مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (٨)، العدد (٣)، ص ص ١٠٩٧-١١٩٧، (رجب ١٤٣٦هـ/ أبريل ٢٠١٥)

منهج أبي عبد الله بن عمرون فيما أُثِرمن كتابه (شرح المفصّل)

د. محمد بن إبراهيم بن صالح المرشد
قسم اللغة العربيّة وآدابها
جامعة القصيم

ملخَّص البحث. جاءت هذه الدراسة لتكشف عن أهمّ الظواهر المنهجيّة للإمام العلامة ابن عمرون فيما أُثر من كتابه (شرح المفصّل)، وهو البقيّة الباقية من آثار هذا العلم من أعلام العربية، فقد انقطع تراثه إلاّ ما نقله لنا عنه الخالفون من آراءٍ و أقوال.

وابن عمرون هو محمد بن محمد بن علي بن أبي سعيد بن عمرون جمال الدين أبو عبد الله الحلبي النحوي.يُكنى أبا عبد الله، وينعت بجمال الدين. ولد سنة ٥٩٦هـ تقريبًا، وتوفى سنة ٦٤٩هـ.

ومن هذه الآثار باب (ما ينصرف وما لا ينصرف)، وهو قطعة من كتابه (شرح المفصل) المفقود يسّر الله حفظه على يد تلميذه صاحب كتاب (شرح المقرّب) المسمّى: (التعليقة)، بهاء الدِّين بن النّحاس الحلبي، المتوفى سنة ٦٩٨هـ، فنقله كاملًا. وبالإضافة إلى ذلك ما ورد متناثرًا في بعض الكتب.

وقد اتَّجهْتُ للعناية بهذا المأثور.فجاءت الدراسة للتعريف بأهم الظواهر في منهجه، و تسليط الضوء على هذه الشخصية العلمية التي قلّت الدراسات حولها ؛ لقلّة ما وصلنا من أثارها. فكان من أهم الدوافع لهذا العمل هو كشف الغموض حول هذه الشخصيّة.

مهَّدتُ للدراسة بتعريف موجز بابن عمرون، وعصره الذي عاش فيه، والعوامل المؤثرة في شخصيَّته، وهو عصرٌ كثُرتْ فيه الأحداث والفتن، ثمَّ خضت في بيان الظواهر التي استوقفتني في عرضه للمادة، فجاءت في ستة فصول موجزةٍ لكنَّها كاشفة عن شخصيَّته ومنهجه في عرض المادة، فتحدَّثْتُ عن أسلوبه من حيث الوضوح و عدمه، وطريقته في إيصال الفكرة إلى القارئ مع ما في كلامه من تشعُّبٍ وثراء، وقد بان حرصه على وضوح

العبارة، وتقديم الأفكار للقارئ بأسلوبٍ مرتبِ الأفكار، سهلِ الألفاظ ؛ وذلك بنهجه لطرقٍ تعين على فهم القارئ.

كما عرضت لظاهرة الاستطراد، وأهمّ مظاهرها وطبيعتها، و أظهرت الدراسة أن هذه الظاهرة جاءت لكثرة مسائله، وعنايته بالخلاف النحوي، وحرصه على الاستقصاء، وتعدد المصادر وتنوُّعها من الرجال والكتب، وهو ما يكشف عن غزارة علمه، وسعة اطّلاعه، وإفادته من السالفين من أئمّة النحويين وغيرهم من المفسرين واللغويين والقرّاء. فجاءت استطراداته مفيدة.

كما أظهرت علو كعب ابن عمرون في النَّحو والتَّأليف، فحضور الرجل، وما أبداه من اعتدادٍ بفكره يُظْهِرُ قوَّةَ شخصيّته كما يظهر في ردوده، وترجيحاته، واستدلالاته.

وبيَّنتْ الدراسة دقته وتوثيقه للمنقول مما يدلُّ على أنّ ابن عمرون من الأئمة المحقِّقِين المدقِّقِين فيما ينقلون، فقد حرص على نسبة الأقوال والأدلة غالبًا، وعزا الآراء إلى أصحابها، وعني بالسند في بعض المواضع. وبانَ لنا من خلال الدراسة حرصُه على الاعتدال والإنصاف في الأحكام والآراء، وعدم التكلُّف والتحيّز في التوجُّه و التوجيه. ومن ينظر في كلامه يجد الكثير من الآراء والتوجيهات الجديدة التي لم يسبق إليها مما يدلُّ على دقة في النظر و براعة في الإبداع.

وكشفت موقفه من الأصول النحويَّة: السماع بأنواعه، والإجماع، والقياس، فأظهرت احتكامه إلى هذه الأصول في كثير من المسائل واستدلاله بالمسموع، وما أجمع عليه، كما أنَّه يقبل أو يردُّ بناءً على موافقة القياس أو مخالفته، وإن كان يرى أنَّ السماع مقدَّمٌ على القياس. وبان أنَّه عني بالتعليل للأحكام والآراء والتوجيهات والترجيحات، مما يكشف عن عقليةً فذّةً وظَّفَتْ هذه الأدلة لخدمة العربية، كما بيَّنت موقفه من الضرورة الشعريَّة حيثُ صرَّح به في أكثر من موضع، فيجوز في الشعر ما لا يجوز في النثر إلا أنَّه لا يكون فيه شيءٌ من مخالفة الإعراب المتّفق عليه، وعني بالمصطلحات والحدود.

كلُّ هذا وغيره مما تكشفه هذه الدّراسة يشهد بإمامة ابن عمرون،، والاجتهاد في نفع القارئ، وهذا ما يكشف لنا عن السبب في كثرة النقل عنه مع قلّة ما وصل من تراثه.

و أخيرًا أسأل الله أن تكون هذه الدراسة من الدراسات التي أنصفت هذا العلم الذي قلَّ الحديث عنه، وقرَّبت بعض معالم شخصيَّته، كما أسأله – سبحانه وتعالى – السداد في القول والعمل.

المقدِّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا الأمين، وعلى آله وصحبه الطاهرين، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فهذه الدراسة تتجه لكشف أهمّ المظاهر المنهجيّة للإمام العلامة ابن عمرون – المتوفى سنة ٦٤٩هـ - فيما أُثر من كتابه (شرح المفصّل)، وهو البقيّة الباقية من آثار هذا العلم من أعلام العربية، فقد انقطع تراثه إلاّ ما نقله لنا عنه الخالفون من آراءٍ وأقوال.

ومن هذه الآثار باب (ما ينصرف وما لا ينصرف)، وهو قطعة من كتابه (شرح المفصل) المفقود يسّر الله حفظه على يد تلميذه صاحب كتاب (شرح المقرّب) المسمّى: (التعليقة)، بهاء الدِّين بن النّحاس الحلبي، المتوفى سنة ٦٩٨هـ، فنقله كاملاً بلفظه دون زيادةٍ أو نقصٍ أو تغيير إعجابًا به، قال: «... وهذا الباب قد أتقنه شيخنا الإمام المرحوم: جمال الدين محمد بن عمرون - رحمه الله - في (شرح المفصل) له، إتقانًا جاوز الحد، ولولا خوف النسبة إلى التعصب، لقلت: إنّه سبق فيه – مع تأخره – المتقدمين أجمعين وإذ أُوافق عليه، فإن مصداق ما قلت أن أذكره بلفظه، وألفاظ ما ذكره من كلام صاحب المفصل - رحمه الله - لا أزيد لفظًا، ولا أنقص، ولا أُغَيِّر شيئًا من ألفاظه، فإذا فرغت من إيراده بِرُمَّتِه، عدت إلى كلام المصنف رحمه الله في كلام شيخي رحمه الله».

وهذا الباب أعانني الله على تحقيقه، وترديد النظر فيه، وكان مما استوقفني فيه منهج ابن عمرون في عرض مادته، وما فيه من ظواهر تدلُّ على عقليّة فذّة، وغزارة في العلم، واعتداد بالفكر، ووضوح في الطرح، ساعده على ذلك - في ظنّي – سعة اطّلاعه، وكثرة مصادره من الرجال والكتب، وكثرة حفظه للمسموع

من العرب فجاء هذا الباب طويلاً مشحونًا بالآراء والأقوال الكثيرة والمختلفة، والشواهد المتعددة، كما ضمّنه الكثير من الكلمات التي جرت عليها أحكام هذا الباب، واجتهد في الاستدلال لما يذهب إليه أو ينقله عن غيره، والتعليل للكثير من الأحكام، والتوجيهات.

ومثله ما يلحظ في نصوصه الأخرى التي وردت متناثرة في بعض الكتب فيسّر الله جمعها على يد الأستاذ الدكتور/ إبراهيم بن صالح الحندود في كتابه (ابن عمرون آراؤه واجتهاداته، و ما تمَّ استدراكه في مصادر أخرى.

هذه الأمور دعتني إلى الاهتمام بالوقوف على هذه الظواهر، والانصراف للعناية بها بعد الفراغ من تحقيق باب (ما ينصرف وما لا ينصرف)، ورصدها وإخراجها في هذه الدراسة.

فهذه الدراسة تهدف إلى التعريف بأهم مظاهر منهجه في العرض، وتسليط الضوء على هذه الشخصية العلمية التي قلّت الدراسات حولها؛ لقلّة ما وصلنا من آثارها. فكان من أهم الدوافع لهذا العمل كشف المزيد من الغموض حول هذه الشخصيّة، إضافة إلى ما وجدته أثناء اطلاعي على كلامه وما فيه من آراء مميزة، وحضور ظاهر في كثير من المسائل لهذه الشخصية الفريدة كلُّ ذلك جعلني أوقن بأنَّ هذا الرجلَ يستحق المزيد من البحث والدراسة.

وقد مهَّدتُ للدراسة بتعريف موجز بابن عمرون، وعصره الذي عاش فيه، والعوامل المؤثرة في شخصيَّته، ثمَّ خضت في بيان الظواهر التي استوقفتني في عرضه لهذا الباب وغيره من القطع المأثورة من كتابه (شرح المفصَّل)، فجاءت في ستة فصول موجزةٍ لكنَّها كاشفة عن شخصيَّته ومنهجه في عرض المادة، فتحدَّثْتُ عن أسلوبه من حيث الوضوح وعدمه، وطريقته في إيصال الفكرة إلى القارئ مع

ما في كلامه من تشعُّبٍ وثراء، كما عرضت لأهمِّ ظواهر استطراداته وطبيعتها، وأظهرت مدى حضوره وقوّة شخصيَّته، ودقَّتُه وتوثيقُه لما ينقل، وكشفت موقفه من الأصول النحويّة: السماع بأنواعه، والإجماع، والقياس، وعنايته بالتعليل، كما بيَّنت موقفه من الضرورة الشعريَّة الذي صرَّح به في أكثر من موضع، وعنايته بالمصطلحات والحدود. ثم أجملت أهمَّ النتائج في خاتمة يليها فهرس للمصادر والموضوعات.

وأخيرًا أسأل الله أن تكون هذه الدراسة من الدراسات التي أنصفت هذا العلم الذي قلَّ الحديث عنه، وقرَّبت بعض معالم شخصيَّته، كما أسأله - سبحانه وتعالى - أن يتقبل هذا الجهد، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم. إنَّه على كل شيءٍ قدير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم. تسليمًا كثيرًا.

محمد بن إبراهيم بن صالح المرشد

التمهيد: ترجمة ابن عمرون

نسبه ومولده ووفاته [١]: (٥٩٦-٦٤٩ هـ)

هو محمد بن محمد بن علي[٢] بن أبي سعيد[٣] بن عمرون جمال الدين أبو عبد الله الحلبي النحوي. يُكنى أبا عبد الله، وينعت بجمال الدين. ولد سنة ست وتسعين وخمسمائة تقريبًا، ومات في ثالث ربيع الأول سنة تسع وأربعين وستمائة.

ثقافته

كان ابن عمرون إمامًا في العربية، بارعًا بالنحو، متمكِّنًا فيه مما هيَّأ له أن يتصدر لإقرائه مدةً بحلب[٤]، فانتفع به جماعة، وتخرجوا به، منهم ابن مالك الطائي[٥] الذي

---

(١) على الرغم من شهرة ابن عمرون بين العلماء إلا أن الوارد في كتب التراجم عنه قليل، وأحيانًا يَرِدُ عرضًا عند الحديث عن تلميذه ابن مالك، وتنظر ترجمته في: إشارة التعيين ٣٣٧، البلغة ٢١٣، ٢١٤، تاريخ الإسلام ٤٧/ ٢٦٧، سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٥١: (الطبقة الرابعة والثلاثين)، والوافي بالوفيات ١/ ١٩٧، طبقات ابن قاضي شبهة ٣/ ٥، وفيه: (الثعلبي النحوي)، تعليق الفرائد ١/ ٢٩، غاية النهاية ٢/ ١٨١، بغية الوعاة ١/ ٢٣١، هدية العارفين ٦/ ١٢٤، معجم المؤلفين ١١/ ٢٤٧.. و ينظر -أيضًا - (ابن عمرون آراؤه واجتهاداته).

(٢) في (بغية الوعاة ١/ ٢٣١): محمد بن أبي علي.

(٣) في (الوافي بالوفيات ١/ ١٩٧): سعد.

(٤) البلغة في تراجم أئمّة النحو واللغة ٢١٤، إشارة التعيين ٣٣٧.

(٥): هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تتلمذ عليه كثيرون، أشهرهم ابنه بدر الدين، والنووي، وبهاء الدين بن النحاس، وابن جماعة. صنف: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، والخلاصة (الألفية)، وشرح التسهيل، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ، وشرح الكافية الشافية، وغيرها. كانت وفاته في دمشق سنة ٦٧٢ هـ. تنظر ترجمته في: (إشارة التعيين ٣٢٠، بغية الوعاة ١/ ١٣٠-١٣٧).

كان ملازمًا لابن يعيش[٦]، ثم حضر عند ابن عمرون فأعجب به وترك مجلس ابن يعيش، وحَدَّث عنه الحافظ عبد المؤمن[٧].

وقال عنه أبو حيان: «كان نحويًّا حافظًا محصِّلاً خيِّرًا، أقرأ النحو بحلب، وتخرَّج عليه كثيرٌ من أهلها، منهم قريبه الشيخ الإمام العلامة، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي، عُرف بابن النحاس[٨] – رحمه الله –، وشرح ابن عمرون المفصَّل، وانتهى فيه إلى قوله: (الوزن الرابع عشر: محمدة في المصادر)، وعاق عن إكماله موته

(٦) يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا محمد بن علي بن المفضل الحلبي. يكنى أبا البقاء، وينعت بموفق الدين الأسدي. وأخذ عن أبي العباس البيزوري، وأبي الفضل الطوسي وغيرهم. وجالس الكندي، وكان ماهرًا في النحو والتصريف وله تصانيف منها: ((شرح المفصل ((للزمخشري، و((شرح الملوكي ((لابن جني. توفي سنة ٦٤٣هـ بحلب. تنظر ترجمته في: (إنباه الرواة ٤/ ٤٥-٥٠، إشارة التعيين ٣٨٨).

(٧) تاريخ الإسلام ٤٧/ ٢٦٧. الوافي بالوفيات ١/ ١٩٧، بغية الوعاة ١/ ٢٣١. وهو عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شرف الدمياطي الشافعي، إمام أهل الحديث في زمانه فقيه أصولي نحوي، أديب. وسمع من العلم الصابوني، وابن الجواليقي، وابن عساكر، وابن بري. له تصانيف منها: كتاب الصلاة الوسطى، مختصر السيرة النبوية، كانت وفاته فجأة بالقاهرة سنة ٧٠٥ هـ. ترجمته في: (فوات الوفيات ٢/ ٤٠٩-٤١١، غاية النهاية ١/ ٤٧٢).

(٨) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر بهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوي، وإمام في العربية والآداب والخلاف. ولد في حلب، وتوفي بالقاهرة سنة ٦٩٨هـ. روى عن والده إبراهيم، والموفق بن يعيش، وقرأ القرآن على أبي عبد الله الفاسي وغيره. له من التصانيف: إملاء على كتاب المقرب لابن عصفور – وهو المعروف بالتعليقة – إلى باب الوقف ((مهاة الكلتين وذات الحُلَّتين))و ((هُدى مهاة الكلَّتين وجلا ذات الحُلَّتين: وهي شرح منظومة شهاب الدين الشوّاء الحلبي))كتاب الأفعال. (هدى مهاة الكلتين ٣٧ وينظر: ١٣٢ - ١٣٣). وتنظر ترجمته في: (إشارة التعيين ٢٨٦- ٢٨٧، غاية النهاية ٢/ ٤٦، بغية الوعاة ١/ ١٣ – ١٤).

– رحمه الله –»[٩] قرأ ابن النحاس عليه كتاب سيبويه إلى أثناء أبواب الاستثناء، والإيضاح لأبي علي الفارسي[١٠].

عصره

كثُرتْ في زمن أبي عبد الله بن عمرون الأحداث الداخلية والخارجية العظيمة مثل هجوم الصليبيين والتتار، وسقوط الدولة العباسية، فاتسم بالفتن والاضطرابات، وانقسم المجتمع إلى طبقات، وساءت الحالة الاقتصادية بسب أخذ الأموال من النَّاس لصرفها على المقاتلين، فكثر الفقر، وارتفعت الأسعار[١١]، وانعكس ذلك على حياة الناس الاجتماعية فاختلفوا في أمور كثيرة كالأخلاق والعادات، وفي فهم الحياة وألوان المعيشة[١٢].

وعلى الرغم من ذلك فإنَّ وضع الشام الاقتصادي والاجتماعي كان أحسن ممَّا كان عليه في البلدان الإسلامية الأخرى آنذاك؛ وذلك للاستقرار النسبي فيها زمن أولاد صلاح الدين الأيوبي وأحفاده[١٣]. و كثرت المساجد في ذلك العصر؛ وفيها دُرست مختلف العلوم الإسلامية وعلوم اللغة العربية. وكان لكثرتها في بلاد الشام أهميةٌ بالغةٌ في نشاط الحركة العلمية آنذاك[١٤].

---

(٩) تذكرة النحاة ٥٢.

(١٠) برنامج الوادي آشي ص ٣٠٥، ٣٠٨.

(١١) ينظر: شعر الجهاد في الحروب الصليبية ٦٣.

(١٢) مقدمة شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ٤٦.

(١٣) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ٤٦.

(١٤) ينظر خطط الشام ٦/ ٤٥-٥٠، بلاد الشام قبيل الغزو المغولي ٤٠٣.

كما امتاز هذا العصر بانتشار المدارس في العالم الإسلامي بعامة وفي بلاد الشام على نحو خاص، فكانت المدارس مركزًا رئيسًا لنشر العلم بجانب المسجد تحظى بعناية بالغة من قبل الحكام والأمراء ورجال الدولة الأيوبية، الذين كفلوا لها كل ما تحتاج إليه من أموال وغيرها(١٥). وقد نضج في هذا العصر ما لم ينضج في الأعصر الماضية، وازدهرت علوم العربية ولا سيما اللغة والنحو والصرف والأدب والبلاغة ووضع القواميس المختلفة، واتسع التأليف في هذه العلوم، وظهر الكثير من العلماء والجهابذة الأعلام أمثال ابن معطٍ(١٦)، وابن الحاجب(١٧)، وابن يعيش، وابن مالك، والسخاوي(١٨)، والسكاكي(١٩)، والزنجاني(٢٠)، وغيرهم(٢١).

---

(١٥) ينظر: خطط الشام ٦/ ٦٨.

(١٦) يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، زين الدين، يكنى بأبي الحسين، وقيل: بأبي زكريا، وعرف بابن معطي، من مصنفاته: الدرر الألفية، والفصول الخمسون، شَرَح مقدمة الجزولي، وجمل الزجاجي، وله مصنفات ومنظومات أخرى. توفي سنة ٦٢٨هـ بالقاهرة. (إنباه الرواة ٤/ ٣٨، بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤).

(١٧) هو أبو عمرو جمال الدّين عثمان بن عمر بن أبي بكر يونس الدوني الأصل الإسناويّ المولد، من مصنفاته: الكافية في النحو، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، والوافية نظم الكافية، وشرح الوافية، و شرح المقدمة الجزولية. توفي في الإسكندرية، في السادس والعشرين من شوال سنة ستمائة وأربعين من الهجرة. (وفيات الأعيان ٣/ ٢١٩، بغية الوعاة٢/ ٩٩).

(١٨) علي بن محمد بن عبد الصمد، أبو الحسن السخاوي، كان أديبًا نحويًا، شاعرًا ذكيًا، وكان من أئمة العلماء، أقرأ النحو، ثم كف في آخر عمره. وله: ديوان شعر، وشرح المفصل، وسفر السعادة. توفي بالقاهرة، سنة ٦٤٣ هـ. (إنباه الرواة ٢/ ٣٣١، طبقات القراء ١/ ٥٦٨).

(١٩) يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي، أبو يعقوب، سراج الدين، إمام في النحو والتصريف والمعاني والبيان والاستدلال والعروض والشعر، صنَّف: مفتاح العلوم، وله رسالة في علم المناظرة، توفي سنة ٦٢٦هـ. (الجواهر المضية ٢/ ٢٢٥، بغية الوعاة ٢/ ٣٦٤).

(٢٠) عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني، من علماء العربية، له تصانيفه: منها تصريف العزي، والهادي في النحو، توفي سنة ٦٥٥هـ. (بغية الوعاة ٢/ ١٠٤، هدية العارفين ١/ ٦٣٨).

آثاره

لا يُعْرف لابن عمرون من المصنفات سوى شرح المفصل للزمخشري، ولم يتمَّه – كما مرَّ –و قد نقل عنه عددٌ غيرُ قليلٍ من النُّحاة، وفي مقدمتهم تلميذه بهاء الدين بن النحاس في (التعليقة على المقرب) فقد نَقَل عنه بابَ (ما ينصرف وما لا ينصرف) كلُّه نقلاً حرفيًّا لم يزد عليه لفظًا ولم ينقص، ولم يغير شيئًا من ألفاظه. إضافة إلى ما نقل عنه في بقية الأبواب، وهي نقول كثيرة[٢٢]، وممن أكثر النقل عنه شهاب الدين القرافي في كتابه (الاستغناء في أحكام الاستثناء)[٢٣]. كما نقل عنه أبو حيان[٢٤]، وابن هشام[٢٥]، والسيوطي[٢٦]، وغيرهم.

وتأتي هذه الدراسة لبيان منهجه فيه.

شيوخه

تلمذ ابنُ عمرون لعدد من أعيان علماء عصره وشيوخه المبرزين في علوم العربية وغيرها، فأفاد منهم، وتخرج بهم. ولم يذكر من ترجم له شيوخًا أخذ عنهم أو

---

(٢١) أمثال الشلوبيني، و ابن البيطار، وابن الدياج النحوي، والقفطي، والرضيّ، والصاغاني، وابن الحاجب، وأفضل الدين الخونجي، والزملكاني، وابن تيمية، وابن الجوزي. (سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٥١)، ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية ٢/ ٣٧، تاريخ الأدب العربي ٣/ ٣٥٤.

(٢٢) تنظر التعليقة مثلًا: ١/ ١٦٢، ٢٨١، ٣٠٠، ٣٠٣، وغيرها.

(٢٣) أكثر من النقل عنه. ينظر مثلًا: ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١٢٢، ١٧٤، ١٨٤.

(٢٤) ينظر مثلًا تذكرة النحاة ٥٢، ٥٣، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٨.

(٢٥) مغني اللبيب ١٨٩، ٢٥٤، ٥٧٣، ٦٠٦.

(٢٦) الهمع ٣/ ١٦٢.

سمع منهم غير ابن طَبَرْزَد (٦٠٧هـ)[٢٧]، وابن يعيش (٦٤٣هـ). ويظهر أنَّه قد أخذ عن غير هذين الشيخين وإن اكتفت كتب التراجم بهما، فقد ذكر الإمام الذهبي (٧٤٨هـ)[٢٨] أنَّ ابن عمرون قد «سمع من ابن طَبَرْزَد، وأخذ النحو عن ابن يعيش، وغيره».

تلاميذه

يُعَدُّ ابن عمرون أحد الأئمة الأعلام في العربية، وقد سبق القول بأنَّه قد برع بالعربية، وتصدر لإقرائها مدة بحلب، وانتفع بعلمه جماعة منهم: جمال الدين بن مالك الذي جالسه وأفاد من علمه، كما أخذ عنه بهاء الدين بن النحاس الذي أثنى عليه في كتابه (التعليقة على كتاب المقرَّب لابن عصفور)، ونقل عنه (باب ما لا ينصرف)، فحفظ لنا هذه القطعة من كتاب شيخه (شرح المفصل) المطول، وصدَّرها بثناء وإعجاب شديد بشيخه وبعلمه فلم يزد عليها، ومن هؤلاء الشيخ الحافظ شرف الدين الدمياطي فقد حدَّثَ عنه. فرحم الله أبا عبد الله ابنِ عمرون.

---

(٢٧) بفتح الطاء والباء وسكون الراء وفتح الزاي ثم ذال معجمة، فارسي معرب، نوع من السكر. (المعرب للجواليقي ٤٤٨). وهو: أبو حفص عمر بن أبي بكر موفق الدين محمد بن معمر بن أحمد بن يحيى بن حسان المؤدب، المعروف بابن طبرزد من أهل بغداد، من ساكني محلة دار القزّ ولهذا عرف بالدارقزّيّ. سمع من أخيه محمد، والوراق، والحريري، توفي سنة ٦٠٧ هـ. وينظر: (وفيات الأعيان ٣/ ٣٩٦-٣٩٧، بغية الوعاة ١/ ٢٣١).

(٢٨) تاريخ الإسلام ٤٧/ ٢٦٧، ونقله عنه الصفدي (٧٦٤هـ)، والسيوطي (٩١١هـ). (الوافي بالوفيات ٣/ ١٥٩، بغية الوعاة ١/ ٢٣١).

منهج أبي عبد الله بن عمرون
فيما أُثر من كتابه
(شرح المفصَّل)

ويتكون من الفصول التالية:

الفصل الأول: الظواهر الأسلوبية:

أولاً: وضوح الأسلوب، وإيصال الفكرة:

ثانيًا: استطراداته:

الفصل الثاني: الظواهر الفكرية:

أولاً: حضوره وقوّة شخصيّته:

ثانيًا: الدِّقَّة والتَّوثيق في النَّقل:

ثالثًا: التَّحَيّز والإنْصَاف:

رابعًا: التكلُّف والاعتدال:

خامسًا: الإبداع والجدّة:

الفصل الثالث: موقفُه من الأصولِ النَّحويّة:

أولاً: السَّماع

ثانيًا: الإجماع

ثالثًا: القياس

الفصل الرابع: عنايته بالتَّعليل

الفصل الخامس: موقفُهُ من الضَّرورة الشِّعريّة

الفصل السادس: عنايَتُهُ بالمصطلحاتِ والحدودِ

لا يمكن الحديث عن منهجِ ابنِ عمرون في كتابه (شرح المفصَّل) فهو مفقود؛ لذا فالحديث هنا عن الجزء الباقي منه، ولعلَّ في الحديث عن هذا الجزء ما يكشف عن

منهجه في كتابه كلِّه و لا سيَّما إذا ما رأينا طول كلامه في (باب ما ينصرف وما لا ينصرف) الذي وصلنا كاملاً، وطبيعة عرض المادة فيه، إضافةً إلى القطع الأخرى، ويمكن الحديث عن ظواهر منهجه من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: الظواهر الأسلوبية

أولاً: وضوح الأسلوب، وإيصال الفكرة:

لا يخفى على من يقرأ لابن عمرون وضوح أسلوبه ولجوءُه إلى طرق قصد بها التوضيح للمراد من الكلام الذي يسوقه، ولا عجب فهو شارح، فبالإضافة إلى حرصه على عدم التِّكْرَارِ، وإحالته إلى ما سبق أو ما يحسن تأخيره، وترتيبه للمسائل بحسب سياقها المنطقي نلمح ما يأتي: -

- استخدام طرائق المعلمين من خلال السؤال والإجابة عنه، فتراه يطرح الأسئلة التي يظنُّ أنَّها قد ترد على ذهن القارئ ثُمَّ يجيب عنها، وهذه ظاهرةٌ في كثير من المواضع كما في حديثه عن حذف التنوين، وترك صرف (طغج) و (جف)، وغيرها[٢٩]، وتتكرر كلمة (الجواب) في مواضع شتّى[٣٠].

- إكثاره من عبارات التَنْبيه وإثارة ذهن المتلقي، كقوله: (اعلم)[٣١]، و (اعجب)[٣٢]، و (انظر)[٣٣].

---

(٢٩) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٩٥.

(٣٠) ينظر مثلًا المصدر السابق ٢/ ٩٠٨، ٩١١، ٩١٧، ٩٤٦، ٩٥٠، ٩٩٢، ٩٩٥.

(٣١) المصدر السابق ٢/ ٩٢١، ٩٤٦، ٩٦٧، ٩٨٩.

(٣٢) المصدر السابق ٢/ ٩١٥.

(٣٣) المصدر السابق ٢/ ٩٢٨، ٩٩٢.

- إثارة الإشكالات والاعتراضات والإجابة عنها كما في كلامه عن (أُخر)[٣٤]، ومثله قوله عند حديثه عن (أسود)[٣٥]: «قال في (فصيح ثعلب): أسود سالخ، والأنثى أسودة.

محمد: عدم صرفه مع دخول التاء في مؤنثه وليس بِعَلَمٍ مُشْكِلٌ، إلا أن يكون من تخليط الكوفيين».

وقوله[٣٦]: «فإن قيل: لو اعتبرنا الصفة الأصلية لوجب منع (أفضل) إذا سُمِّيَ بِهِ ثُمَّ نُكِّرَ، وإجماعهم على صرفه دليل أنَّه لم تعتبر. والجواب: أَنَّهم صرفوا (أفضل)؛ لأَنَّه ليس بوصف، لأَنَّه إنَّما يكون وصفًا بـ (مِنْ)، فإذا فُقِدَت فُقِدَت الوصفية؛ فلذا صُرِفَ[٣٧].

وهذه المسألة – إذا حُقِّقَ النَّظَرَ فيها – كانت شاهدةً بِصِحَّة مذهب سيبويه؛ لأَنَّه إذا كانت (مِنْ) موجودةً، وسَمَّيْتَ به، ثم نَكَّرْتَه لم ينصرف بالإجماع، فلو كانت التَّسْمِيَةُ مُزِيْلَةً لِلصِّفَةِ - كما زعم الأخفش وغيره - لَلَزِمَ صَرْفُهُ. وقد بَيَّنَا أنَّ

---

(٣٤) المصدر السابق ٢/ ٩٣٦-٩٣٧.

(٣٥)التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٣٥.

(٣٦) المصدر السابق ٩٩٢-٩٩٣.

(٣٧) قال أبو حيان: ((وإن كان أفعل التفضيل ونكّر بعد التسمية وكان مجردًا منْ (منْ) انصرف قولًا واحدًا، أو فيه (مِنْ) لم ينصرف قولًا واحدًا)). (ارتشاف الضرب ٢/ ٨٨٨). وقال: ((وأمّا (أفعل من) فامتنع عند البصريين لوزن الفعل والوصف، وعند الكوفيين للزوم (من)...)). (ارتشاف الضرب ٢/ ٨٥٨- ٨٦٠). وينظر: (الكتاب ٣/ ٢٠٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٢، المساعد ٣/ ٢٨-٢٩).

(مِنْكَ) ليست المانعة من الصرف فلا تتخيله، وعدم صرف (أبرق)[٣٨] و (أدهم)[٣٩] – في النَّكِرَةِ – يدلُّ على عدم صرف (أحمر) إذا نُكِّرَ؛ لأَنَّ (أدهم) استعمل استعمال الأسماء، ومع ذلك لا ينصرف عند الأخفش وغيره في معرفة ولا نكرة[٤٠]، فكذا (أحمر) إذا نُكِّرَ».

- ومن مظاهر حرصه على دقة العبارة ووضوح الأسلوب تقييده لعبارات المصنف المطلقة، وذلك كقوله: «قوله[٤١]: (لأنَّ هذا البناء) يريد: (فُعَل) المعدول، وليس يريد مطلق (فُعَل)؛ لأنَّ هذا الوزن يرد في غير الأعلام على ما بينه[٤٢].»

ومثله قوله[٤٣]: «قوله: (وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كـ (نوح)، و (لوط) منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين، وقومٌ يجرونه على القياس فلا يصرفونه[٤٤]، وقد جمعها الشَّاعر في قوله[٤٥]:

---

(٣٨) الأبرق: لون فيه حمرة وسواد وبياض. فإن استعملت استعمال الأسماء فلوحظ فيها معنى الوصف منعت الصرف، وهو أولى، ولوحظ كونها استعملت أسماء فصرفت. (الكتاب ٣/ ٢٠١، ارتشاف الضرب ٢/ ٨٦٠).

(٣٩) كُلّ العرب لا تصرفها. (الكتاب ٣/ ٢٠١، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ص ٢٩٣).

(٤٠) في الكتاب ٣/ ٢٠١.

(٤١) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٣٩.

(٤٢) كـ(فُعَل) واحد (فِعْلان)، نحو: صُرَد وصِرْدَان، ونُغَر ونِغْرَان، فهذا ينصرف في النكرة والمعرفة، لأنه ليس معدولًا. (ما ينصرف وما لا ينصرف٥٢-٥٣).

(٤٣) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٩٣.

(٤٤) كالزجاج (ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٩)، ونُسب إلى الأخفش. (البيان في شرح اللمع ٥٠٩).

(٤٥) البيت من المنسرح، قيل: لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في زيادات ديوانه ص ١٧٨، وقيل: لجرير، وهو في ملحق ديوانه ص ١٠٢١. والتلفع: التقنع، ورواية الزجاج: (تقنَّع) بدل (تتلفع)، وفي (شرح الجمل لابن بابشاذ المخطوط ٢/ ظ٩ نقلًا عن الرسالة ٣/ ٦٤٩): (تُغْذَ) بدل (تسقَ)، والشاهد فيه قوله: (دعد) في

لَـــمْ تَتَلَفَّـــعْ بِفَضْـــلِ مِئْزَرِهَـــا دَعْـدٌ ولَـمَ تُسْـقَ دَعْـدُ فِـي العُلَـبِ

وأما ما فيه سبب زائد كـ (ماه)[٤٦]، و (جور)[٤٧] فإن فيهما ما في (نوح) و(لوط) مع زيادة التأنيث، فلا مقال في امتناع صرفه).

محمد: (ما فيه)، أَطْلَقَ وَلَمْ يُقَيِّد بالتأنيث، وينبغي أن يقَيِّدَ، قال الشيخ ابن يعيش[٤٨]: (يصرف الأعجمي لساكن الحشو ألبتة)[٤٩]».

الموضعين حيث صرف في الموضع الأول، ومنع من الصرف في الموضع الثاني، وكلاهما جائز عند بعض النحاة.

(٤٦) (ماه) – بالهاء –: قصبُ البلد بالفارسية، ومثنَّاه: ماهان، ومن ذلك هذا الدينار ضُرِبَ بماه البصرة وبماه فارس، (المعرّب ص٥٩٢، اللسان – موه –.). وقال البكري: ((ذكرت هذا لئلا يشكل على قارئه. فيظن أنه موضع بعنيه ينسب إلى البلد المذكور بعده)). (معجم ما استعجم ٤/ ١١٧٦). وينظر: معجم البلدان ٥/ ٤٩).

(٤٧) (جور): معَرَّب (كور)، مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخًا، سمَّاها عضد الدولة (فيروز آباد)، أي: مدينة الظفر. (معجم البلدان ٢/ ١٨١، اللسان: جور، قصد السبيل ١/ ٤٠٦).

(٤٨) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٩٤، (بمعناه).

(٤٩) أكثر النحاة على الصرف للثلاثية الساكنة الوسط، صرح بذلك السيرافي، وابن برهان، وابن خروف لمقاومة الخِفَّة إحدى العلّتين. وقيل: الساكن الوسط كـ(نوح)، و(لوط) ذو وجهين: الصرف وعدمه كـ(هند)، والمنع قال به عيسى ابن عمر الثقفي، وتبعه ابن قتيبة، وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري، والسخاوي. (الكتاب ٣/ ٢٣٥، ٢٤٠-٢٤١، أدب الكاتب ٢٢٠-٢٢١، المقتضب ٣/ ٣٥٣ -٣٥٤، ما ينصرف وما لا ينصرف ص٦٧-٦٩، الأصول ٢/ ١٠٠، شرح الكتاب للسيرافي ج ٤/ ق ١٠١،، المقتصد ٢/ ٩٩٤، شرح الجمل للجرجاني ص ٩، المحصل في شرح المفصل – رسالة ص ٦٨٩، التعليقة ٣/ ٥٨ -٥٩).

وقوله[٥٠]: «قوله: (... والتكرر في نحو: (بشرى)، و (صحراء)، و(مساجد)، و (مصابيح) نُزِّلَ البِنَاءُ على حرف تأنيث – لا يقع منفصلاً بحال، والزِّنَة التي لا واحد عليها – مَنْزِلَةَ تأنيث ثانٍ، وجمع ثانٍ).

محمد: هذا الحكم ليس مقصورًا على التأنيث والجمع، بل باب (سكران) كذلك، على ما نبهنا عليه».

- ومن ذلك تقييده لعبارات غير المصنف، كقوله[٥١]: «قال ابن برهان[٥٢]: (التعريف يؤثر في منع الصرف للمعنى دون اللفظ، وإلاَّ فلا فرق بين لفظ المعرفة غير المنصرفة ولفظ النكرة المنصرفة، نحو: يَزِيدُ، ويَشْكُر، وهذا باب دلت فيه اللغة على ملاحظتها تعليق الحكم بالقصد دون مجرد اللفظ).

قلت: الذي قاله صحيح، لكن الأكثر فيما ينصرف اعتبار اللفظ، بدليل أَنَّك إذا سميت بـ (مساجد) رجلاً لا ينصرف وإن كان قد زال المعنى؛ ولذا لم ينصرف (حضاجر)[٥٣]، اسم الضبع. ولذا لو سميت بـ (قيل) انصرف قولاً واحدًا؛ لأَنَّ وزن الفعل بالإعلال قد زال».

---

(٥٠) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٩٩.

(٥١) المصدر السابق ٢/ ٩١٤.

(٥٢) شرح اللمع ٢/ ٤٣٥.

(٥٣) الحضجر: العظيم البطن الواسعه، وحضاجر: اسم للذكر والأنثى من الضباع. وهو معرفة ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ لأنه اسم للواحد على بنية الجمع. (المحصل في شرح المفصل ص ٥٤٨). اللسان (حضجر) تنظر: المسائل المنثورة ص ٢٧٥). وقال الرَّضي: ((لا يطلق إلَّا على الأُنثى والذَّكر ضبعان)) (شرح الكافية ١/ ١٤٦-١٤٧). وينظر: (الكتاب ١/ ٢٦٣، مجالس ثعلب ١٧٤).

وقوله[٥٤]: «وقال ابن برهان[٥٥]: (أمَّا (أجمع) فيقال فيه (أفعل) الموضوع للتأكيد، ولا يطلق عليه أَنَّهُ اسْمٌ ولا صفةٌ. كما يطلق ذلك على (أفضل)[٥٦] لَمَّا لم تقلْ في مؤنثه: فضلاء، والذي سبقت الحكاية بالصفة عنه. قال - أيضًا -: وإنَّما معرفةٌ بتقدير الإضافة فيه، ولكنهم التزموا ترك التَّلَفُّظِ لَّما كان ذلك معرفًا، فلا حاجة إلى أن يجعل بابًا برأسه[٥٧].

قلت: قوله: (فلا حاجة) يفهم منه أَنَّ ما ذكره من التعريف هو المانع لصرفه.

وقال في موضع آخر فيما لا ينصرف في العلمية: وهذا إِنَّما يكون إذا لم يجعل باب التوكيد أصلاً، فإذا اعتقد تعريف التوكيد انضم إلى العلمية تعريف التوكيد)».

- ومنها تفسيره لبعض ما ينقله عن غيره كتفسيره لكلام ابن برهان[٥٨].

- ومن مظاهر ذلك إكثاره من التنظير ومن الأمثلة والشواهد[٥٩].

- ومن هذه المظاهر توضيحه لما ينقل والتماسه التوجيهات المحتملة، كقوله[٦٠]: «وقوله: (لبقائه بلا سبب): يحتمل أن يريد بلا سَبَبٍ مُسْتَقِلٍّ يمنع الصرف. وقوله: (أو على سبب واحد) أطلق السَّبب على غير المسْتَقِلِّ، وذا فيه نظرٌ؛ لأَنَّ (أذربيجان) إذا نُكِّرَ يبقى فيه أكثر من سبب، فلا يصح أن يقال: على سبب واحد،

---

(٥٤) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩١٥-٩١٦.

(٥٥) شرح اللمع ٢/ ٤٤٢).

(٥٦) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٥٤.

(٥٧). «وذهب آخرون إلى أن تعريفها - يعني ما كان على فُعَل من ألفاظ التوكيد - بنية الإضافة، وأن الأصل في (رأيت النساء جمع)، جمعهن، كما يقال: (رأيت النساء كلهن)». (الهمع ١/ ٩١).

(٥٨) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩١٦.

(٥٩) ينظر: المصدر السابق ٢/ ٩١٧- ٩١٨، ٩٢٨-٩٣٠، ٩٤٤، ٩٥٣-٩٥٥، وغيرها.

(٦٠) المصدر السابق ٢/ ٩٨٨.

ويحتمل أن يريد أنَّ الأكثر كذلك، وأجود من ذلك كلِّهِ أنْ يكون بلا سبب، فيما العلمية شرطٌ في منعه الصرف كالتركيب والعجمة، فإنَّك إذا نَكَّرْتَ زالت العلمية، وهي شرطٌ في العلة الأخرى؛ فلذلك جاز أن يقال: بلا سبب».

- ومِمَا يحسن أنْ يشار إليه هنا تقديمه للباب الذي وصلنا كاملاً (ما ينصرف وما لا ينصرف) بمقدِّمة عرَّف فيها بالباب وبأمور يجب بيانها قبل الخوض فيه، وهذا مشعرٌ بحرصه على البيان والتوضيح(٦١).

ثانيًا: استطراداته

جاء باب (ما ينصرف وما لا ينصرف) طويلاً – كما سبق بيانه – وهو أمرٌ يدلُّ على إمامة ابن عمرون، وغزارة علمه، وسعته، وطول نفسه، وكثرة مصادره وتنوعها - كما مرَّ. – كما أنّ كتابه (شرح المفصل) لو وصلنا لكان له شأنٌ عظيمٌ بين علماء العربية، ولكان إضافةً كبيرةً للمكتبة العربيّة لما حواه من آراءٍ ونظراتٍ واستدلالاتٍ، فلم يكن أبو عبد الله ناقلاً فحسب، بل كان يُعْمِل عقله ومخزونه فيما يكتب، فجاء – في بعض المواضع - بما لم يسبق إليه يشهد بذلك ما وصلنا من تراثه.

فنجده في (باب ما ينصرف وما لا ينصرف) مثلاً حرص على تضمين الباب كثيرًا من الكلمات المرتبطة به، وبيّن حكمها إذ بلغ عدد الكلمات عند ابن عمرون ثماني كلمات وخمسمائة مقابل سبع كلمات وثلاثمائة عند أبي إسحاق الزجاج في كتابه، فعندما يكون بابٌ أوسعَ من كتابٍ في موضوعٍ بعينه فإنَّ هذا مما يؤكد حرص صاحب الباب على شمول الكتاب، ونفع القارئ؛ ذلك أنَّ الباب الذي وصلنا كاملاً يُعَدُّ نموذجًا شاهدًا على ما كُتِبَ من الكتاب، ساعده على ذلك كثرة المصادر، وإفادته

(٦١) التعليقة (شرح المقرّب) ٢/ ٩١٠.

من سابقيه، وهذا - أيضًا - يدل على غزارة علمه. وهذا الحرص من المصنِّف من أسباب طوله واستطراداته المتنوعة، ومن يتأمل هذه الاستطرادات يجدها مفيدةً – في الغالب – يتطلبها المقام، ومن مظاهر هذا الاستطراد ما يلي:

- حرصه على عرض الأقوال والآراء النَّحوية المختلفة في المسألة النَّحوية الواحدة. وذكر الخلاف فيها، والموازنة بينها، واختيار الراجح منها، والاستدلال لها، والتعليل لبعضها، وهذا ظاهر في مواضع كثيرة من كلامه، كما في كلامه عن تعريفه للصرف[٦٢]، وحكم صرف أحمر، وأُخر وغيرهما، وأكتفي بموضع واحد مخافة الإطالة، وهو قوله[٦٣]:

«وقوله: (إلا أحمر) مستثنى من قوله: (فحكمه الصرف).

محمد: هذا الاستثناء ليس مخصوصًا بـ (أحمر)، بل هو في غيره - كما بَيَّنَّا في العلل المتقدمة - واعلم أَنَّ (أحمر) قيل[٦٤]: إنْ سُمِّيَ به لا ينصرف بالإجماع للوزن والوصف، فإذا صار علمًا لا ينصرف - أيضًا - بالإجماع للتعريف والوزن، فإذا نُكِّرَ بعد التَّسْمِية به ففيه الخلاف، وأكثر النَّاس نقل هذا الخلاف[٦٥]. وقال ابن خروف[٦٦]: وقع في كتاب سيبويه طرة[٦٧] للأخفش، مخالفة لمذهب سيبويه، وهي:

---

(٦٢) التعليقة (شرح المقرّب) ٢/ ٩٠٤-٩٠٥،

(٦٣) المصدر السابق ٢/ ٩٨٨-٩٩٣.

(٦٤) ينظر: (ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٩، والتصريح ٤/ ٢٧٢).

(٦٥) ومن هؤلاء الزجاج في كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١-١٢)، وابن مالك (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٩)، وأبو حيان في (ارتشاف الضرب ٢/ ٨٨٨). وينظر: (المقتضب ٣/ ٣١٢، شرح الكتاب للسيرافي ج٣/ ق ٨٢، شرح الكتاب للرماني ج٣/ ق ٢٢٨ نقلًا عن التعليقة، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١١).

(٦٦) في شرح الجمل ٢/ ٩٠٩، وكرره في (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ص ٢٩١).

قال أبو الحسن[٦٨]: (... (ينصرف (أحمر) وما أشبهه في النكرة إذا كان اسمًا؛ لأنَّه منعه من الصَّرف أنَّه وصف، وقد ذهب الذي كان يمنعه)، انتهت (الطرة)، وهي مخالفة لما ذكر في (كتابه)[٦٩] وكلام العرب، وخلاف العرب لا سبيل إليه، قال في كتابه (الأوسط)[٧٠]: (وما كان صفة من (أفعل) فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، نحو: (آدم) و (آخر)، وإنَّما يكون معرفةً إذا سمَّيْت به رجلاً، ولم ينصرف، ولا النكرة، قال: والقياس أن يصرف في النكرة)، فهذا نصُّ ما ذهب إليه سيبويه[٧١]، ثم قاس، وتَرْكُ الصرف فيه قياس من وجه آخر، ولا قياس مع ما أجمعت عليه العرب، فكل من حكى عن الأخفش الصرف أخطأ عليه، وكأنَّه يرد عليهم[٧٢].

---

(٦٧) الطِّرّة: الحاشية، وطرّة الشيء: حاشيته وطرفه، ويطلق على القطعة من الشيء. وقيل: هي شبه علمين يُخاطان بجانبي البرد على حاشيته. الجوهري: الطرّة: كفة الثوب، وهي جانبه الذي لا هدب له. (الصحاح واللسان: طرر). وقد سمّى الشيخ حسن بن زين الشنقيطي حاشيته على (لامية الأفعال) لابن مالك بـ(الطِّرّة). و(الطرر) للأخفش مفقود.

(٦٨) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ص ٢٩١.

(٦٩) يعني الأوسط. وذلك لأنّه يخالف العرب، والصواب ما نصَّ عليه في كتابه من ترك الصرف، كما يأتي. (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ص ٢٩١). قال الأَبَذِيُّ – بعد نقل هذا القول عن الشلوبين وابن خروف –: ((وهذا النقل منهما عارٌ عظيم)). (شرح الجزولية للأَبَذِيِّ – رسالة – السفر الأول ص ٢٨٥)

(٧٠) وفيه قول الكسائي: «وما كان على (أفعل) صفة...فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، سَمَّيْتَ بها أمْ لمْ تُسَمِّ، فإن كان (أفعل) اسمًا انصرف...في النكرة».

(٧١) الكتاب ٣/ ١٩٨، وينظر: (المصدر نفسه ٣/ ١٩٣).

(٧٢) قال الأَبَذِيُّ: ((هذا نصُّه في الأوسط، وما قاله ابن طاهر، وابن خروف تلميذه، والأستاذ باطِلٌ، وقفتُ عليه في عِدَّةِ نسخٍ بأشبيلية وغرناطة، فلا يُلْتفتُ إلى قولهم، وطُرَّةُ الأخفش في الكتاب تُبيِّن ما قلناه، وحكاية السيرافي عنه)). (شرح الجزولية للأبذي – رسالة – السفر الأول ص ٢٨٥). وقال ابن مالك: ((...مذهب سيبويه أنّه لا ينصرف إذا نكر بعد التسمية، وخالفه الأخفش مدة، ثم وافقه في كتابه

محمد: لا سبيل إلى رَدِّ ما نقله الجماعة، وإن لم يكن في (الأوسط)، فقد ذكر الجماعة عن المازني أنَّه سأل الأخفش فأجاب، ويكفي قول المازني، وبعدُ فلا بُدَّ من النَّظر فيها[٧٣]. الدليل على عدم الصرف أنَّ نقلَ الشَّيءِ عن أصله لو كان مخرجًا له بالكلية لَلَزِمَ أَنَّ لا ينصرف (أربع) إذا وصف به في قولك: مررت بنسوة أربع[٧٤]، وهو خلاف الإجماع، فكما راعوا الأصل في (أربع) فصرفوه، فكذلك يجب أنْ يراعوا الأصل في (أحمر) ويمنعوا الصرف. فإن قيل: إنَّ (أربعًا) وإنْ وُصِفَ به لم يخرج عن دلالته على العدد، فلم يبطلْ معنى الاسمية؛ ولذلك جاز دخول التاء عليه بعد جعله وصفًا، و (أحمر) قد بطلت وَصْفِيَّتُهُ حتى يجوز أنْ يُسَمَّى به (أسود)، ففارق بذلك أصله[٧٥].

(الأوسط)، وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى؛ لأنّها آخر قوليه)). (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٩)، ورجح ابن يعيش رأي الأخفش (شرح المفصل ١/ ١٩٣). وينظر في: (تنقيح الألباب ص ٢٩٠).

(٧٣) تنظر المناظرة بين الأخفش والمازني في: (المقتضب ٣/ ٣٨٤، مجالس العلماء للزجاجي ص ٧٠- ٧١، شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ق ٨٢، شرح اللمع للباقولي ص ٦٩٢ -٦٩٣، شرح اللمع في النحو للواسطي ص ٢٠٣).

(٧٤) ينظر: (ما ينصرف وما لا ينصرف ص١٦، الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٠٣ -٢٠٤، شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ق ٨٤، شرح المقدّمة الجزولية الكبير ٣/ ٩٨٣، الوافية نظم الكافية ١٥٠، شرح المقدِّمة الكافية ١/ ٣٠١، المحصل في شرح المفصل –رسالة-٤٩٧-٤٩٨، الهمع ١/ ١٠٠).

(٧٥) ينظر: (ارتشاف الضرب ٢/ ٨٨٨، الهمع ١/ ١٦٦).

واعلم أن هذا قد ذُكِرَ عن المازني أَنَّه سأل الأخفش عن (أربع)، فأجاب بأَنَّ أصله الاسمية[٧٦]، وعلى التَّحْقِيقِ هذا لا يلزم الأخفش؛ لأَنَّه لو غَيَّرَ رأيه فما العلة الثانية؟.

وأمَّا وزن الفعل فليس بموجودٍ لفقدان شرطه؛ لأنَّ شرطه في الصِّفة عدم قبول تاء التأنيث - كما قرر - في حاجة إلى تكَلُّفِ جوابٍ عنه، ووَجَّهَ الرُّمَّانِي كلامَ سيبويه[٧٧] بأنْ قال: (لا ينصرف بعد التنكير؛ لأَنَّه ثانٍ بالنَّكرة كما هو ثانٍ بالصِّفةِ، فأشبهت حاله الثانية حاله الأولى، فلم ينصرف لهذا السبب، وفَرَّقَ بينه وبين (أحمد)؛ لأَنَّ حاله في النكرة لا يشبه حاله قبل التسمية؛ لأَنَّ الفعل بعيدٌ من الاسم)[٧٨].

محمد: في هذا إثبات علة زائدة على علل منع الصرف، وإذا أمكن إيضاح المسألة من غير زيادة فهو أولى، وذكر ابن درستويه[٧٩] ما يدُلُّ على تفصيل، قال: (لو

---

(٧٦) خطَّأ المازني سيبويه في قوله: ((إذا قلت: هذا أفعل، لم تصرفه على حال))؛ لأَنَّه ينبغي أن يصرف، لأَنَّه ليس بوصف، ويرى المبرد أنّ المازني لم يأتِ بشيءٍ؛ لأَنَّ (أفعل) -كما قال الفارسي - الواقع بعد الموصوف لا يكون إلاّ صفة. (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ص ٢٩٤-٢٩٥). وينظر (الكتاب ٣/ ٢٠٣-٢٠٤، التعليقة ٣/ ٢٢، ونقلًا عن هامشها في: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ق ٨٤).

(٧٧) الكتاب ٣/ ١٩٣، وينظر المصدر نفسه ٣/ ٢٠٢.

(٧٨) شرح الكتاب للرماني ٣ج، ق ٢٢٨. نقلًا عن التعليقة ٣/ ١٧.

(٧٩) عبد الله بن جعفر بن درستويه - بضم الدال والراء وضبطه ابن ماكولا بالفتح، ابن الرزبان النحوي، أبو محمد، صحب المبرد، ولقي ابن قتيبة، وأخذ عن الدار قطني وغيره. وكان شديد الانتصار للبصريين، توفي سنة ٣٤٧ هـ، وصنف: الإرشاد في النحو، شرح الفصيح، أخبار النحاة، وغير ذلك. (إشارة التعيين ١٦٢، بغية الوعاة ٢/ ٣٦).

سُمِّيَ بالَّتْثنية فالأحسن فيه حكاية حال التثنية، ويجوز إعرابها كإعراب الواحد، فبان أَنَّ التَّسْمِيةَ لا تُزِيلُ حكم المسَمَّى به عما كان عليه، يشير دليله إلى جواز الأمرين، فيكون بالتثنية)[٨٠]. والزجاج[٨١] وابن الخشاب[٨٢] صرَّحَا بالتَّفْصيل.

محمد: هنا مذهب ثالث، وأجود من ذلك أَنَّ سيبويه يَلْحَظُ الصِّفَةَ؛ لأَنَّ نقله من الوصفية لا يزيل عنه أحكام الوصفية بالكلية، بدليل جواز دخول الألف واللام عليه في نحو: (الأحمر) و (العباس)[٨٣]، وجمعه على (فُعْل) في قول الشاعر[٨٤]:

أتاني وعيد الحُوْصِ من آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا

ولملاحظة فيه جاز فيه إعماله[٨٥]، وعليه حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿نَزَّاعَةً﴾[٨٦] فيمن نصب[٨٧] بما في ﴿لَظَى﴾[٨٨] من معنى التلظي، وإذا عمل في الحال لزم أنْ يتحمل

---

(٨٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٩٨.

(٨١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص١٦-١٧، وينظر: (المصدر نفسه ص١١-١٢).

(٨٢) ويفهم هذا من كلامه في (المرتجل ٦١-٦٥).

(٨٣) ينظر: (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ص٢٩٢).

(٨٤) بيت من الطويل، للأعشى - يهجو علقمة بن علاثة - في ديوانه ص ٩٩، ٤٠١، ولسان العرب: حوص، ويروى: (يامِنٍ) بدل (جعفرٍ)، ورواية الديوان: (جعفرٍ). و(الحوص): جمع أحوص، وهم قوم علقمة. (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ص ٣٠٦). والشاهد فيه قوله: (الحُوْص) حيث جمع الأحوص على (فعُلْ) بالنظر إلى كونه في الأصل وصفًا، وعلى (الأفاعل) بالنظر إلى الاسمية.

(٨٥) أي ملاحظة معنى الوصفية.

(٨٦) سورة المعارج ٧٠/ ١٦.

(٨٧) بالنصب قرأ حفص عن عاصم، والحسن، وأبو حيوة، والزعفراني، واليزيدي، وابن مقسم، وابن أبي عبلة. (إعراب القراءات السبع ٢/ ٣٩٠، القراءات وعلل النحويين فيها ٢/ ٧١٣، التيسير ٢١٤، النشر ٢/ ٣٩٠).

الضمير الذي هو صاحب الحال، هذا مع كون العلمية قائمة، وإذا نُكِّر كان اعتبارها أولى.

وقال ابن جني[٨٩]: إنَّ سيبويه[٩٠] قال في (واسط): (سُمِّيَ بذلك لأنَّه وسط ما بين البصرة والكوفة)، فانظر لَمْحُهُ الصِّفَة في حال العلمية.

فإن قيل: لو روعي ما ذكرت بعد التَّنْكير لروعي في حال العلمية. والجواب: إذا كان علمًا ففيه علتان غير الوصف، فلم يحتَجْ إلى الوصف، وإذا كان فيه شيءٌ منه.

فإن قيل: لو كانت الصفة تجامع العلمية لم تنصرف (قائم): اسم رجل؛ لاجتماع الوصف والعلمية، فلمَّا لم يَصِحّ اعتبارها مع العلمية لم يَصِح اعتباره بعد التَّنْكير. والجواب: قوله: (لو كانت تجامع)، قلنا: لِمَ قلتم: إنَّها لا تجامع، وما ذكرنا من الأحكام يدُلُّ أنّها تجامع العلمية؟. أما (قائم)[٩١] قلنا: إنما تعتبر في (قائم) مع العلمية لتنافي ثبوتها في التحقيق؛ لأَنَّ معنى الوصف أن يكون الاسم لمعنى يقع على كل من قام به ذلك المعنى، ووضع العلم أن يقع على شيء بعينه غير متناولٍ ما أشبهه، فكرهوا تقدير سببين متنافيين يثبتان حكمًا واحدًا، بخلاف ما ذكرنا من الجمع

وأنكر المبرد قراءة النصب؛ لأنَّ النار لا تكون إلَّا نزّاعة للشوى، وليس كذا سبيل الحال؛ لأنَّها إنَّما تكون فيما يجوز أن يكون وأن لا يكون، وأجازه غيره. (معاني القرآن للزجاج ٥/ ٢٢١، الدر المصون ١٠/ ٤٥٧).

(٨٨) سورة المعارج ٧٠/ ١٥. لأنَّها وإن كانت علمًا فهي جارية مجرى المشتقات كالحارث والعباس؛ وذلك لأنَّها بمعنى التلظّي. (معاني القرآن للفراء ٤/ ١٨٤، معاني القرآن للزجاج ٥/ ٢٢١، مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٥٧-٧٥٨)

(٨٩) سر صناعة الأعراب ١/ ٣٦٧. وفيه: (بين العراق والبصرة)، وما أثبت هو كلام سيبويه.

(٩٠) ينظر: (الكتاب ٣/ ٢٤٣). والتذكير والصرف أكثر، ومن العرب من يجعلها اسْمَ أَرْضٍ فلا يَصْرِفُ. (المخصص ١٧/ ٤٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٣٨، ارتشاف الضرب ٢/ ٨٨٥).

(٩١) المقتضب ٣/ ٣١٩، ما ينصرف وما لا ينصرف ص٣٧، شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٨١.

وغيره من الأحكام، فإنَها لا تنافي العلمية؛ فلذلك اعتبرت في حال العلمية، فإذا نكر، نحو: (أحمر) زالت العلمية التي يتعَذَّرُ الوصف معها.

فإن قيل: لو اعتبرنا الصفة الأصلية لوجب منع (أفضل) إذا سُمِّيَ بِهِ ثُمَّ نُكِّرَ، وإجماعهم على صرفه دليل أنَّها لم تعتبر. والجواب: أنَّهم صرفوا (أفضل)؛ لأَنَّه ليس بوصف، لأنَّه إنَّما يكون وصفًا بـ (مِنْ)، فإذا فُقِدَت فُقِدَت الوصفية؛ فلذا صُرِفَ.

وهذه المسألة – إذا حُقِّقَ النَّظَرُ فيها – كانت شاهدةً بصحة مذهب سيبويه؛ لأَنَّه إذا كانت (مِنْ) موجودةً، وسَمَّيْتَ به، ثم نَكَّرْتَه لم ينصرف بالإجماع، فلو كانت التَّسْمِيَةُ مُزِيْلَةً لِلصِّفَةِ - كما زعم الأخفش وغيره - لَلَزِمَ صَرْفُهُ. وقد بَيَّنَّا أَنَّ (مِنْكَ) ليست المانعة من الصرف فلا تتخيله، وعدم صرف (أبرق) و (أدهم) – في النَّكِرَةِ – يدل على عدم صرف (أحمر) إذا نكر؛ لأن (أدهم) استعمل استعمال الأسماء، ومع ذلك لا ينصرف – عند الأخفش وغيره – في معرفة ولا نكرة[٩٢]، فكذا (أحمر) إذا نُكِّرَ».

- تفريعه للمسائل والأحوال المختلفة وحرصه الشديد على نفع القارئ[٩٣].

- عرضه للمسائل المتَّصلة بالمسألة محطِّ الحديث والتي تشبهها كما في حديثه عن العجمة[٩٤].

- استدلاله لما يعرض، وإكثاره من الأدلَّة السماعيِّة والعقليَّة كما في كلامه عمَّا جاء بزنة (فَعَّل) من الأعلام[٩٥].

---

(٩٢) في الكتاب ٣/ ٢٠١.

(٩٣) التعليقة (شرح المقرّب) ٢/ ٩٦١-٩٦٧.

(٩٤) المصدر السابق ٢/ ٩٧٢-٩٧٥.

(٩٥)المصدر السابق ٢/ ٩٣٧- ٩٤٠.

- استطراده في ذكر العلل واستقصائها لما يذكره من أحكام أو مصطلحات في كلام المصنف، أو كلامه، أو كلام غيرهما، كما في تعليله لدخول التنوين في الأسماء دون الأفعال، وعدد العلل، وسبب الفرعية، وغير ذلك، ويظهر هذا بوضوح في باب ما ينصرف وما لا ينصرف؛ ولا عجب؛ فطبيعة الباب تتطلبها فهو حديثٌ في العلل.

- إيراده للإشكالات والاعتراضات والإجابة عليها – كما مرَّ -.

- تقييده لبعض الأحكام أو الألفاظ الواردة، قال[٩٦]: «وكان الأخفش[٩٧] لا يصرف (أرمل)، ويزعم أنَّه نعتٌ في الأصل، وليس على هذا القول أحدٌ من النحويين.

وقال بعض المتأخرين[٩٨]: (شرطه أن تكون أوله زيادة الفعل غير قابل للتاء)، ثم قال: (أولى من قول النحويين: أو يكون غالبًا على الفعل، فإنَّه غير مستقيم لوجهين:

أحدهما: أنَّه رَدٌّ إلى جهالةٍ، إذْ لا تعرفُ كثرته على الاسم إلاَّ بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفعال).

محمد: ليس الأمر كذلك، بل هو مضبوط - بما ذكرنا -.

ثم قال: الثاني[٩٩]: (أنَّه باطلٌ بـ (أَفْعَل)، فإنَّ (أَفْعَل) في الأسماء أكثر منه في الأفعال، وهو مع ذلك معتبَرٌ في منع الصرف، فلو كان اعتباره بغلبته في الفعل لم يمتنع

---

(٩٦) المصدر السابق ٢/ ٩٢٧ -٩٢٨.

(٩٧) المقتضب ٣/ ٣٤٢، الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ١٧١، المساعد٣/ ١١، الهمع ١/ ١٠٠).

(٩٨) ابن الحاجب في (الكافية) فهذا كلامه. (الكافية ٦٦، شرح المقدّمة الكافية ١/ ٣١١-٣١٢).

(أَفْعَل) لغلبته في الاسم، الدليل على ذلك أنَّه ما من فعل ثلاثي إلا وله اسم[١٠٠]، إمَّا للتفضيل، وإما لغيره، و (أَفْعَل) لا يكون في الأفعال إلا في بعض ما جاء منه فعل، وفي غير ذلك قليلاً)[١٠١].

محمد: انظر اعتباره الثلاثي، كأَنَّهُ ظَنَّ أنَّ المراد بـ (أفعل) هذا اللفظ، فلم يقف على مراد أهل هذه الصناعة. ليت شعري، فَـ (أَفْعُل)، نحو: (أمثل) و (إفعل)، نحو: (إضرب)، ما يعتقد فيه فقد صرحوا بأَنَّكَ لو سمَّيت رجلاً بـ (أكْلُب)[١٠٢] لم تصرف، وهو ليس (بأفعل)، ومضارع الرباعي والخماسي والسداسي وما حذف فاؤه، نحو: (أضَعُ)، كيف الحكم عنده في جميع ذلك؟.

وقوله: (غير قابل للتاء) أطلقه ولم يقيده، وقال في موضع آخر قولاً قريبًا[١٠٣]: (المعتبر زنة الفعل التي أولها زيادات الفعل كـ (أحمر))، ثم قال: (وهذا أولى من أخذنا الغلبة)، وتَمَّمَهُ بما يشابه كلامه الأول في (أفعل)».

- وقوفه عند نسبة بعض الشواهد الشعرية، وتفسير غريبه، وذكر مناسبته، ونحو ذلك ممَّا يتَّصل به[١٠٤].

---

(٩٩) (الكافية ٦٦، شرح المقدّمة الكافية ١/ ٣١١-٣١٢). الهمع ١/ ٩٨)، قال السيوطي: ((والتعبير بالأولى أحسن من التعبير بالغالب؛ لأنّه يبطل بـ(أفعل)، إذ هو في الأسماء أكثر، إذ ما من فعل ثلاثي إلا وله أفعل اسمًا إما للتفضيل أو لغيره)).

(١٠٠) بزنة (أَفْعَل).

(١٠١) في المصدر (التعليقة): قليلٌ، بالرفع، والنصب هو الوجه على الحاليَّة، كما في الأصل (شرح المقدّمة الكافية ١/ ٣١٢).

(١٠٢) ما ينصرف ومالاينصرف٦٣، شرح المفصّل لابن يعيش ١/ ١٧١، المقاصد الشافية ٥/ ٦٥١).

(١٠٣) (الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٢٩). وتنظر: (الكافية ٦٦، شرح المقدّمة الكافية ١/ ٣١١-٣١٢).

(١٠٤) التعليقة(شرح المقرّب) ٢/ ٩٢٨، ٩٤٦، ٩٨٢، ٩٩٨-٩٩٩.

- ترجمته – أحيانًا - لبعض الأعلام الواردة في المتن، كما في حديثه عن خضَّم بن عمرو التميمي. ويلحظ أَنَّ استطراده شديدُ الارتباط بالموضوع[١٠٥].

- استطراداته النحويَّة والصرفيَّة واللغويَّة والعروضيَّة، وهي استطرادات مفيدة كقوله[١٠٦]: «محمد: قوله: (وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية): يريد أَنَّه إذا كانت العلمية مؤثرة فيه، فلذا قال: (أحد سببيه) وإلا فالجمع يجوز أن يصير علمًا بالنقل، لكن لا أثر للعلمية فيه؛ لأَنَّه لا ينصرف، فلا يقال فيه: (أحد سببيه العلمية)، ودخول الفاء في (حكمه) زائدة[١٠٧]؛ لأَنَّ المبتدأ وإن كان موصولاً فَقَدْ فَقَدَ شرط دخول الفاء؛ لأَنَّ من شروطه كون الصلة جملة فعلية، أو ظرفية، وهما مفقودان هنا». ومثله قوله[١٠٨]: «قوله: (الأمكن) هو أفعل من قولهم: مكن مكانةً، وهو الذي لم يشابه الفعل من وجهين، فهو أقوى ممَّا أشبه الفعل من وجهين فنقص تمكنه، فالأمكن أرسخ قدمًا من غيره، أي: أثبت في مكانه من الاسمية، وميم المكان أصلية، ولا نظر إلى قول من أخذه من الكون وحَكَمَ بزيادة الميم، لقول العرب: تمكن، ولو كان من الكون لقيل: تكون، وأمَّا تَمسْكَن وتَمدْرَع فلا اعتداد به لقلته، ولأَنَّهم قالوا في جمعه: أمكنه، وذا نصٌّ على أَنَّه فَعَال مثل زمان وأزمنة، والأمكن بعض المتمكن؛ لأنَّ الأمكن المنصرف والمتمكن المعرب»[١٠٩].

---

(١٠٥)التعليقة(شرح المقرّب) ٢/ ٩٢٨-٩٢٩.

(١٠٦) المصدر السابق ٢/ ٩٨٨.

(١٠٧) في قول الزمخشري: ((وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التنكير)).

(١٠٨) التعليقة (شرح المقرّب) ٢/ ٩٠٩.

(١٠٩) هو قول العكبري المتبع في (شرح اللمع لأبي البقاء العكبري – رسالة – ص٢٩)، نقلًا عن حاشية المحصل في شرح المفصل-رسالة- ص ٤٥٤، ونسبه إليه الأندلسي قال الأندلسي: ((شاذٌّ، فلا ينبغي أن يحمل عليه)).

وقد يكون استطراده فقهيًّا كما في حديثه عن موقف الظاهرية من التعدد عند حديثه عن (مثنى وثلاث)[١١٠]، وهذا نادر. ويلحظ أنَّ ما تقدَّم كلُّه مما يؤكد الأحكام أو يوضِّحها فهو لا يخِلُّ بمنهج المؤلف، ولم يرد حشوًا لا قيمةَ له.

الفصل الثاني: الظواهر الفكرية

أولاً: حضوره وقوَّة شخصيَّته

من يقرأ في هذا الباب وغيره يدرك حضورَ المؤلفِ وقوَّةَ شخصيَّته وغزارةَ علمِه، وكثرةَ مصادرِهِ من بداية الباب، فلم يكن الرجل ناقلاً فحسب، بل كان يدقق فيما ينقل من الآراء والأحكام، ويعلق عليها، ويظهر هذا في المظاهر التالية:

موافقته أو مخالفته للمنقول، واستدلاله وتعليله له. فتراه يقول: (لم يجز عندي)[١١١]، أو (ليس بشيءٍ)[١١٢]، أو (غلط)[١١٣]، أو (تكلُّف)[١١٤]، أو (خطأ)[١١٥]، أو (لا نُسلِّم) [١١٦]، أو (غير صحيح) [١١٧]، أو (لم يصِحّ) [١١٨]، أو (وليس

(١١٠) التعليقة(شرح المقرّب) ٢/ ٩٥١.
(١١١) تنظر: التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٨٧.
(١١٢) المصدر السابق ٢/ ٩١٧، ٩٢٠، ٩١٩ ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٧٩، ٩٨٢.
(١١٣) المصدر السابق ٢/ ٩٢٢، ٩٧٢.
(١١٤) المصدر السابق ٢/ ٩٦٥، ٩٩٠.
(١١٥) المصدر السابق ٢/ ٩٧١.
(١١٦) المصدر السابق ٢/ ٩٨٥.
(١١٧) المصدر السابق ٢/ ٩٨١
(١١٨) المصدر السابق ٢/ ٩٤٠.

كذلك) [١١٩]، أو (فاسد) [١٢٠]، أو (تسامحٌ في العبارة) [١٢١]، أو (يبطل)[١٢٢]، أو (شاذٌّ لا يُعوَّل عليه) [١٢٣]، أو (ليس عليه أحدٌ من النَّحويين) [١٢٤] أو (معارضٌ بقراءة)[١٢٥]، أو (لا وجه له) [١٢٦]، أو (فيه إشكال)[١٢٧]، أو (سها بعض المتأخرين)[١٢٨]، أو (تمحُّلٌ عنه مَنْدُوْحَةٌ) [١٢٩]، أو (صحيح)[١٣٠]، أو (والصحيح)[١٣١]، أو (الأجود)[١٣٢]، أو (على الصحيح)[١٣٣]، أو (أولى)[١٣٤]، وغير ذلك من العبارات التي تشعر بجزمه فيما يذهب إليه، وجرأته فيما يطرحه من أفكار، ثُمَّ يعلل ويحتجُّ لما يذهب إليه.

---

(١١٩) المصدر السابق ٢/ ٩٠٧.

(١٢٠) ينظر: المصدر السابق ٢/ ٩١٧، ٩٧١.

(١٢١) المصدر السابق ٢/ ٩٠٧.

(١٢٢) ا الاستغناء في أحكام الاستثناء ٣٤٤.

(١٢٣) تنظر: والاستغناء في أحكام الاستثناء ١١٧، التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٥٥.

(١٢٤) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٧١.

(١٢٥) المصدر السابق ٢/ ٩٢١.

(١٢٦) المصدر السابق ٢/ ٩٧١.

(١٢٧) الاستغناء ٢٤٤.

(١٢٨) تنظر: التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٢١.

(١٢٩) المصدر السابق ٢/ ٩٩٧.

(١٣٠) المصدر السابق) ٢/ ٩١٤.

(١٣١) المصدر السابق ٢/ ٩٠٥، ٩١٨، ٩١٩، ٩٤٢، ٩٧٠، ٩٩٧.

(١٣٢) الاستغناء ١٨٤.

(١٣٣) تنظر: التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٠٨.

(١٣٤) الاستغناء ٤٥٤.

فمن تقويته لأقوال غيره ما نقله القرافي من قوله[١٣٥]: «قال الشيخ ابن عمرون: في (حاشا) ثلاثة أقوال: حرفٌ، وهو مذهب سيبويه. وقال الفراء: هي فعل لا فاعل له... وهو باطلٌ؛ لأنَّ الفعل لا يخلو عن الفاعل. وقال أبو العباس المبرد: هي فعل، وينصب بها، لأنَّها تدخل على حرف الجر... و هو قول قويٌّ، ويؤيِّده: ...» ثم احتجَّ له.

وقوله بعد ذكره لقول السيرافي في (عامل المبتدأ والخبر) بعد فهمه من كلام أبي القاسم أنَّ العامل في الخبر عاملٌ معنويٌّ، وهو تجردٌ آخرُ غير الابتداء، فعامل المبتدأ تجرد المبتدأ، وعامل الخبر تجرد الخبر؛ لأنَّه أضاف الكون لهما وكون أحدهما غير الآخر، فيلزم أن يكون للمبتدأ عامل وللخبر عامل غير عامل المبتدأ، وحينئذٍ هما عاملان[١٣٦]. فقال ابن عمرون: «وإلى ذا أشار السيرافي - رحمه اللَّه - في شرح كتاب سيبويه - رحمه اللَّه - فقال: (في كل واحد منهما تعرية، فقوي ذلك بأنَّ خبر المبتدأ قد يتقدم عليه ويرتفع بما كان يرتفع به)[١٣٧]. قال أبو سعيد: (ويقوي هذا قول سيبويه رحمه اللَّه؛ لأَنَّ المبني على المبتدأ بمنزلته)»[١٣٨]. وقوَّى ابن عمرون هذا المذهب بأنْ قال: «وكذا قول سيبويه - رحمه اللَّه - أنَّ (لا) لا تعمل في الخبر، بل هو مرفوعٌ بما ارتفع به إذا كان خبرًا، مع أنَ الابتداء في المبتدأ قد أزالته (لا) بعملها،

---

(١٣٥) المصدر السابق ١١٧-١١٨.

(١٣٦) تنظر: التعليقة (شرح المقرب) ١/ ٣٠٠-٣٠١.

(١٣٧) المصدر السابق ١/ ٣٠٠.

(١٣٨) شرح الكتاب ج٢ لوح ٢٢٤.

فلو كان ذاك هو العامل وقد زال لبقي خبر (لا) بغير عامل عند سيبويه[١٣٩]، قال ابن عمرون رحمه الله: وذا عندي أجودُ ما يُقال»[١٤٠].

وقد يُنْكِر بعضَ الأوجهِ الإعرابيةِ إنكارًا شديدًا كما في ردِّهِ لما جَوَّزه الثّمانيني في (شرح اللمع)، وهو النَّصب على الاستثناء في قوله تعالى[١٤١]: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[١٤٢].

وقد يفسر بعض الآراء أو يتأولها ثمَّ يوجِّهها، فمن ذلك أنَّه نسب في (شرح للمفصل) قولاً لأبي بكر بن السَّرَّاج في نحو: (ما أتاني إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمروٌ) وهو أنَّه يجوز رفع زيد وعمرو إن أردت بذكرك زيدًا بعضَ من نفيت؛ توكيدًا لبعض المنفي، فيصير بمنزلة ما لم تذكره، وكأنَّك قلت: ما أتاني إلاَّ عمروٌ. ولأبي الحسن الرماني كلامٌ نحو هذا مُؤدَّاه أنَّ جوازَ الرفع مُعْتَمِدٌ على إثبات الإتيان لعمروٍ خاصة، كأنَّك قلت: ما أتاني أحدٌ إلاَّ عمروٌ، فجعلت قولك: إلاَّ زيدٌ بمنزلة إخراج زيد من هذا الباب. كما أنّك إذا قلت: ما أتاني أحدٌ إلاَّ عمرو، أخرجت الأحد من الإتيان وأثبته لعمرو. فجاءت المسألة على هذا التقدير[١٤٣].

وقد عَقَّبَ الشَّيخُ ابنُ عمرون على هذا الرأي وهذا التأويل قائلاً: إن كان بناء المسألة على أَنَّ زيدًا لم يجئ فهو إخراج للمسألة عن معناها. وإن كان معنى ما قاله ابن

---

(١٣٩) تنظر: التعليقة (شرح المقرب) ١/ ٣٠١.

(١٤٠) ينظر: المصدر السابق ١/ ٣٠٠.

(١٤١) سورة الأنبياء ٢٢.

(١٤٢) الاستغناء في أحكام الاستثناء ٣٣٢.

(١٤٣) الاستغناء ١١٥.وعلل في موضع آخر بأنَّ (إلاَّ) هنا يتعذَّرُ فيها الاستثناء لفساد المعنى (الاستغناء ٣٤٤)، وقد أجاز الأَبَّذيُّ رفع الجميع على الإبدال. وينظر: توضيح المقاصد (٢/ ١١١)

السراج والرماني كأنَّك قلت: ما أتاني إلاَّ عمروٌ، وكان ذكرك لزيدٍ على الوجه الذي تذكره إذا جعلت (إلاَّ) صفة في قولك: ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ، أي غير زيد، فليس في هذا دليل على أنَّ زيدًا أتاك؛ لأنَّ (غير) بمنزلة (مثل) فكما أنَّك إذا قلت: ما أتاني أحدٌ مثل زيدٍ لم يكن في هذا الكلام دليل على أنَّ زيدًا قد أتاك، فكذلك هو في (غير)، فإن قلت بعد هذا: إلاَّ عمروٌ على البدل أثبَتَّ الإتيان له.

وتراه تارةً أُخرى يأتي بعباراتٍ لا تشعر بجزمه كقوله: (والظاهر)، ومن ذلك قوله[١٤٤]: «قوله: (وقد يُقَال) الظاهر أنَّ المضارع هنا بمعنى الماضي، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾[١٤٥] لما لم يمكن حمله على التقليل».

وقوله[١٤٦]: «وأمَّا التَّاء والنُّون فإنْ ظهر أمرهما بالاشتقاق أو مخالفة أوزان الأصول فاحكم بزيادتهما، وإلا فهما أصلان؛ لأنَّا نتكلم إذا وقعتا أولاً. فـ (تَنْضُب) إن سُمِّي به لم يصرف[١٤٧] - وإن كانت تاؤه زائدة... و (نهشل)[١٤٨]: (فعلل)، ومن قال: (نفعل) فقد غلط؛ لأنَّه يقال: رجل نهشل، وامرأة نهشلة، ولو كانت النُّونُ زائدةً لكان (هشل) معروفًا في اللغة، فإذا بنيْتَ منه فعلاً قلت: نهشلت المرأة، وذا دليلٌ على أصالة النُّون؛ لأنَّه ليس في الكلام: نفعلت المرأة، رجعنا إلى التقسيم، فإذا زال أحد الطرفين بطل حكم الوزن كما في (أولق)، وهو في الظاهر كـ (أوجل)،

---

(١٤٤) تنظر: التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٠٩

(١٤٥) سورة النور٢٤/ ٦٣، والأحزاب٣٣/ ١٨.

(١٤٦) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٢٢-٩٢٣.

(١٤٧) ينظر: (الكتاب ٣/ ١٩٦= ١٩٦، المقاصد الشافية ٥/ ٦٦٥، ٦٤٩، الارتشاف ٢/ ٨٦١).

(١٤٨) النَّهْشَل: المسن المضطرب من الكبر، النُّون أصلية؛ لأنَّه بإزاء سين (سَلْهب)، قال سيبويه هو ينصرف؛ لأنَّه (فعلل). (اللسان: نهشل) وينظر: (الكتاب ٣/ ١٩٦، ما ينصرف وما لا ينصرف ص٢٤، التخمير ١/ ٢١١).

وكذا لو بطل اللفظ كما لو سميت بـ (قيل)[١٤٩] فِعْل ما لم يسم فاعله صرفته ؛ لأَنَّه بالإعلال خرج إلى وزن الاسم فصار كـ (فيل)، والفعل على أوزان مختلفة منها ما يمنع ، ومنها ما لا يمنع. فالذي يمنع شيئان :

الأول : ما يغلب وجوده في الفعل[١٥٠]، قال الرُّمَّاني : (وزن الفعل الذي يغلب عليه ، يجري مجرى الذي يخص الفعل ؛ لأَنَّ الغالبَ واللازمَ يجريان في العربية مجرى واحدًا)[١٥١]».

وقوله[١٥٢]: «وجشم[١٥٣] وثعل[١٥٤] وقثم: لم تقع إلا معرفةً فهي غير منصرفة ، ألا ترى أَنَّه لا يقال: القثم ولا الجشم. واعلم أَنَّه إنَّما حُكِمَ على هذا بالعدل ؛ لأَنَّ العربَ منعته الصرف ، ولا يمنعون إلا لعلتين ، وليس فيه في الظاهر إلا

---

(١٤٩) ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٥، ١٥٠، شرح المفصّل لابن يعيش ١/ ١٧٠، المقاصد الشافية ٥/ ٦٦٢.

(١٥٠) ينظر: (شرح الألفية ص ٦٥٢).

(١٥١) تحدث الرماني عن وزن الفعل في شرحه لكتاب سيبويه. ينظر: ٣/ ٢٢٦ -٢٣٦.

(١٥٢) تنظر: التعليقة (شرح المقرب) ١/ ٩٤٠-٩٤١.

(١٥٣) و «جُشَمُ البعير: أي صدرُه...وجُشَمُ بن بكر: حيٌّ من مُضَرَ. وجُشَمُ بن هَمْدانَ: حَيّ من اليمَن...وجُشَمُ: حَيّ من الأنصار، وهو جُشَمُ بن خَزْرَج؛ ...وجُشَمُ: في ثَقِيف، وهو جُشَمُ بن ثَقِيفٍ. وجُشَمُ: حَيٌّ من تَغْلِبَ، وهم الأَراقِمُ. التهذيب: وجُشَمُ حَيّ من تَغْلِب، وجُشَمُ في هَوَازِنَ، وهو جُشَمُ بن مُعاوية بن بكر بن هَوازن». (اللسان- جُشَم). وينظر: (المقاصد الشافية ٥/ ٦٥٩، والهمع ١/ ٨٨)، ويرى الشاطبي أنّ المراد أبو حيٍّ من الأنصار.

(١٥٤) في الأصل: ثقل، وهو تحريف، و(ثُعل) معدول من أثعل، والمراد أبو حيٍّ من طَيِّئ، وهو ثُعَلُ بنُ عَمْرو أخو نبهان. (المقاصد الشافية ٥/ ٦٥٩، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦). وينظر: (الارتشاف ٢/ ٨٦٨).

العلمية فحكم بالعدل لإمكانه، ولولاه للزم خرمُ قاعدةٍ، وذكر ابن الحاجب[١٥٥]: (أنَّه قد جاء (أدد)[١٥٦] مصروفًا)».

ومن ذلك أَنَّه يورد الحجج ويردُّ عليها، كما في حديثه عن السبب الواحد، وهل هو مانعٌ من الصَّرف في الشِّعر، فقد أطال في إيراد الحجج التي أوردها من لا يُجَوِّز، والرَّد عليها. فيقول: وحجة من لا يجوز...، والجواب... ويورد الأدلَّة السَّماعية والعقلية[١٥٧].

أَنَّه يُورِدُ بعض الاعتراضات ويسقطها كما في حديثه عن الفرق بين (حمراء) و (سكران) وكونه أولى بالفرعية؛ لأَنَّ الهمزة في الأولى لمعنى، والألف والنون في الثانية لغير معنى[١٥٨].

ومن هذه المظاهر حُكْمُهُ على بعض المخالفين بالسَّهو كقوله[١٥٩]: «وما ذكره الجوهري[١٦٠] في (الصحاح) قوله: ﴿هَاوِيَةٌ﴾ اسمٌ من أسماء النَّار، وهي معرفةٌ بغير

---

(١٥٥) الإيضاح في شرح المفصّل ٢/ ٨٢، شرح الوافية ١/ ٤٢، شرح المقدّمة الكافية ١/ ٢٧٥. ينظر: (الكتاب ٣/ ٤٦٤، الارتشاف ٢/ ٨٦٨، المقاصد الشافية ٥/ ٦٦١، والهمع ١/ ٨٨).

(١٥٦) أبو قبيلة من اليمن، وهو أُدد بن زيد بن كهلان الحميري. (اللسان: أدد)، وقال أبو حيان: «فإن ورد فُعَل مصروفًا، وهو عَلَمٌ علمْنا أنّه ليس بمعدول، وذلك نحو(أُدد)، ولا يحفظ له أصْلٌ في النكرات، وهو عند سيبويه مشْتَقٌّ من الودّ، فهمزته بدلٌ من الواو، وعند غيره بدلٌ من الإدّ، وهو العظيم» (الارتشاف ٢/ ٨٦٨).

(١٥٧) تنظر: التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩١١. وينظر المصدر السابق: ص ٩٠٨، ٩١٧، ٩٤٦، ٩٥٠.

(١٥٨) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٧٦.

(١٥٩) المصدر السابق ٢/ ٩١٨.

(١٦٠) (الصحاح (أيك)

ألف ولام، قال تعالى: ﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾[١٦١] فقد سَهَا لتنوينها، ولو كانت علمًا لم تنصرف، والصحيح ما قاله ابن فارس في (المجمل)[١٦٢]: الهاوية: اسمٌ من أسماء جهنَّمَ - نعوذُ باللهِ منها».

ومثله قوله[١٦٣]: «ولذا سها بعض المتأخرين في (أُبَاتِر) فقال: ينصرف بكل حال؛ لِأَنَّهُ كَثُرَ في الأسماء نحو دُلامص.

محمد: وأين (دلامص) من (أباتر)؟ أول (دلامص) الدال، وهي غير زائدة، وأول (أباتر) الهمزة، وهي زائدة. واعْلم أنَّ الهمزة والتَّاء لا تقع واحدةٌ منهما في أول كلمة وبعدها ثلاثة إلاّ وهي زائدة إلاّ أنْ يجيء أمرٌ مبينٌ، نحو: (أولق) الزيادة فيه الواو على المختار. ويدلُّك على ذلك قولهم: رجل مألوق».

ومثله رَدُّهُ على جرأةِ بعضِ النَّحويين في تفسير بعض العبارات وعدم تسليمه بما يقولون، وتقويته لبعض الآراء، من ذلك قوله[١٦٤]: «وذهب أبو الحسن والمبرد[١٦٥] إلى أَنَّ غيرَ المنصوب مبنيٌ في حال جَرِّه تمسُّكًا بقولِ سيبويه[١٦٦]: (مفتوح) وليس بشيء؛ لأَنَّه لا موجبَ للبناء. وذهب بعضُ النَّحاة إلى أنَّ قولَ سيبويه: (الفتح) تسامحٌ في العبارة، وليس كذلك؛ لأنَّ النَّصب والجرَّ ليسا الحركات، فعطَّل لزوم الآخر آخر الاسم الفتحة، إذا اقترن بها عاملُ النَّصب، والكسرة إذا اقترن بها عامل

---

(١٦١) سورة القارعة ١٠١/ ٩، ينظر: (معاني القرآن للفراء ٣/ ١١٠).

(١٦٢) مجمل اللغة ٢/ ٨٩٣ (هوى).

(١٦٣) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٢١-٩٢٢.

(١٦٤) المصدر السابق ٢/ ٩٠٧.

(١٦٥) المقتضب ٣/ ٣٠٩. وينظر: (شرح المفصل شرح ابن يعيش١/ ١٦٦،شرح الكافية للرضي ١/ ٣٨).

(١٦٦) الكتاب ١/ ٢١.

الجر، ولا كذلك الفتح والكسر والضم، يدلُّ أَنَّك تقصدُ صفةَ اللفظِ، فهو كقولك: ممدود. ونحن نعلم أنَّ الفتحةَ في ما لا ينصرف في الجر ليست بعامل النَّصب، كما في: ضربتُ زيدًا، وإنَّما الفتحة هنا حركة قامت مقام أختها، فصار كقولنا: تحرك في موضع الجر بالفتحة. ولو قيل: يكون في موضع الجر منصوبًا لم يصحّ على الظَّاهر، بل يحتاج إلى تأويل أنَّه على صورة المنصوب».

ثانيًا: الدقَّة والتوثيقُ في النقل

من يقرأ كلامَ ابنِ عمرون لابُدَّ أنْ تستوقفه ظاهرةُ الدّقةِ والحرصِ على التَّحْقِيق والتَّوْثِيق، فقد أبدى عنايةً فائقةً بهذه الظاهرة، مما يدلُّ على علوِّ كعبه في هذا، فهذا دأب العلماء المحققين، ويمكنني أنْ أشيرَ إلى أهمِّ الملامحِ لهذه الظَّاهِرَةِ، وهي: - أَنَّه عني بنسبة الأقوال والآراء إلى أصحابها، وقليلاً ما يُورِدُ القول بلا نسبة ما لم يكن مشهورًا، وعلى الرغم من تعدد مصادره وتنوِّعها من الرجال والكتب إلاَّ أنَّه عني بعزو الآراء إلى أصحابها، فقد نقل عن كثير من العلماء، ولم يقتصر على علماء زمنٍ بعينه أو مدرسة بعينها، ومن يتأمّل كثرة الأعلام يَتَبَيَّنُ ذلك، فقد نقل عن سيبويه وأكثر من النَّقل عنه، كما نقل عن الخليل، وعيسى بن عمر، والكسائي، والأخفش سعيد، والمازني، وثعلب، والمبرد، والسيرافي، والرماني، والفارسي، وابن جني، والزجاج، وابن السراج، وابن خروف، وابن الخشاب، وابن درستويه، وابن بابشاذ الذي أكثر من النَّقل عنه أيضًا، والجرجاني، وابن برهان، وابن يعيش، والتِّبريزي، والجزولي، والحريري.

كما نقل عن بعض النَّحويين المفسرين كالزمخشري، والواحدي، والمهدوي، وعن أبي عمرو الدَّاني، وأفاد من اللغويين ونسب إليهم بعض الآراء كالأصمعي، وأبي زيد، والجوهري. فجاءت مصادره متنوعةً.

ومن يردِّد النَّظر في باب (ما ينصرف وما لا ينصرف) مثلاً يلحظ - أيضًا - أنَّه تارةً يُورِدُ النِّسْبة بالاسم، وأخرى باللقب، وثالثة بالكنية. كما أنَّه ينسب أحيانًا – وهذا قليلٌ – إلى الجماعة من نحو قوله: (الكوفيون)[١٦٧]، أو (أهل الكوفة)[١٦٨] أو (أكثر البصريين)[١٦٩] أو (جماعة من البصريين)[١٧٠]، ونحو ذلك.

ومما يُلْحظ أنَّه - أحيانًا - يَنُصُّ على الكتاب الذي نقل عنه إذْ ذكر واحدًا وعشرين كتابًا في باب واحدٍ هو باب (ما ينصرف وما لا ينصرف) فتراه مرَّة ينسب إلى قائله - كما مرَّ – وأخرى يشير إلى المصدر الذي ورد فيه القول فحسب، وثالثة إلى المصدر وصاحبه، كقوله: عبد القاهر في جُمَلِهِ، والواحدي في شرحِ المتنبي، وابن فارس في المجمل، وابن الخشاب في العوني، والجوهري في صحاحه، والمهدوي في تفسيره، وأبو علي في إيضاحه، والزمخشري في كشافه.

وقليلاً ما يكتفي بعرض القول والتَّقديم له بنحو قوله: أكثر النحاة[١٧١]، أو بعض النحاة[١٧٢]، أو عند قوم[١٧٣]، أو بعض المتقدِّمين[١٧٤]، أو بعض المتأخرين[١٧٥]،

---

(١٦٧) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٠١، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٦.

(١٦٨) المصدر السابق ٢/ ٩٥٠.

(١٦٩) المصدر السابق ٢/ ٩٨٤.

(١٧٠) المصدر السابق ٢/ ٩٨٤.

(١٧١)التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٩٤.

(١٧٢) المصدر السابق ٢/ ٩٥٦، ٩٧٦.

(١٧٣) المصدر السابق ٢/ ٩٥٢.

(١٧٤) المصدر السابق ٢/ ٩٤١.

(١٧٥) المصدر السابق ٢/ ٩٢٧، ٩٩٤،

أو رأي جماعة من العلماء المحقِّقين[١٧٦]، أو بعض المغاربة[١٧٧]، أو أجاز بعضهم[١٧٨]، أو قيل[١٧٩]... ونحو ذلك.

- ومِمَّا يَدُلُّ على دقَّتِهِ وحرصِهِ على التَّوْثِيقِ والتَّحْقِيقِ قوله[١٨٠]: «مسألة: من اعتبر الزيادة على الثُّلاثِي في العجمة يَرُدُّ عليه ﴿عُزَيْرٌ﴾[١٨١] فيمن لم يُنَوِّن. وقرأتُ به من طريق (التيسير)[١٨٢] - لأبي عمرو الدَّاني - رحمه الله -: عاصم والكسائي

---

(١٧٦) المصدر السابق ٢/ ٩٨١.

(١٧٧) المصدر السابق ٢/ ٩١٦.

(١٧٨) المصدر السابق ٢/ ٩٩٧.

(١٧٩) المصدر السابق ٢/ ٩٠٤، ٩٣٤، ٩٤١، ٩٧٠.

(١٨٠)المصدر السابق ٢/ ٩٩٦.

(١٨١) سورة التوبة ٩/ ٣٠. قرأ عاصم، والكسائي، ويعقوب الحضرمي، وابن محيصن، والأعرج، وكذا روى عبد الوارث عن أبي عمرو بالتنوين. وحجتهم أنه اسم خفيف، فوجهه الصرف لخفته، وإن كان أعجميا.

وقال قوم: يجوز أن تجعله عربيا؛ لأنَّه على مثال المصغرات من الأسماء العربية، فأجري وإن كان في الأصل أعجميا. وقرأ الباقون: ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر وحمزة (عُزَيْرُ ابنُ اللهِ) بغير تنوين، وحجتهم أنَّ التَّنوين حرف الإعراب مشبه للواو والياء والألف، فكما يسقطن إذا سكنَّ وسكن ما بعدهن كذلك يسقط التنوين إذا سكن وأتى بعده ساكن، فكأنهم ذهبوا إلى أنَّه مصروفٌ وأنَّ التَّنوين محذوف. (السبعة ٣١٣ الحجة لابن خالويه ١٧٤،، الحجة للقراء السبعة ٤/ ١٨١، الدّر المصون ٦/ ٣٨، النشر ٢/ ٢٧٩). وأطال الحديث عنها ابن برهان (شرح اللمع ٢/ ٤٥٨-٤٦١). وينظر: المقتضب ٢/ ٣١٦. وقيل: نوّن لأنّه ثلاثي مثل نوح ولوط، ولم يحدث فيه التصغير ثقلًا. (المحصل في شرح المفصل-رسالة- ص ٥٦١).

(١٨٢) التيسير للداني ص **١١٨**.

بالتَّنْوين، والباقون بغير تَنْوِينٍ، قال في (الكشَّاف)[١٨٣]: (لعجمته وتعريفه امتنع من الصرف[١٨٤]، ومن نَوَّنَ جعله عربيًّا)».

ولأبي عبد الله عنايةٌ بالإسناد حرصًا على توثيقِ ما يَنْقُلُهُ خصوصًا إذا كانت المسألة محطَّ خلافٍ بين العلماء، ومن ذلك قوله[١٨٥]: «وفي الزيادة إلى عشرة خلاف[١٨٦]، ثنا الشيخ الثقة أبو سعد ثابت بن مشرف بن أبي سعد البناء[١٨٧] سنة ستَّ عشرة وستمائة قدم علينا حلب، فسمعنا عليه (صحيح البخاري)، وغيره، قال: ثنا أبو الوقت، عبد الأول بن عيسى بن شعيب بن إسحاق السِّجِزِّي الهروي، عن أبي الحسن، عبد الرحمن محمد المظفر الداودي، عن أبي محمد، عبد الله بن أحمد

---

(١٨٣) الكشاف ٢/ ١٨٥.

(١٨٤) نسب النحاس هذا القول لأبي حاتم السجستاني. (إعراب القرآن ٢/ ٢١٠).

(١٨٥) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٤٣-٩٤٦.

(١٨٦) اختلف في القياس على ألفاظ العدد من (فعال) و(مفعل) على ثلاثة مذاهب:

أحدهما: لا يجوز القياس على ما رود منها؛ لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب وهو رأي البصريين. وصححه ابن الحاجب (شرح المقدِّمة الكافية ١/ ٢٦٥). والثاني: جواز القياس على ما ورد منها لوضوح طريق القياس فيه. وهو رأي الزجاج والكوفيين، وممن أجازه على زِنَة فُعال المبرد (المقتضب ٣/ ٣٨٠). وابن جني في (الخصائص ٢/ ٣٩٩). وصححه أبو حيان، وحكاه أبو حاتم ويعقوب. (ارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٤).

والثالث: جواز القياس على ما سمع من (فعال) لكثرته دون (مفعل) لقلته. ينظر: (ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩-٦٠، التخمير ١/ ٢١٧، شرح المقدِّمة الكافية ١/ ٢٦٤-٢٦٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٤-٨٧٥).

(١٨٧) أبو سعد ثابت بن مشرف بن أبي سعد ثابت أو محمد بن إبراهيم البغدادي البناء، يعرف بابن شستان، سمع من أبي الوقت، وسعيد بن البناء. وأجاز له أبو البركات بن الفراوي، توفي سنة ٦١٩هـ. (شذرات الذهب ٧/ ١٥٠).

السرخسي[١٨٨]، عن أبي عبد الله، محمد يوسف الفَرَبْري[١٨٩]، عن أبي عبد الله، محمد محمد بن إسماعيل البخاري[١٩٠]، قال في صحيحه في سورة النِّساء: (ولا تجاوز العرب رباع)[١٩١].

محمد: النَّقلُ عن النَّفْيِ فيه شيءٌ؛ لأَنَّ حاصله أَنَّنِي لم أسمع، وهذا لا يَدُلُّ على أَنَّه لم يكن[١٩٢]. وقد أجازه قومٌ إلى عشار، وذكر الواحدي[١٩٣] مَعْشَر وعشار[١٩٤]، وقد جاء في شعر الكميت:

---

(١٨٨) عبد الله بن أحمد بن حمويه بن يوسف بن أعين، أبو محمد السرخسي، خطيب سرخس المحدث الثقة، روى عن الفِرَبْرِي (صحيح البخاري)، وروى عن عيسى بن عمر السمرقندي (كتاب الدارمي). توفي سنة ٣٨١هـ، عن ثمانٍ وثمانين سنة. (تبصير المنتبه ٢/ ٥١٥، شذرات الذهب ٤/ ٤٢٧).

(١٨٩) هو أبو عبد الله محمد يوسف بن مطر، أبو عبد الله الفَرَبْرِي، أوثق من روى صحيح البخاري، عن مصنفه، سمعه منه مرتين، ورواه عنه كثيرون، نسبته إلى (فربر) من بلاد بخارى، توفي سنة ٣٢٠هـ. (الوفيات لابن قنفذ ص٢٠٦، شذرات الذهب ٤/ ١٠١).

(١٩٠) الإمام المحدّث أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، توفي سنة ٢٥٦هـ، له الجامع الصحيح، والضعفاء في رجال الحديث، والأدب المفرد. (تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٥٥-٥٥٧، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٠٤).

(١٩١) ينظر قوله في: (صحيح البخاري حاشية السندي ٣/ ١١٧، كتاب تفسير القرآن – سورة النساء. وفي (عمدة القارئ ١٨/ ١٦٢-١٦٣) أنَّ ما أورده البخاري قولٌ لأبي عبيدة، قال البخاري: ((قال ابن عباس: (يستنكف): يستكبر، وقال غيره: ((مثنى وثلاث ((يعني: اثنين وثلاثًا وأربعًا لا تجاوز العرب رباع))أهـ.

(١٩٢) قال: الأزهري: ((لأنَّ غيرهما سمِعَ ما لم يسمعا ((. يعني: أبا عبيدة والبخاري. (التصريح ٢/ ٣٢٦).

(١٩٣) أبو الحسن الواحدي النيسابوري: علي بن أحمد بن محمد بن علي، توفي سنة ٤٦٨هـ، له في التفسير (الوجيز)، و(الوسيط)، و(البسيط). و(شرح ديوان المتنبّي). (طبقات الشافعيَّة لابن شهبة، الترجمة برقم ٢١٩، طبقات المفسرين للداودي ١/ ٣٩٤). وينظر قوله في (الوسيط٢/ ٨).

وَلَمْ يَسْـــــتَرِيْثُوْكَ حَـــــتَّى رَمَـــــيْ تَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالاَ عِشَارا[١٩٥]

وفي شعر خداش بن زهير[١٩٦]:

تَظَـــلُّ الطَّيْـــرُ عَاكِفَـــةً عَلَيْـــهِ مُرنَّقَـــــةً وَانْجَيـــــةً عُشَـــــارا[١٩٧]

---

(١٩٤) وقال الشاطبيّ: ((وحكى الجوهري: مثلث، ورباع، وخماس، وعشار، فكان حقُّه أن يقتصر على المسموع، لكنّا نعلم أنه إنّما أراد القياس، فهو مقصّرٌ فيه...حكى الجوهري عن أبي عبيد أنَّه لم يسمع (عشار) إلَّا في قول الكميت المتقدِّم ((. (المقاصد الشافية ٥/ ٦٠٢). قال الأزهري: ((والصحيح كما قال الموضِّح هنا، وفي الحواشي: إنَّ البناءين مسموعان في الألفاظ العشرة كما حكاه الشيباني ((. (شرح الجمل ٢/ ظ٦) نقلًا عن الرسالة ٣/ ٦٣٧. ويرى ابن فلاح أن ما حكاه أبو حاتم أقوى؛ لأنّه مسموع، وعدم السماع لا يدل على عدم الاستعمال (شرح الكافية ٢١/ ب نقلًا عن الرسالة ٢١٢-٢١٣). (التصريح ٢/ ٣٢٦). وينظر: (الصحاح - عشر، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٧).

(١٩٥) البيت من المتقارب، وهو للكميت كما ذكر الشارح في ديوانه ص ١/ ١٩١، والمعنى: يستبطئوك. ويروى: (النصال) بدلًا من (الرجال) في (درة الغواص ٥٣٣)، وفي (المقاصد الشافية ٥/ ٦٠٢): فويق، وخصاءً بدلًا من فوق، وخصالًا. ورميت: زدت. و في (الخصائص ٢/ ٣٩٩): (علوت) بدلًا من (رميت)، وفي (شرح الدّرة لشهاب الدين الخفاجي ٥٣٣): ربيت، بمعنى: زدت. والشاهد فيه قوله: (عشارًا)، حيث عدل هذا اللفظ عن عشرة عشرة. وردّه بعضهم، وقال الأندلسي: ((لا حجّة في شعر الكميت)). (المحصل في شرح المفصل- رسالة - ص ٥١٢).

(١٩٦) خِداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو، من شعراء قيس المجيدين وفرسانها في الجاهلية، جعله ابن سلام في الطبقة الخامسة منن طبقات الشعراء. (طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤٣، الاشتقاق لابن دريد ٢٩٥).

(١٩٧) البيت من الوافر، وليس في ديوانه المطبوع، وهو في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣٣، وفي اللسان: رنق: ((وتَرْنِيقُ الطائر على وجهين: أَحدهما: صَفُّه جناحيه في الهواء لا يُحَرِّكهما، والآخر: أَن يَخْفِقَ بجناحيه؛...ورَنَّق الطائرُ: رَفْرَفَ فلم يسقط ولم يَبْرَح .((، وفيه في مادة (عشر)، الأعشار: (قوادمُ ريش الطائر)، تهوي بها إذا وقعت. أي: وقفت مقابلةً له صافَّةً أجنحتها على هيئة جماعات، كلّ جماعة عشر. والشاهد فيه كالشاهد في البيت السابق.

وقال آخر:

هَنِيْئًـــا لِأَرْبَابِ البُيُـــوتِ بُيُـــوتِهِم وِلِلْآكِلِـينَ التَّمْـرَ مَخْمَـسَ مَخْمَسَـا[١٩٨]

وذكر السخاوي[١٩٩]: (منهم من يقول: موحد إلى معشر، ومنهم من يقول أحاد[٢٠٠] إلى عشار، ومنهم من يقول: وُحْدَان وثُنَان إلى عُشْران)[٢٠١]، وحكى

---

(١٩٨) البيت من الطويل، وقائله أبو العطريف الهدادي في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٢، الهمع ١/ ٨٣. والشاهد فيه قوله: (مخمس) حيث عدل عن (خمسة خمسة) وفيه شاهد آخر وهو قوله: (هنيئًا) حيث جاء بمعنى: هنئت

(١٩٩) لم أقف عليه في (سفر السعادة)، وفي التصريح ٢/ ٣٢٦: «ونقل السخاوي أنه يعدل – أيضًا – إلى (فُعْلان) بضم الفاء. من الواحد إلى العشرة، كقوله:

..... طـــــاروا إليـــــه زُرَفَـــــاتٍ ووحـــــدانا»

و يجمع على (أُفعال). ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/ ظ ١٠٣ نقلًا عن الرسالة ٤/ ١٠٨٧ – ١٠٨٨، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣، شرح الكافية لابن فلاح اليمني ٢١/ ب نقلًا عن الرسالة٢/ ٢١٢.

(٢٠٠) يمنع – أيضًا – العدل مع الصفة فيما وازن (مَفْعَل) و(فُعَال) في العدد...ولا يجوز صرفها مذهوبًا بها مذهب الأسماء خلافًا للفراء، وإذا سُمِّي بشيء منها امتنع صرفه للعلميّة والعدل عند الجمهور، وقال الأخفش والجرمي وأبو علي وابن بابشاذ وابن برهان يصرف. ولو نُكِّر بعد التسمية فا لجمهور على المنع، ومن صرف (أحمر) بعد التسمية صرف هذه الأسماء. (ارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٤). وينظر: (المسائل المنثورة ٢٧٨، شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٧٧– ٤٤٨، شرح الجمل لابن بابشاذ١/ ٣٤٩، التسهيل ٢٢٢، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٧)

(٢٠١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣٣.

الحريري في (درة الغواص)[٢٠٢]: روى خلف الأحمر[٢٠٣] أنهم صاغوا هذا البناء متسقًا إلى عشار، وأنشد ما عزي فيه إلى أَنَّه موضوع منه أبيات من جملتها[٢٠٤]:

وثـــــــــلاثًا ورباعًـــــــــا وخماسًـــــــــا فاطَّعَنَّـــــــــا

وسداسًـــــــــا وســـــــــباعًا وثمـــــــــانًا فاجتلـــــــــدنا

وتســـــــــاعًا وعشـــــــــارًا فَأَصَـــــــــبْنَا وأُصِـــــــــبْنَا

ولا ينصرف هذا؛ لأنَه معدول وصفه[٢٠٥]. أما عدله، فهو معدول عن لفظ العدد مكررًا).

وقال الجوهري في (صحاحه)[٢٠٦]: (فيما أخبرنا به الشَّيخ الثِّقة الصَّالح أبو العباس أحمد بن عبد الله بن علوان الأسدي[٢٠٧]، بحق سماعه من الفقيه أبي محمد

---

(٢٠٢) درة الغواص٥٣٣-٥٣٤.

(٢٠٣) خلف بن حيان بن محرز الأحمر البصري، مولى بلال بن أبي بردة. كان راوية ثقة، عالما بالشعر، له مقدمة في النحو مطبوعة، توفي سنة ١٨٠هـ. (إشارة التعيين ١١٣، بغية الوعاة ١/ ٥٥٤).

(٢٠٤) الأبيات من مجزوء الرمل، تنظر في: (الهمع ١/ ٨٥)، قال الخفاجي: ((هذه الأبيات موضوعة، ورائحة الوضع تفوح منها، وكان خلف الأحمر متَّهمًا بالوضع)). (شرح الشهاب للدّرة ص ٥٣٣، والدرر ١/ ٩٣).

(٢٠٥) ينظر الخلاف في حكم صرف (مثنى) و(ثلاث) و(رباع)، والخلاف في علة المنع في: (الكتاب ٣/ ٢٢٤-٢٢٥، معاني القرآن للفراء١/ ٢٥٤، المقتضب ٣/ ٣٨٠-٣٨١، معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٩، ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩، الأصول ٢/ ٨٨، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣٤، الإيضاح العضدي ٣١٠، شرح المقدِّمة الكافية ١/ ٢٦٤، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٥-، المساعد ٣/ ٣٥١٤٤٨، ارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٤-٨٧٥).

(٢٠٦) الصحاح (ثنى).

عبد الدايم بن عمر الكناني العسقلاني[٢٠٨]، عن أبي البركات محمد بن حمزة العرفي[٢٠٩]، عن أبي القاسم علي بن جعفر السَّعْدي المعروف بابن القطاع[٢١٠]، عن أبي بكر محمد بن عبد البر اللغوي[٢١١]، عن أبي محمَّد إسْمَاعِيل بن محمَّد النَّيْسابوري[٢١٢]، عن أبي نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهري الفارابي[٢١٣]، قال: إذا

---

(٢٠٧) هو أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن علوان الحلبي الأسدي، ابن القاضي زين الدين، وجده المحدّث أبو محمد، كان فقيهًا، حافظًا للمذهب، سمع جدَّه، وثابت بن مشرف، ولي القضاء بحلب، كمال الدين المعروف بابن الأستاذ الشافعي انتقل إلى مصر، وتوفى بها سنة ٦٦٢هـ. (هدية العارفين ١/ ٩٦-٩٧).

(٢٠٨) الفقيه أبو محمد عبد الدايم بن عمر الكناني العسقلاني حدّث عن الجوهري وسمع صحاحه من أبي البركات محمد بن حمزة العرفي راوي الصحاح (تكملة الإكمال ٦/ ٣١٧، توضيح المشتبه ٦/ ١٢٩).

(٢٠٩) أبو البركات محمد بن حمزة العرفي اللغوي، روى عن ابن القطاع (الصحاح) إلى حرف الضاد بإسناد به أخذه عنه الناس، قال عنه الفيروز أبادي: ((هو إسنادٌ بلا استناد) (البلغة في تراجم أئمّة النحو واللغة ص ١٤٩)

(٢١٠) هو علي بن جعفر بن علي السعدي المعروف بابن القطاع الصقلي، توفي سنة ٥١٤هـ، إمام عصره في مصر، قرأ على أبي بكر الصقلي اللغوي، من تصانيفه (الجوهرة الخطيرة في شعراء الجزيرة) يعني: صقلية، و(الأسماء)، و(الأفعال)، وله حاشية على الصحاح. (معجم المؤلفين٣/ ٥٦٧-٥٦٩، البلغة في تراجم أئمة النحو واللُّغة ١٤٩-١٥٠).

(٢١١) هو أبو بكر محمد بن علي بن الحسين، وقيل: الحسن بن عبد البر الصقلي اللغوي تلمذ عليه ابن القطاع الصقلي، توفي سنة ٤٥٩هـ. (إنباه الرواة ٣/ ١٩٠، إشارة التعيين ص ٣٣٢، معجم المؤلفين٣/ ٥٦٨).

(٢١٢) أبو محمد إسماعيل بن محمد بن عبدوس النيسابوري، أنفق ماله على الأدب، تلمذ على الجوهري، له شعر أورد بعضه ياقوت. (البلغة ١٤٩، معجم المؤلفين٢/ ٣١٠-٣١١).

(٢١٣) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، جيد الخطِّ، وله كتاب الصحاح، ومقدمة في النحو، والورقة في العروض. لم يعلم تاريخ وفاته، وقيل: سنة ٣٨٦ هـ. (إشارة التعيين ٥٥-٥٦، معجم المؤلفين٢/ ٢٠٥-٣١١).

قلت: جاءت الخيل مثنى، فالمعنى: اثنين اثنين، أي: جاؤوا مزدوجين، وكذا جميع معدول العدد).

محمد: فـ (أحاد) معدول عن واحد واحد، وقال المَهْدَوِي[٢١٤] = في (تفسيره)[٢١٥] في قوله تعالى: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾[٢١٦]: (اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة) ...»

ومن هذا نسبته الرواية لصاحبها كقوله[٢١٧]: «قالوا: مررت بغلامِ، يريدون: بغلامي، وهي لُغةٌ حَكاها المازِنيَّ في غير النداء[٢١٨]».

ويضاف إلى عِنَايتِه بالسَّند، وحرصه على التوثيق موازنته بين الروايات المختلفة، من ذلك قوله[٢١٩]: «ومن المعلوم أَنَّ مذهبَ الكوفيِّين منعُ صرفِ ما ينصرف مطلقًا، والزمخشري قَيَّدَه بما فيه سبب واحد. وأما الرِّواية فقد روى الكوفِيُون عدَّةَ أبياتٍ فيها مَنْعُ صَرْفِ ما ينصرف. منها من أبيات الحماسة[٢٢٠]:

---

(٢١٤) هو أبو العباس المهدوي، أحمد بن عمار المقري، كان مقدمًا في القراءات والعربية من مصنفاته: (شرح الهداية)، وتفسيره (التفصيل الجامع لعلوم التنزيل)، و(التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل). توفي سنة ٤٣٠هـ. ينظر: (إنباه الرواة ١/ ٩١، بغية الوعاة ١/ ٣٥١).

(٢١٥) (التحصيل لفوائد التفصيل الجامع لعلوم التنزيل)، وينظر: (ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩، معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٩).

(٢١٦) سورة فاطر: ٣٥/ ١.

(٢١٧) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٠٦.

(٢١٨) ينظر: المنصف ٢/ ٦٦-٧٤، وهي في المقتضب ٢/ ٧٧-٨١، وشرح الكافية لابن فلاح اليمني ٢٠/ أ نقلًا عن الرسالة ٢٠٢.

(٢١٩) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٨٥-٩٨٧.

(٢٢٠) شرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٦٤٦، شرح التبريزي ٢/ ٢٣٣، نقلًا عن التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جنّي ص ٤٦٢، والبيت في التنبيه ٤٦٣.

فأَوْفَضْــنَ عَنْهــا وَهِــي تَرغُــو حُشَاشَــةً بِـذِي نَفْسِـها والسَّـيْفُ عُـرْيَانُ أَحْمَـرُ[٢٢١]

فمنع (عريان) من الصرف وهو منصرف، ومنها قول العباس بن مرداس[٢٢٢]:

... ... يَفُوْقَــــانِ مِـــــرْدَاسَ في مَجْمَـــــعِ

فلم يصرف (مرداس)، وهو أبوه، وقد أجبت عن بيت العباس بجوابين[٢٢٣]:

قالوا: يحتمل أن يكون جعله قبيلة؛ لتقدمه وكثرة أتباعه[٢٢٤].

والآخر: الطعن في الرواية، وأَنَّ الرِّواية الصحيحة[٢٢٥]:

---

(٢٢١) بيت من الطويل، ولم أهتد لقائله، وقد ورد بلا نسبة في شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٨٥، الإنصاف ٢/ ٤٩٧، خزانة الأدب ١/ ١٤٨، ٢٥٤. روي: (ينظر) بدل (أحمرُ)، وما أثبتُّه هو المشهور، وما جاء في (خ) له نظائر كقول تأبَّط شَرًّا. (...والموت خزيان ينظر)، وقول الآخر (...والموت في السيف ينظر). يُنْظَر البيتان بمصادرهما في: (المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٢٧٤). و(أوفضن): أسرعن. (ترغو): تصوت وتضج.

والشاهد فيه: قوله: (عريان)، فقد منعه من الصرف وهو مصروف، ذلك للضرورة الشعرية.

(٢٢٢) عجز بيت من المتقارب، قائله العباس بن مرداس السلمي مخاطبًا الرسول معاتبًا بعد أن أعطى- ﷺ - المؤلفة قلوبهم يوم حنين، فأعطى أبا سفيان وصفوان بن أميّة مائة من الإبل، وأعطاه دون المائة، فقام فقال قصيدةً منها هذا البيت، في (ديوانه ص ٨٤)، وروي: (فما)، وصدره:

ومـــــا كـــــان حصـــــن ولا حابـــــس .....

والشاهد فيه قوله: (مرداس) فقد منعه من الصرف وهو مصروف، وذلك ضرورة، قال ابن جنّي: ((على مذهب أبي الحسن في ترك صرف ما ينصرف لضرورة الشِّعر، وقد جاء به ذو الرّمّة، وعليه قوله، ثُمَّ أنشد عجز هذا البيت)). (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جنّي ص ٤٦٣)، وينظر: ديوان ذي الرمة (جمع: بشير يموت) ص ٩٢.

(٢٢٣) ينظر: (شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٨ ١- ١٩٠).

(٢٢٤) قاله ابن يعيش (شرح المفصل ١/ ١٩٠)، قال عنها السيرافي: ((وهو أبوه، وليس بقبيلة)). (ما يحتمل الشعر من الضرورة ص٤٨).

... ... يَفُوْقَـــــانِ مِـــــرْدَاسَ فِي مَجْمَـــــعِ

وشيخه هو (مرداس). والطَّعْن في الرِّواية ليس بسهل؛ لأَنَّ قُبْحَ باب التكذيب لا ينفي لأحدٍ معه روايةً، وإنَّما يطلب برواية العدل، وقد حصلت، فقد رواه مسلم في (صحيحه)، وناهيك به في الصِّحَّة.

ثنا الشَّيخ الصَّالح الثِّقة الأمين الحافظ أبو محمد، عبد الرحمن بن عبد الله بن علوان الأسدي[٢٢٦] في سنة خمس عشرة وستمائة بسماعه عن مشايخه الأربعة، منهم: الشَّيخ الثِّقة سراج الدين أبو بكر محمد بن علي بن ياسر الأنصاري الجياني[٢٢٧]، عن أبي عبد الله محمد بن الفضل الفراوي[٢٢٨]، عن عبد الغافر بن محمد

---

(٢٢٥) وهي رواية المبرد، وقال عنها السيرافي: ((الرواية عند أصحابنا))، وقال: ((و رأيت في شعر عباس بن مرداس في نُسْخة عمرو بن أبي عمرو الشيباني: (يفوقان شيخي))). (ما يحتمل الشعر من الضرورة ص٤٩)، وقال أبو البقاء العكبري: ((ما رواه سيبويه ثابتٌ في الرواية، فلا طريق إلى إنكاره)). (اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٥٢٣-٥٢٤). وينظر: (سر صناعة الاعراب ٢/ ٤٥٦).

(٢٢٦) هو الإمام المحدِّث أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله بن علوان بن عبد الله ابن الأستاذ الأسدي الحلبي، سمع من أبي محمد عبد الله بن محمد الأشيري، وأبي بكر ياسر الجياني، وفقه الشافعي، له فهم وعناية بالحديث، توفي سنة ٦٢٣هـ، وله ٨٩ سنة. (سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٥٢-٢٥٣، شذرات الذهب ٧/ ١٨٩).

(٢٢٧) سراج الدين، أبو بكر محمد بن علي بن عبد الله بن ياسر الأنصاري الجياني، ولد بجيان، عالم بالحديث، سمع ابن الحصين، ومحمد بن الفضل الفراوي، وأخذ عنه أبو محمد بن علوان، والقاضي أبو المحاسن بن شداد، وآخرون، توفي سنة٥٦٣هـ، قد بلغ السبعين. (سير أعلام النبلاء/ ٥٠٩-٥١٠، شذرات الذهب ٦/ ٣٤٨).

(٢٢٨) والفراوي: الإمام الحافظ الثقة أبو عبد الله محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي العباس الصاعدي الفراوي ثم النيسابوري، كان أبوه من (فراوة) بليدة من خراسان، سمع من الفارسي، صنف

الفارسي[٢٢٩]، عن الجلودي[٢٣٠]، عن إبراهيم بن سفيان[٢٣١]، عن الإمام مسلم[٢٣٢] يرفعه إلى العباس بن مرداس:

أَتَجْعَلُ نَهْبِي ونهبَ العُبَيْـ ـدِ[٢٣٣] بيْنَ عُيَيْنَةَ والأَقْرَعِ؟

فَمَا كَانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ

وما كنتُ دونَ امرئٍ منهما ومَنْ يُخفَضِ اليَوْمَ لا يُرْفَعِ

(المجالس) و(أربعون حديثًا)، لقب فقيه الحرم، وتوفي سنة٥٣٠ هـ. (سير أعلام النبلاء١٩/ ٦١٨، الوفيات لابن قنفذ ص ٢٧٦).

(٢٢٩) عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد بن محمد الفارسي، أبو الحسين، سمع من الجُلُوْدِي، قرأ عليه الحسن السمرقندي صحيح مسلم نيفًا وثلاثين مرّةً، والبحيري، والواحدي وغيرهم. روى عنه صحيح مسلم أبو عبد الله الفراوي. توفي سنة ٤٤٨ هـ. (المنتخب من معجم شيوخ السمعاني ١/ ٢١٢، شذرات الذهب ٥/ ٢٠٥).

(٢٣٠) أبو أحمد محمد بن عيسى بن محمد بن عبد الرحمن بن عمرويه بن منصور الزاهد النيسابوري الجُلودي – بضم الجيم– منسوب إلى الجلود: جمع جلد، قال الذهبي: (وعندي أنّه منسوب إلى سكّة الجلوديين بنيسابور)، سمع ابن خزيمة، وتوفي سنة ٣٦٨هـ. (المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ٧/ ٩٧، شذرات الذهب٤/ ٣٧٠).

(٢٣١) الفقيه أبو إسحاق النيسابوري، إبراهيم بن محمد بن سفيان، من الملازمين لمسلم بن الحجاج، وراوي صحيحه، توفي سنة ٣٠٨هـ. (سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣١١– ٣١٣، شذرات الذهب٤/ ٣٩).

(٢٣٢) أبو الحسن، مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري، تلمذ على البخاري، وابن راهويه، وأحمد بن حنبل، وغيرهم، توفي سنة ٢٦١هـ. (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٥٨، الوفيات لابن قنفذ ١٨٥–١٨٦). وينظر: صحيح مسلم (كتاب الزكاة – باب ١٣٦–١٣٧، حديث رقم ١٠٦٠)، وتنظر: (سير أعلام لنبلاء ٨/ ٤٨–٥٩).

(٢٣٣) العُبَيد: اسم فرسه.

فليت الرواية الأخرى تعادل هذه في الصِّحَّة، وإن كان الطَّعْنُ لأَنَّه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء، فذا شأن الضرورة[٢٣٤]. وقيل: إن رواية (شيخي) تنفي رواية (مرداس)؛ لأَنَّه لو كان جائزًا لما عدل عنه، لكونه أقعدَ في المعنى. والجواب[٢٣٥]: أنَّ الشاعر الفصيح ربما عدل عن مثله كراهةَ ارتكاب الضرورة، مع أنَّا لا نسلم أَنَّه أقعد. وقال شيخي ابن يعيش[٢٣٦]: (إنَّ النُّصوصَ الواردةَ ليس ردُّها بالسهل... فللضرورة اعتبر مطلق الثقل، وفي الاختيار اعتبر ثقل مخصوص، وإذا اعتبرت النُّصوص في هذا كان أكثرها أعلامًا فالصرف امتنع للضَّرورة لسببٍ واحدٍ من سببين، فلو جاء مثل: (فرس) و (رجل) وأريد منعه الصرف للضَّرورة لم يجز عندي).

محمد: إذا صحَّت الرواية وساعد القياسُ قيل، خالف من خالف».

- وتجد في كلامه ما يدلُّ على أنّه من العلماء المحققين الذّين يعنون بتحقيق النُّصوص وتوثيقها من نحو قوله في حديثه عن (شيطان)[٢٣٧]: «مسألة: (شيطان) إذا

---

(٢٣٤) ما يحتمل الشعر من الضرورة ص٤٧ -٤٩، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٢٤.

وقال ابن مالك: «وللمبرد إقدام في رَدِّ مالم يروَ...مع أن البيت بذكر (مرداس) ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري وغيره، وذكر (شيخي): لا يعرف له سند صحيح، ولا سند يدنيه من التسوية، فكيف من الترجيح؟!» (شرح التسهيل ٣/ ٤٣٠-٤٣١).

(٢٣٥) وهو جواب ابن الحاجب. (الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٩).

(٢٣٦) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٩١- بتصرفٍ يسير-.

(٢٣٧) التعليقة (شرح المقرّب) ٢/ ٩٨١-٩٨٢.

سُمِّيَ به ينصرف[٢٣٨]؛ لأَنَّ نونَهُ أصليَّةٌ؛ لأَنَّهُ من شَطَنَ: إذا بَعُدَ؛ لأَنَّهُ بَعُدَ عن الرَّحْمَةِ، ووزنه (فَيْعَال)، قال أمية:

أيَّمـــا شَـــاطِنٍ عَصَـــاهُ عَكَـــاهُ ثم يُلْقَـــى في السِّـــجْنِ والأَغْـــلَالِ[٢٣٩]

وذا مِمَّا يدل على زيادة الياء، وهذا رأيُ جماعةٍ من المحقِّقِين من النُّحاة كأبي علي[٢٤٠]، ومنهم من يقول هو (فَعْلان) من شاط يشيط: إذا هلك، وذلك غيرُ صَحِيحٍ؛ لأَنَّ سيبويه[٢٤١] حكى: شَيْطَنْتُه مثل بيطرته، وليس في كلام العرب (فعلته)، فأما قول طفيل:

لَقَـــدْ مَنَّـــتِ الحَـــذْوَاءُ مَنًّـــا عَلَـــيْهِم وشَـــيْطَانُ إِذْ يَـــدْعُوهُمُ ويُثَـــوِّبُ[٢٤٢]

فقال أبو علي: (إنَّه اسمُ قبيلةٍ فلم يُصرَف للتَّأْنيث والتَّعْريف)[٢٤٣]. وقيل: (هو في البيت اسم رجل)، وهو شيطانُ بن الحكم الغنوي، ولم يصرفه للعلمية والزِّيادة.

---

(٢٣٨) قال أبو حيان: «...و(حسان) و(شيطان) و(دهقان) ينبني على أصالة النون فيصرف، أو زيادتها فيمنع مُسمَّى به، وقد منعت العرب (شيطان) مُسمَّى به»، ونقل ابن خروف عن الكسائي: حيٌّ في تميم يقال لهم: بنو شيطان. (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ص ٣٠٧). وفي اللسان – شطن: «... (والشيطان): نونه أصلية؛ لأَنَّه من تشيطن، وقيل: إنَّها زائدة، فإن جعلته (فيعالًا) من قولهم: تشيطن الرجل صرفته، وإن جعلته من شيط لم تصرفه؛ لأَنَّه (فعلان)». وينظر: الكتاب ٢١٧-٢١٨، الأصول ٢/ ٨٦، اللسان: شيط، ارتشاف الضرب ٢/ ٨٦٤.

(٢٣٩) البيت من الخفيف، وقائله أمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥١، الحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٢، وفيه: (الأكبال) بدل (الأغلال)، وتهذيب اللغة ٣/ ٤٠، ١١/ ٣١٢، الصحاح: شطن، واللسان: شطن.

(٢٤٠) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٢.

(٢٤١) الكتاب ٣/ ٢١٧-٢١٨.

(٢٤٢) بيتٌ من الطويل، لطفيل بن عوف بن كعب الغنوي في ديوانه ص ٦٨. و(شيطان): هو ابن الحكم بن جاهمة بن حراق الغنوي – كما قال المصنف – اللسان: شطن).

(٢٤٣) وليس لزيادة النون. (الحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٣). ونقله ابن خروف عن الكسائي، قال: حيٌّ في تميم.

ومن قال هذا استدل بقوله: (يدعوهم ويثوب)؛ إذ لو كان قبيلةً لقال: تدعوهم وتثوب، وذا ليس بِشَيْءٍ؛ لأَنَّ القبيلة حيٌّ، فتُذَكَّرُ نظرًا إلى الحي. ويقع في بعض نسخ (المفصل) في الجمع[٢٤٤]: وقد جُمع (فَعْلانُ) اسمًا على (فعالين)، نحو: (شياطين)، ونبينه في موضعه.

وقال في (الكشاف)[٢٤٥]: (إنَّ سيبويه ذكره في موضعين من كتابه أحدهما: (فعلان)، والآخر: (فيعال))».

ومثله قوله[٢٤٦]: «وأدخل سيبويه في تمثيل ما فيه الصرف وتركه[٢٤٧] (هندًا) و (جملاً)، والعذر فيه أَنَّه غُلِّبَ على المؤنث، فصار بمنزلة ما أصله مؤنث، وما أنشده من قوله[٢٤٨]:

لَمْ تَتَلَفَّــــعْ بِفَضْــــلِ مِئْــــزَرِهَا دَعْــــدٌ ولم تُسْــــقَ دَعْــــدُ في العُلَــــبِ

محمد: فقال السخاوي: لابن قيس الرقيات ولم أجده في (ديوانه)[٢٤٩].

(التلفع): التقنع والتردي[٢٥٠]، و (العلب): جمع علبة، كظلمة وظلم، وهو: إناء من جلد تشرب بها الأعراب[٢٥١]. يصفها بأَنَّها حضرية رقيقة العيش، لا

---

(٢٤٤) المفصل ٢٣٨.

(٢٤٥) الكشاف ١/ ١٨٤. وينظر: (الكتاب ٣/ ٢١٧-٢١٨).

(٢٤٦) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٩٨-٩٩٩.

(٢٤٧) الكتاب ٣/ ٢٤١- ٢٤٢.

(٢٤٨) سبق تخريجه ص ١٣.

(٢٤٩) وهو في زيادات ديوانه كما مرَّ. وينظر كلام السخاوي حول البيت في: (المحصل في شرح المفصَّل ص ٦٩١).

(٢٥٠) اللسان (لفع).

تلبس ما يلبسه العرب، ولا تشرب كما يشربون، وليس صرف (دعد) وعدمه من قبيل الضَّرورة[٢٥٢]؛ لأنَّ البيت من المنسرح، فإذا لم يصرف (دعد) في الموضعين كان مطوي الأجزاء كلها، وبيته في الزحاف[٢٥٣]:

إنَّ سمـــــــيرًا أرى عَشْـــــــيرته[٢٥٤] ... ...

وإذا صرفنا الأول كان هذا الجزء تامًا، أما الثَّاني فلا يجوز صرفه، وفي الذي تقدم من الكلام ما يعلم به». والبيت كما قال ليس في أصل الديوان، ولكنَّه أُلْحق في الزيادات. ويُلْحَظُ شرحه للغريب، وهذا من حرصه على نفع القارئ.

- ومن مظاهر الدِّقة في منهجه عدم التكرار؛ إذْلم أقف إلاَّ على موضعٍ واحدٍ كرر فيه الحديث عن (سروال)، فقد كان يحيل إلى المسألة متقدِّمةً أو متأخِّرة، من ذلك قوله[٢٥٥]: «قوله: (والوصفية في نحو: أحمر): اعلم أَنَّ الوصف فرعٌ على

---

(٢٥١) في اللسان (علب): ((و(العُلْبةُ): قَدَحٌ ضخْم من جلود الإبل. وقيل: (العُلْبة) من خشب، كالقَدَحِ الضَّخْمِ يُحْلَبُ فيها. وقيل: إنها كهيئةِ القَصْعَةِ مِن جِلد، ولها طَوْق من خشب. وقيل: مِحْلَبٌ من جلد.... وقيل: من جلدٍ وخشبٍ يُحْلَبُ فيه.... والجمعُ: عُلَبٌ وعِلابٌ. وقيل: (العِلابُ): جِفانٌ تُحْلَبُ فيها الناقةُ)).

(٢٥٢) وأنكر العكبري، والخوارزمي أن يكون ترك الصرف للضرورة؛ لأنّ البيت لا ينكسر. التخمير ١/ ٢٢٥، المحصل في شرح المفصل (رسالة) ص٦٩١).

(٢٥٣) (الطّيّ): حذف الرابع الساكن، كحذف فاء (مستفعلن) ليبقى (مستعلن) فينقل إلى (مفتعلن)، ويسمى: مطويًّا. (التعريفات للجرجاني ص ١٨٤). و(الزحاف): هو التغيير في الأجزاء الثمانية من البيت، إذا كان في الصدر، أو في الابتداء، أو في الحشو. (التعريفات للجرجاني ص ١٥٢).

(٢٥٤) صدر بيت لمالك بن العجلان الخزرجي، من قصيدة عدّها القرشي في المذهّبات، وعجزه:

..... قـــد حـــدبوا دونـــه وقـــد أنفـــوا

ينظر:(الكامل في التاريخ ١/ ٤٠٠-٤٠٣).

(٢٥٥) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٣٣-٩٣٤.

الموصوف؛ لأَنَّه يفتقر إلى وجود الموصوف، وحدها – قد تقدم – وليست الصِّفَةُ مؤثِرَةً إلاَّ في (أفعل) ومع العدل. أمَّا ما العلمية شرطه فلا تجامعه الصفة؛ لأَنَّهما متناقضان، وهي ثلاثة: التركيب والعجمة والتأنيث بالمعنى والتاء، وأمَّا الجمع فمُسْتَقِلٌّ يمنع الصرف، وأما الألف والنَّون – فسيأتي الكلام عليه – ومع الألف التأنيث».

ومثله قوله[٢٥٦]: «وقوله: (إلا أحمر) مستثنى من قوله: (فحكمه الصرف).

محمد: هذا الاستثناء ليس مخصوصًا بـ (أحمر)، بل هو في غيره - كما بيَّنَّا في العلل المتقدمة»

وقوله[٢٥٧]: « و ﴿سُبحَانَ﴾[٢٥٨] لا ينصرف أيضًا، وتقدمت علته في الأعلام[٢٥٩]».

وأقلُّ منه إحالته إلى متأخر، كقوله[٢٦٠]: «وأما الأوزان التي تقع فيها ألف التأنيث، فتجيء في موضعها».

ثالثًا: التَّحَيُّز والإنْصَاف

من يقرأ لابن عمرون يدرك أَنَّه يَغْلب على مواقفه الإنصاف، فقد نقل عن الكوفيين كما نقل عن البصريين وإنْ أكثر من النقل عن أئمَّة البصريين كسيبويه والأخفش والمبرد ولاسيَّما سيبويه الذي احتفى بآرائه واحتجَّ بها، وردَّ على أساسها

---

(٢٥٦) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٨٨-٩٨٩.

(٢٥٧) المصدر السابق ٢/ ١٠٠٤.

(٢٥٨) سورة الإسراء ١٧/ ١.

(٢٥٩) ينظر: (الكتاب ١/ ٣٢٤، شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٧٥).

(٢٦٠) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ١٠٠٠.

كما في ردِّه لقول ابن خروف في علة منع (أسماء) من الصرف[٢٦١]، وقول الزجاج في معنى العدل في (مثنى)[٢٦٢]، وقولِ مَنْ قال: إنَّ (شيطان) بزنة (فعلان) لا (فيعال)[٢٦٣]؛ ومع ذلك فمن يقرأ كلامه يدرك إنصافه، فإمامه الحق بصرف النظر عن القائل ومذهبِهِ؛ لذا قال عبارته النفيسة: «إذا صحت الرواية وساعد القياس قيل، خَالَفَ مَنْ خَالَفَ»[٢٦٤]، وقد ردَّ العديد من أقوال البصريين من ذلك قوله عن رأْيٍ منسوبٍ للأخفش، وهو تشبيه المركَّب بـ (صياقلة) مع خلوِّه من التَّاء: «وعزا ابنُ بابشاذ القول إلى الأخفش، وهو فاسد، قالَه مَنْ قَاله»[٢٦٥] كما رَدَّ قولَ عيسى بن عمر، وأبي عمرو والزجاج[٢٦٦] عند حديثه عن (أعيم)، قال[٢٦٧]: «وقال بعض النحاة: إنَّه لما حذفت الحركة من الياء نَقَصَ البناء وصار على وزن (رباع) فوجب أن ينصرف، وذا ليس بشيء؛ لأَنَّ حركةَ الإعرابِ لا مدخلَ لها في الوزن، فيقال: إنَّ عدمَها موجبٌ للنقصان...».

---

(٢٦١)التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٢٠.

(٢٦٢) المصدر لسابق ٢/ ٩٤٦.

(٢٦٣) المصدر لسابق ٢/ ٩٨١-٩٨٢.

(٢٦٤) المصدر لسابق ٢/ ٩٨٧.

(٢٦٥) المصدر لسابق ٢/ ٩٧١.

(٢٦٦). قول عيسى بن عمر. ينظر: (الكتاب ٣/ ٤٧٢، الخاطريَّات – رسالة – ص ٣٠، شرح المفصّل لابن يعيش ١/ ١٧٩، شرح الكافية للرضي ١/ ١٥٥). وقد تقدّم. وهو رأي أبي عمرو –أيضًا – (البصريات ١/ ٣١٥-٣١٦)، ويفهم من كلام المبرد في (المقتضب ١/ ١٤٣)، ونسبه إليه ابن الحاجب (شرح المقدمة الكافية١/ ٢٩٨-٣٠١، شرح الوافية١٤٦)، وبه قال الزجاج (ما ينصرف وما لا ينصرف ص١٤٣-١٤٨).

(٢٦٧) التعليقة(شرح المقرّب) ٢/ ٩٦٢-٩٦٤.

ومن ذلك - أيضًا – ردُّه لقول الزجاج، قال[٢٦٨]: «... وكذا (مثنى) ... وقال الزجاج[٢٦٩]: فيه علتان: العدل وأنَّه عدل عن تأنيث. محمد: قوله: (عدل عن تأنيث) ليس بشيءٍ؛ لأَنَّ هذا مذكرٌ، بدليل جريه على المذكر في قوله تعالى: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ﴾[٢٧٠]، وواحد الأجنحة مذكر، وجريه على النِّسَاء في قوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾[٢٧١] فالنساء غير حقيقي، وقد جرت على المذكر الحقيقي...».

وممَّا يدلُّ على عدله وإنصافه قوله: «لا سبيلَ إلى رَدِّ ما نقله الجماعةُ»[٢٧٢]، وقوله: «... محمد: (بماذا): إنَّما قاله، فما مِنْ صحيحٍ عنه مَنْدُوْحَةٌ إلاَّ إلى غَيْرِ صَحِيْحٍ»[٢٧٣].

كما ردَّ بعض الأقوال الكوفية، قال: «وقال أهل الكوفة[٢٧٤]: (مثنى) معرفة؛ لامتناعه من الألف واللام، وليس بشيءٍ؛ لأَنَّ من النَّكِرات ما لا يدخله لام التعريف كابن، ونصبه على الحال».

---

(٢٦٨) التعليقة(شرح المقرّب) ٢/ ٩٤٩.

(٢٦٩) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤. وينظر: (الإغفال٦١٠).

(٢٧٠) سورة فاطر ٣٥/ ١.

(٢٧١) سورة النساء: ٤/ ٣.

(٢٧٢) التعليقة(شرح المقرّب) ٢/ ٩٩٠. وينظر (المصدر نفسه ٩٨٩.).

(٢٧٣) التعليقة(شرح المقرّب) ٢/ ٩٩٧.

(٢٧٤) وقال الأندلسي: حكاه ابن كيسان عن الكوفيين، وقال: وهو خلف من القول؛ لأنّه قد جرى صفةً على النكرة. (المحصل في شرح المفصل – رسالة – ص ٥١٥-٥١٦)، ونسبه الرضي – أيضًا- للكوفيين وابن كيسان (شرح الكافية ١/ ١١٥). وفي الهمع ١/ ٨٦: ((للفراء))، وينظر قول الفراء في (معاني القرآن له ١/ ٢٥٤)، وبه قال الأخفش (معاني القرآن له ٢/ ٤٤٦) قال: «فلم يصرفه؛ لأنَّه توهَّم به الثلاثة والأربعة. وهذا لا يستعمل إلَّا في حال العدد»، وهو قول الفارسي في (المسائل المنثورة ٢٧٨).

ومثله تغليطه ثعلبًا[٢٧٥]، قال: «ترك الصرف كـ (إبليس) – لعنه الله – ولو كان عربيًّا لانصرف، ومن زعم أنَّه من (أَبْلَسَ): إذا بَلِسَ فقد غلط؛ لأَنَّ الاشتقاق لا يكون في الأسماء الأعجمية».

كُلُّ هذه الأقوال وغيرها ممَّا ورد في كلامه تدلُّ على أنَّه كان يتحَرَّى الصَّواب فيما يذهب إليه. وقد سبق القول إنَّه أفاد من السابقين على اختلاف أزمنتهم ومذاهبهم، وإن كان الغالب عليه المذهب البصري؛ لذا لم أَلْحَظ ما قد يُفْهَمُ منه تحيُّزه إلاّ ما ورد من قوله[٢٧٦]: «وأمَّا (أدهم) إذا (عنينا) القيد، و (الأسود) إذا عنيت الحية، و (الأرقم) إذا عنيت الحية، فقال سيبويه[٢٧٧]: (لم يصرف في معرفة ولا نكرة، لم يختلف العرب في ذلك)، وقال في (فصيح ثعلب): أسود سالخ، والأنثى أسودة[٢٧٨]. محمد: عدم صرفه مع دخول التاء في مؤنثه وليس بعَلَمٍ مُشْكِلٌ، إلا أن يكون من تخليط الكوفيين[٢٧٩]. وذكر ابن بابشاذ[٢٨٠]: (الأجودُ ترك الصرف، وقد أجاز بعضهم صرفه)».

رابعًا: التكلُّف والاعتدال

لم أقف لأبي عبد الله بنِ عمرون على أسلوبٍ أو موقفٍ مُتَكلَّفٍ، بل حرص على الوضوح في الأسلوب، وكان يختار العبارات السهلة على القارئ، كما أنَّه في

---

(٢٧٥) هو قول ثعلب، وقد ردَّ عليه الفارسي – أيضًا. تنظر: (الحلبيات ٣٥٢، ارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٧).

(٢٧٦) التعليقة(شرح المقرّب) ٢/ ٩٣٥.

(٢٧٧) الكتاب ٣/ ٢٠١.

(٢٧٨) الفصيح ٣١٩، وبعده: ((...و لا توصف بسالخة))، وينظر: شرح الفصيح للزمخشري ٢/ ٥٥٢،

(٢٧٩) هذا القول منسوب للَّحياني في (الارتشاف ٢/ ٨٦٠).

(٢٨٠) ينظر: الارتشاف ٢/ ٤٣٠، التصريح ٢/ ٣٢٤.

توجُّهِهِ وتوجيهاته كان معتدلاً يذهب مذاهب العلماء المحققين، وأفاد ممن تقدَّمَه على اختلاف مذاهبهم، ولذا تراه يحكم على بعض التوجيهات والتأويلات بالتكلّف وعدم الوضوح، قال[٢٨١]: «وجوَّز بعضهم التنازع في (لعلَّ) و (عسى)، فقال: لعلَّ وعسى زيدٌ أنْ يخرج، على إعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقال: لعلَّ وعسى زيدًا خارجٌ، وليس بواضح؛ إذْ لا يقال منه: عسى زيدٌ خارجًا، ويلزم منه حذف منصوب (عسى)».

وقال[٢٨٢]: «محمد: قوله: (جعله عربيًا): كأَنَّ الخيرة إلى المتكلم في جَعْله عربيًا أو أعجميًا، ثم ﴿عُزَيْرٌ﴾[٢٨٣] مِمَّنْ كان، فكيف يظن أَنَّه عربيٌّ؟[٢٨٤]، ثم قال[٢٨٥]: (قولُ مَنْ قَالَ: سقط التَّنوين لالتقاء الساكنين، كقراءة من قرأ: ﴿أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾[٢٨٦]، أو لأَنَّ الابنَ وقع صفةً، والخبر محذوف تقديره: هو معبودنا، فتمَحُّلٌ عنه مَنْدُوْحَةٌ)».

---

(٢٨١) تذكرة النحاة ٣٦١.

(٢٨٢) التعليقة(شرح المقرّب) ٢/ ٩٩٧.

(٢٨٣) سورة التوبة ٩/ ٣٠.

(٢٨٤) في الأصل عربيًا بالنصب، وهو تصحيف ظاهر.

(٢٨٥) الزمخشري في: (الكشاف ٢/ ١٨٥). وينظر: المحصل في شرح المفصل-رسالة- ص ٥٦١.

(٢٨٦) سورة الإخلاص ١١٢/ ١-٢. بها قرأ أبان بن عثمان، وزيد بن علي، ونصر بن عاصم، وابن سيرين، والحسن، وابن أبي إسحاق، وأبي السمال، وأبي عمرو في رواية يونس، ومحبوب، والأصمعي، واللؤلؤي، وعبيد، وهارون عنه. وذكر ابن خالويه أنها رويت عن عمر - رضي الله عنه-. وذكر ابن مجاهد أنَّ أبا عمرو إذا وصل نوَّن، وروى عنه هارون أنّه لا ينوّن وإنْ وصل. (معاني القرآن للفراء ٣/ ٣٠٠، السبعة ٧٠١، مختصر في شواذ القرآن ١٨٢، إعراب القراءات السبع ٢/ ٥٤٥، الموضح في وجوه القراءات ٣/ ١٤١١-١١٤٣، الدر المصون ١١/ ١٥٠).

ومثله قوله[٢٨٧]: «وأمَّا وزنُ الفعلِ فليس بموجودٍ لفقدانِ شرطه؛ لأنَّ شرطَه في الصفةِ عدمُ قبولِ تاء التأنيث - كما قرر - في حاجة إلى تكَلُّفِ جواب عنه، ووَجَّهَ الرُّمَّانِي كلامَ سيبويه[٢٨٨] بأنْ قال: (لا ينصرف بعد التَّنكير؛ لأَنَّه ثانٍ بالنَّكرة كما هو ثانٍ بالصّفة، فأشبهت حالُهُ الثَّانية حالَه الأولى، فلم ينصرف لهذا السبب، وفَرَّقَ بينه وبين (أحمد)؛ لأَنَّ حاله في النَّكرة لا يشبه حاله قبلَ التَّسمية؛ لأنَّ الفعلَ بعيدٌ من الاسم)[٢٨٩].

محمد: في هذا إثباتُ علَّةٍ زائدةٍ على عللِ منع الصرف، وإذا أمكن إيضاح المسألة من غير زيادة فهو أولى، وذكر ابن درستويه ما يدُلُّ على تفصيل».

وقوله[٢٩٠]: «فإنْ قيلَ: لَمَّالمْ يجمع العرب بين الحركة والياء صارت الياء بدلاً منها فلا تعوض من الحركة، وهناك ما يعاقبها، ولو عوض من الحركة لوجب أنْ يعوضَ من ضمة واو (يغزو)، وياء (يقضي). فإن قيل: إنَّما رفضوه في الفعل لأَنَّ الفعل لا يليق به الّتْنوين، وتَكَلّف الجواب عن هذا: بأَنَّ الفعلَ إنَّما يمتنع من تنوين التمكين، أمّا غيره فلا[٢٩١]، ألا ترى تنوين التَّرنم[٢٩٢] قد دخل الفعل في نحو قوله:

---

(٢٨٧) التعليقة(شرح المقرّب) ٢/ ٩٩٠.

(٢٨٨) الكتاب ٣/ ١٩٣، وينظر المصدر نفسه ٣/ ٢٠٢.

(٢٨٩) شرح الكتاب للرماني ٣ج، ق ٢٢٨. نقلًا عن التعليقة ٣/ ١٧.

(٢٩٠) التعليقة(شرح المقرّب) ٢/ ٩٦٥.

(٢٩١) ينظر: (سر صناعة الإعراب ٢/ ٥١٣).

(٢٩٢) هو اللاحق للقوافي المطلقة بدلًا من حروف الإطلاق الثلاثة (الألف، والياء، والواو) الحاصلة من إشباع الحركات، فيكون التنوين بدلًا من حرف الإطلاق، نظمًا ونثرًا. (مغني اللبيب ٤٤٧).

دايَنْــتُ أَرْوَى والــدّيون تَقَضّــن[٢٩٣] .....

محمد: وذا تكَلَّفٌ، والحقُّ أنَّ تنوينَ التّرَنُّم لا يلحق الفعل؛ لأَنَّ تنوين الترنم قد لحق ما فيه لام التعريف، نحو قوله:

يا صاحِ ما هَاجَ الدُّمُوع الذَّرْفَن»[٢٩٤].

ومثله قوله عند حديثه عن علَّة منع صيغة منتهى الجموع من الصرف[٢٩٥]: «وأورد على قولنا: لا نظير له (أفعل) و (أفعله) فإنَّه ليس على وزنهما، وتكَلَّف له بأجوبةٍ لا تكادُ تسلمُ عند التّحقيق...».

ويرى أنَّ التأويل الذي لا فائدةَ فيه مستغَنى عنه كما في قوله - تعليقًا على إعراب السيرافي لقولهم (يا أيُّها الرجل) -: الرجل هنا مبتدأ والخبر محذوف، أو عكسه، تقديره: الرجلُ المذكورُ مَنْ أريد، أو مَنْ أريد الرجلُ المذكورُ، وبعضهم صرَّح بأنَّه مبتدأ، قال ابن عمرون: «وذا مستغنى عنه لا فائدة فيه، فلا يجوز»[٢٩٦]. وغير ذلك من النّصوص التي تدلّ على تحاشيه ما يؤدِّي إلى التَكلُّف والتَّمحل.

---

(٢٩٣) البيت من الرجز، قائله رؤبة في ديوانه ص ٧٩، والشاهد فيه قوله: (تقضن) حيث لحق تنوين الترنم الفعل. وأروى: اسم امرأة. يقول: أسلفتها مودة توجب المكافأة عليها.

(٢٩٤) من الرجز، قائله العجاج في ديوانه ٢/ ٢١٩. والشاهد في قوله: (الذرفن)، حيث ألحق تنوين الترنم بالاسم. والذرف: جمع ذارف وذارفة، أي: ناظرة.

(٢٩٥) التعليقة(شرح المقرّب) ٢/ ٩٥٢.

(٢٩٦) تذكرة النحاة ٣٦٣.

خامسًا: الإبداع والجدَّة

من مظاهرِ تَمَيُّزِ ابنِ عمرون أَنَّه يذهب إلى آراءٍ أو توجيهاتٍ لم يسبق إليها[٢٩٧]، قال ابنُ النحاس[٢٩٨]: «وأجودُ ما قيلَ فيها ما ذكره شيخُنَا جمالُ الدينِ بنُ عمرون - رحمه اللَّه - وهو أنْ قال: (إنَّ بين المفعول المسرَّح[٢٩٩] وبين الفاعل مشاركةً لا توجد بين الفاعل وبين باقي الفضلات، فكما أَنَّ مع وجود الفاعل لا يقومُ غيُره مقامَه فكذلك مع وجود ما شاركه هذه المشاركة لا يقوم غيرُهُ مقامَ الفاعل، وبيان المشاركة هو أَنَّه لنا صورةٌ يجوز فيها أنْ نجعلَ الفاعلَ مفعولاً والمفعول فاعلاً ولا يتغيَّر المعنى. بيان ذلك أَنَّك تقول: ضارَبَ زيدٌ عمرًا، فتجعل زيدًا فاعلاً في اللفظ وعمرًا مفعولاً ثم تقول: ضارب عمروٌ زيدًا فتجعل عمرًا الفاعلَ في اللفظ وزيدًا مفعولاً والمعنى على ما كان عليه، ولا تجد فضلةً مَّا تكون مع الفاعل بهذه الصورة، فبانَ من هذه المشاركةِ أَنَّه يجب إقامة المفعول المسرَّح دون غيره بما ذكرنا، ولأَنَّ باقي الفضلات من المصدر والظرفين لا يجوز إقامتها مقام الفاعل إلاَّ بعد جعلها مفعولاتٍ على السَّعة وهذا مجازٌ، والمفعول به المسرّح مستغنٍ عن ذلك فكان إقامته واجبةً دون إقامة ما يحتاج إلى هذا المجاز لرجحانه عليهن بذلك، وتبعهن المفعول المقيَّد في تأخُّرِه عن المفعول المسرّح بإجْمَاعِ الأقَاويل)». - ومنه ما نقله عنه ابنُ النَّحَّاس، وهو قوله[٣٠٠]: «فإنْ قيل: فقد جُمِعَ: (أجمع)، فقيل: (أجمعون)، والجمع يُنَكَّر. فالجواب: ليس ذلك

---

(٢٩٧) اجتهد الأستاذ الدكتور إبراهيم بن صالح الحندود في جمع ما لم يسبق إليه من آرائه، وخصّها بفصل في كتابه (ابن عمرون النحوي آراؤه واجتهاداته). ينظر للاستزادة: الفصل الأول: (٢٣-٨٣).

(٢٩٨) التعليقة (شرح المقرّب) ١/ ٢٨١-٢٨

(٢٩٩) أي: المفعول به غير المقيد بحرف جرّ.

(٣٠٠) التعليقة (شرح المقرّب) ٢/ ٩١٧. ٧

بجمع لـ (أَجْمَعَ) على اللفظ، بل هو اسْمٌ مرتجلٌ في الجمع، كما أَنَّ (هذين) ليس بتثنيةٍ صناعيَّةٍ، بل صيغة موضوعة للتَّثْنِيَة، و (سحر) تَقَدَّمَ بيانُه أَنَّه علم، ولم أرَ أحدًا تتبَّعَ هذا إلى هذه الغاية».

ومن إبداعه في التَّوجيه قوله في وقوعِ الجملة الاستفهامية نعتًا: «يشترط في الجملة حين ينعت بها - عند الجمهور - شرطان: أنْ تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف، وأَنْ تكون خبريةً فإنْ أَتَتْ الجملةُ الطلبيةُ في كلامهم أُضمر القولُ عند أكثر النحويين، كقول الراجز[٣٠١]:

جاءوا بِمَذْقٍ هل رأيتَ الذِّئبَ قَطْ

فظاهرُ هذا أنَّ قولَه: (هل رأيت الذئب قط) صفةٌ لـ (مَذْق) وهي جملةٌ طلبيةٌ، وليس كذلك؛ فيوجِّه ما ورد في الرَّجزِ السَّابقِ على الحكاية وإضمار القول، ويكون القول المضمر صفةً وقوله: هل رأيت الذئب قط؟ معمول القول المضمر. كأَنَّه قال: جاءوا بمذق مقولٍ فيه: هل رأيت الذئب قط؟[٣٠٢].

أمَّا ابنُ عمرون فعنده أنَّ الأصل: بمذق مثل لون الذئب، هل رأيت الذئب؟ يقولون: (مررت برجلٍ مثل كذا، هل رأيت كذا؟)، وفي الحديث: (كلاليبُ مثلُ شوك السَّعْدانِ، هل رأيتم شوكَ السَّعْدان؟ قالوا: نعِم يا رسولَ اللَّه، قال: فإنها مثلُ

---

(٣٠١) ينسب هذا الرجز إلى العجاج، والأكثرون على أَنَّه لراجز لا يُعلم. وهو في: ملحق ديوان العجاج ٢/ ٣٠٤، وينظر: (شرح التسهيل ٣/ ٣١١، الهمع ٥/ ١٧٤). والمذق: اللبن الممزوج بالماء.

(٣٠٢) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٥٣، شرح ابن عقيل ٣/ ٢٠٠.

شوكِ السَّعْدان)[٣٠٣]. ثم حذف (مثل لون الذئب) وبقي (هل رأيت الذئب)». وهذا التَّوجيه مما انفرد به ابن عمرون[٣٠٤].

الفصل الثالث: موقفُه من الأصولِ النَّحويَّة

حرص ابنُ عمرون على الإفادة من الأدِلَّة النحويَّة، وتوظيفِها لما يذهب إليه، فأَكْثَرَ من الأدلَّة السَّماعِيَّة، واعتدَّ بالإجْماع، واحتجَّ بالقياس، والعلل المتنوِّعة، وفيما يأتي بيانٌ لموقفه من هذه الأصول:

أولاً: السَّماع

للمسموع مرتبةٌ متقدِّمةٌ عندَ ابنِ عمرون – كغيره من العلماء – فهو أقوى حجَّة، ولا سبيلَ إلى مخالفتِه، وهذا يفسِّر إكثاره من الاحتجاج بكلام الله - تعالى – بقراءاتِه المختلفة، وقد بلغ عددها في باب (ما ينصرف وما لا ينصرف) فقط تسعًا وثلاثين آية يقابلها أربعٌ وعشرون آيةً في كتاب الزجاج، من ذلك قوله:

«مسألة: من اعتبر الزيادة على الثُّلاثي في العجمة يَرُدُّ عليه ﴿عُزَيْرٌ﴾[٣٠٥] فيمن لم يَنوِّن.

---

(٣٠٣) جزء من حديث شريف طويل أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان ١٩٣، الرقاق ١٥٦، التوحيد ٦٥)، ومسلم (كتاب الإيمان ٨١، باب معرفة طريق الرؤية)، وأحمد في مسنده ٢/ ٢٧٥، ٢٩٣، ٥٣٤. والكلاليب: جمع كُلاَّب وكَلُّوب، وهي حديدة معوجة الرأس يعلق فيها اللحم فترسل في التنور. اللسان (كلب).

(٣٠٤) ينظر (ابن عمرون النحوي آراؤه واجتهاداته ص ٧٠)، والمسألة في (المصدر نفسه ٦٨-٧٠)، وقوله في التصريح ٢/ ١١٢، نقلًا عن المصدر.

(٣٠٥) سورة التوبة ٩/ ٣٠.

وقرأت به من طريق (التيسير)[٣٠٦] - لأبي عمرو الدَّاني - رحمه الله -: عاصم والكسائي بالتَّنْوين، والباقون بغيرِ تنْوين، قال في (الكشاف)[٣٠٧]: (لعجمته وتعريفه امتنع من الصَّرف[٣٠٨]، ومن نَوَّنَ جعله عربيًا).

محمد: قوله: (جعله عربيًا): كأنَّ الخيرةَ إلى المتكلم في جعله عربيًا أو أعجميًا، ثم ﴿عُزَيْرٌ﴾[٣٠٩] مِمَّن كانَ، فكيف يظن أَنَّه عربيٌّ؟، ثم قال[٣١٠]: (قولُ مَنْ قالَ: سقط سقط التَّنْوين لالتقاء الساكنين، كقراءة من قرأ: ﴿أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾[٣١١]، أو لأَنَّ الابنَ وقع صفةً، والخبر محذوف تقديره: هو معبودنا، فتمَحُّلٌ عنه مَنْدُوْحَةٌ).

محمد: (بماذا): إنَّما قاله، فما من صحيحٍ عنه مندوحة إلاَّ إلى غَيْرِ صَحِيْحٍ. إن لم يكن في المسألة وجهان، فانظر إلى ما ذكره العلماء في حذف التَّنوين كيف دفعه بغير حجة؟، والصَّحِيح: أَنَّه مصروفٌ، فمن حذف التَّنوين فلِمَا ذكره من أقوال العلماء في حذف التَّنوين».

وممَّا يدلَّ على احتكامِه إلى المسموع إنكارُه للقول بأنّ (إلاَّ) لا تكون صفة إلاَّ حيث تكون استثناءً، قال: «قولهم إنَّ (إلاَّ) لا تكون صفة إلاَّ في موضع تكون فيه

---

(٣٠٦) ينظر: التيسير للداني ص **١١٨**.

(٣٠٧) الكشاف ٢/ ١٨٥.

(٣٠٨) نسب النَّحَّاس هذا القول لأبي حاتمِ السجستاني. (إعراب القرآن ٢/ ٢١٠).

(٣٠٩) سورة التوبة ٩/ ٣٠.

(٣١٠) الزمخشري في: (الكشاف ٢/ ١٨٥). وينظر: المحصل في شرح المفصل-رسالة- ص ٥٦١.

(٣١١) سورة الإخلاص ١١٢/ ١-٢.

استثناءً يبطل بقوله تعالى[٣١٢]: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ فإنَّه موضعٌ يتَعَذَّرُ فيه الاستثناء، وهي فيه صفة»[٣١٣].

أمَّا الحديث فلم يَرِدْ في بابِ (ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ) مثلاً إلاَّ في موضعين، هما قوله[٣١٤]: «وكما جاء في الخبر: (صلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى)[٣١٥]، إضافةً إلى أَثَرٍ عن ابنِ عباسٍ نقَلَه البخاري، وهو قوله[٣١٦]: (و (ثُنَاء) - ولامه من ثنيت – و (مثنى) و و (ثلاث) و (مثلث) و (رباع) و (مربع))، وفي الزيادة إلى عشرةٍ خلافٌ، ثنا الشَّيْخُ الثِّقَة أبو سعد ثابت بن مشرف بن أبي سعد البناء سنة ستَّ عشرة وستمائة قدم علينا حلب، فسمعنا عليه (صحيح البخاري)، وغيره قال: ثنا أبو الوقت، عبد الأول بن عيسى بن شعيب بن إسحاق السِّجِزِّي الهروي، عن أبي الحسن، عبد الرحمن محمد المظفر الداودي، عن أبي محمد، عبد الله بن أحمد السرخسي، عن أبي عبد الله، محمد يوسف الفَرَبْري، عن أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري، قال في صحيحه في سورة النساء: (ولا تجاوز العرب رباع)[٣١٧]. محمد: النَّقْل عن النَّفي فيه

---

(٣١٢) سورة الأنبياء ٢٢.

(٣١٣) الاستغناء ٢٥٩، ٢٦٠.

(٣١٤) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٤٦.

(٣١٥) أخرجه البخاري في كتاب المساجد، باب الحلق والجلوس الحديث رقم ٤٦٠-٤٦١، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، الحديث رقم ٧٤٩، ٧٥٣، والإمام أحمد في مسنده ١/ ٢١١.

(٣١٦) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٤٣-٩٤٤.

(٣١٧) ينظر قوله في: (صحيح البخاري حاشية السندي ٣/ ١١٧، كتاب تفسير القرآن – سورة النساء. وفي (عمدة القارئ شرح صحيح البخاري ١٨/ ١٦٢-١٦٣) أنَّ ما أورده البخاري قولٌ لأبي عبيدة، قال

شيء؛ لأنَّ حاصله أنّني لم أسمع، وهذا لا يدُلُّ على أنّه لم يكن». وقوله: «... وكذا قولهم: (صَوَاحِبَاتُ يُوْسُفَ)[٣١٨]».

ويُلْحَظُ أنّه لم يقدّم لهما بما يشعر أنَّهما حديثان مع أنَّه كان حريصًا على التَّوثيق، وله عناية بالسَّند، فلعله تحرَّج من نسبة اللفظ إلى النَّبي – صلَّى الله عليه وسلَّم – مخافة الوقوع في الوعيد، يدُلُّ على ذلك تقديمه له بقوله: «وكذا قولهم»، كما حشد في هذا الباب الكثير من الشَّواهد الشِّعريِّة – وقد بلغت في باب (ما ينصرف وما لا ينصرف) فحسب أربعًة وخمسين بيتًا، وأحيانًا يورد شعرَ مَنْ لا يُحتجُّ بشعره للاستئناس، كالمتنبِّي كما في حديثه عن حكم صرف (جف) و (طغج)[٣١٩]، ومثله عند حديثه عن (أحاد) و (مثنى)، والبحتري كما في حديثه عن (خير)[٣٢٠]، وتراه مرَّةً يَنْسِبُ الشاهدَ إلى قائله وأخرى لا ينسبه. وقليلاً ما يقتصر على المصراع مَحَطَّ الاستشهاد كما في الاستشهاد لـ (زُفر)[٣٢١]، وقد يُعَدِّدُ الشَّواهد للمسألة الواحدة كما

البخاري: ((قال ابن عباس: (يستنكف): يستكبر، وقال غيره: ((مثنى وثلاث))، يعني: اثنين وثلاثًا وأربعًا لا تجاوز العرب رباع))أهـ.

(٣١٨) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٥٤، وهو جزءٌ من حديث أبي موسى الأشعري، ومنه: ((مروا أبا بكرٍ فليُصَلِّ بالناس، فإنَّكُنَّ صواحبات يوسف)) أخرجه البخاري من كتاب الأنبياء (١٩)، باب قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ﴾، ينظر: (مسند أحمد ٤/ ٤١٢، سنن ابن ماجه، باب ما جاء في صلاة رسول الله – ﷺ – في مرضه، من كتاب إقامة الصلاة والسنّة فيها: ١/ ٣٩٠). وقال الأخفش: العرب تقول: مَواليات وصواحبات يوسف، فهؤلاء قد كسروا فجمعوا (صواحب). (معاني القرآن ٢/ ٤١١). وينظر: المحصل في شرح المفصل – رسالة – ص ٥٣٧).

(٣١٩) التعليقة (شرح المقرّب) ٢/ ٩٠٣-٩٠٤.

(٣٢٠) المصدر السابق ٢/ ٩٣٤.

(٣٢١) المصدر السابق ٢/ ٩٣٩-٩٤٠.

في حديثه عمّا صِيْغَ بزنة (فُعَال) و (مَفْعل) من العدد. فباب (ما ينصرف وما لا ينصرف) يُعَدُّ أُنموذَجًا لِلكِتَابِ؛ لأَنَّه وصلنا كاملاً؛ لذا عمدت إلى إحصاء شواهده لِبَيَانِ مَدَى اهْتِمَامِهِ بالمسْمُوع.

فالسَّماعُ مقدَّمٌ على غيرِه، قال: «... وقال ابن خروف[٣٢٢]: وقع في كتاب سيبويه طُرَّةٌ للأخفش، مخالفةٌ لمذهب سيبويه، وهي: قال أبو الحسن[٣٢٣]: (... ينصرف (أحمر) وما أشبهه في النَّكرة إذا كان اسمًا؛ لأَنَهُ منعه من الصرف أَنَّهُ وصْفٌ، وقد ذهب الذي كان يمنعه)، انتهت (الطُّرَّة)، وهيَ مُخالِفَةٌ لما ذكر في (كتابه) وكلام العرب، وخلافُ العربِ لا سبيلَ إليه».

ثانياً: الإِجْمَاعُ

وهو عنده مقدَّمٌ على القياس، فلا يجوز أنْ يُخَالَفَ ما أُجمعَ عليه – أيضًا – قال[٣٢٤]: «... قال في كتابه (الأوسط): (وما كان صفة من (أفعل) فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، نحو: (آدم) و (آخر)، وإنَّما يكون معرفةً إذا سميت به رجلاً، ولم ينْصَرِف، ولا النَّكرة، قال: والقياسُ أنْ يصرف في النَّكرة)، فهذا نَصُّ ما ذهبَ إليه سيبويه[٣٢٥]، ثم قاس، وتَرْكُ الصرف فيه قياس من وجه آخر، ولا قياس مع ما أجمعت عليه العرب، فكل من حكى عن الأخفش الصَّرف أخطأ عليه، وكأَنَّه يرد عليهم.

---

(٣٢٢) في شرح الجمل ٢/ ٩٠٩، وكرره في (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ص ٢٩١).

(٣٢٣) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ص ٢٩١.

(٣٢٤) التعليقة (شرح المقرّب) ٢/ ٩٨٩-٩٩٠. وقد مرّ النّصّ محرّجًا ضمن نصٍّ سابق.

(٣٢٥) الكتاب ٣/ ١٩٨، وينظر: (المصدر نفسه ٣/ ١٩٣).

محمد: لا سبيلَ إلى رَدِّ ما نقله الجماعة، وإنْ لم يكن في (الأوسط)، فقد ذكر الجماعة عن المازني أَنَّه سأل الأخفش فأجاب، ويكفي قول المازني، وبَعْدُ فلا بُدَّ من النظر فيها. الدَّليل على عدم الصرف أنَّ نقل الشيء عن أصله لو كان مخرجًا له بالكليَّةِ لَلَزِمَ أَنْ لا ينصرف (أربع) إذا وُصِفَ به في قولك: مررت بنسوةٍ أربع[٣٢٦]، وهو خلاف الإجماع، فكما راعوا الأصل في (أربع) فصرفوه، فكذلك يجب أنْ يراعوا الأصل في (أحمر) ويمنعوا الصرف».

ومنه قوله[٣٢٧]: «فإن قيل: حذفُ الواوِ أيْسَرُ من حذف التَّنوين؛ لأَنَّ الَّتْنوين دخل لمعنى؛ فحذفه مخل بذلك المعنى، ولِمَا ذكرنا، لَمَّا التقى الساكنان في: (عصًا) و(قاضٍ) حذف حرف العلة، وبقي التنوين[٣٢٨]. والجواب: لا نُسَلِّمُ أَنَّ حذفَ الواوِ أَيْسَرُ، وما ذكر معارضٌ بقراءة من حذف التنوين في قوله تعالى[٣٢٩]: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ﴾ - تعالى الله عن قولهم -، فحذف التنوين وإنْ كان لمعنى، وذا فِعْل الشَّاعر فيما أنشده سيبويه[٣٣٠]:

---

(٣٢٦) ينظر: (ما ينصرف وما لا ينصرف ص١٦،الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٠٣ -٢٠٤، شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ق ٨٤، شرح المقدّمة الجزولية الكبير ٣/ ٩٨٣، الوافية نظم الكافية ١٥٠، المحصل في شرح المفصل –رسالة-٤٩٧-٤٩٨، الهمع ١/ ١٠٠).

(٣٢٧) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٨٤-٩٨٥.

(٣٢٨) لأَنَّ حذفه ربَّما أوقع لبْسًا، وليس كذلك حذف الواو في البيت. (شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٩٠-١٩١).

(٣٢٩) سورة التوبة ٩/ ٣٠.

(٣٣٠) الكتاب ١/ ١٦٩.

فَأَلْفَيْتُـــــهُ غَيْـــــرَ مُسْـــــتَعْتِبٍ ولا ذَاكِـــــرِ اللهَ إلاَّ قَلِـــــيلاَ[٣٣١]

فحذف تنوين (ذاكر) لما التقى ساكنان، ونصب اسم الله - تعالى -، وهو غيرُ ضرورةٍ بالإجماع. فإن قيل: حذفُ التَّنوين يوقعُ لبسًا بغير المنصرف[٣٣٢]. الجواب: أَنَّ هذا هو المتعيِّن؛ لأَنَّه إنَّما رجح إذا كان لمعنى؛ لأَنَّ حذفَه يلبس على أَنَّه مُعَارَضٌ بمثله، فَإِنَّ صَرْفَ ما لا ينْصَرِفُ جائزٌ في الشِّعر بالإجماع، وإن كان يُلْبِسُ بالمنصرف».

فجَمَعَ بينَ السَّماع والإجْماع. ومنه قوله[٣٣٣]: «وقوله: (إلا أحمر) مستثنى من قوله: (فحكمُهُ الصَّرفُ).

محمد: هذا الاستثناء ليس مخصوصًا بـ (أحمر)، بل هو في غيرِه - كما بيَّنا في العلَلِ المتقَدِّمَةِ -، واعلم أَنَّ (أحمرَ) قيل: إنْ سُمِّيَ به لا ينصرفُ بالإجماع للوزنِ والوصفِ، فإذا صار علمًا لا ينصرف - أيضًا - بالإجماع للتَّعريفِ والوزنِ».

ثالثاً: القياس

وقد عني به عنايةً فائقةً، وتكرَّرَ في كثيرٍ من المسائلِ، فقد مرَّ قوله[٣٣٤]: «إذا ساعد القياسُ قِيْلَ، خالَفَ مَنْ خَالَفَ».

ومنه قوله[٣٣٥]: «... (هنة) إذا سُمّي به – تحرَّكَ نونُه وثبَتَتْ الهاء؛ لَأَنَّكَ لا ترى مختصًّا مؤنّثًا على هذه الحالة، وهي قبل أنْ تكون اسمًا تُسَكَّنُ النَّون في الوصل، فإذا تحوَّلَت إلى الاسم لزِمَهُ القياس».

---

(٣٣١) بيت من المتقارب والشاهد فيه قوله: (ولا ذاكرِ) حيث حذف التنوين لالتقاء الساكنين، ونصب ما بعده، وإن كان الوجه الإضافة، قائله أبو الأسود الدؤلي في (ديوانه ص ٥٤).

(٣٣٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٩٠.

(٣٣٣) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٨٨-٩٨٩.

(٣٣٤) المصدر السابق ٢/ ٩٨٧.

مثله قوله[٣٣٦]: «، ولا يقالُ: (سكرانَة) إلاَّ في لغةٍ ضعيفةٍ عن بعض بني أسد (غضبانة)، فألحق النُّون تاء التأنيث، وفرق بين المذكر والمؤنَّث بالعَلاَمَةِ لا بالصِّيغة، وقياسُ هذه الصَّرف في النَّكرة كـ (ندمان)».

وقوله[٣٣٧]: «... ما لا أصْلَ له في التَّنوين لا يجوز للشَّاعرِ تنوينُهُ كالفعلِ، ولأنَّه يجوزُ للشَّاعر العملُ بالقِيَاسِ المهجور، وصَرْفُ غير المنصرف عملٌ بالقياس المهجور، إلا ما كان فيه ألف التأنيث المقصورة كـ (حبلى)، فإنَّه إذا نُوِّنَ حذفت الألف فلم يحصل بذلك نفعٌ في ذلك؛ لأنَّك زِدْتَ التَّنوينَ وحذفت الألفَ فلم يربح إلاَّ كسرَ قياس، فلذلك لا يُصْرَفُ...».

الفصل الرابع: عنايتُهُ بالتَّعليل

أكثَرَ ابنُ عمرون من التَّعليل و لا سِيَّمَا في باب (ما ينصرف وما لا ينصرف)، ولا عجب؛ فطبيعة الباب تقتضي ذلك، فأحكامه تقوم على العلّة، إلاَّ أنَّ ما يلفت النَّظر إبداعه واستطراده فيها، فهو يعلِّل للأحكام النَّحويّة، والرُّدُوْدِ، والتَّوجيهات المختلفة. بل نجده يعلل لبعض الأمور المَنْهَجِيّة، كما في تبيينه للسِّرّ في تقديم العَلَمِيّة على غيرها من العلل في (باب ما ينصرف ومالا ينصرف)[٣٣٨].

---

(٣٣٥)التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٢١.

(٣٣٦) المصدر السابق ٢/ ٩٧٦-٩٧٧.

(٣٣٧) المصدر السابق ٢/ ٩٨٣.

(٣٣٨) المصدر السابق ٢/ ٩١٢-٩١٣.

ونظرًا لوضوحِ التَّعليل، وكثرتِهِ فلن أطيل الحديث عن هذا الجانب، من ذلك ما عدَّدَ فيه العلل، وذكر أكثر من علّةٍ في موضعٍ واحدٍ، وهو قوله[٣٣٩]: «قوله: (والتَّنْوين) لاَ بُدَّ من تقدم علةٍ لدخول التَّنوين الأسماء.

اعلم أَنَّ الاسمَ أخفُّ من الفعل لوجوه، منها: أَنَّه أكثرُ استعمالاً من الأفعال، الأوزان، وعدد الحروف. أمَّا في الأصول فلأنَّ أصول الأسماء ثلاثية، ورباعية، وخماسية، وليس في الأفعال خماسية، وأمَّا بالزيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة، والفعل لا يزاد على السِّتَّة، فقد زاد عليه في الأصول والزيادة. وأمَّا في الأبنية فأبنية الأصول في الأسماء – المجمع عليها – تسعةَ عشرَ، وأصول الأفعال، أربعة، ومالم يسم فاعله، وأمَّا الأبنية بالزيادة، فالأسماء تزيد على ثلاثمائة، والفعل لا يبلغ الثلاثين.

ومنها: أَنَّ الفعل يفتقر إلى الفاعل، فيثقل، ولا كذلك الاسم. فإن قلت: فإنَّ المبتدأ يحتاج إلى خبر فليكن كاحتياج الفعل إلى فاعله. قلنا: تَعَلُّقُ الفعل بفاعله أَشَدُّ من تعلق المبتدأ بخبره؛ لأنَّ الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل – على ما يأتي في موضعه – ولا كذلك الخبر من المبتدأ.

ومنها: أنَّ الفعل تلحقه زوائد، نحو: حروف المضارعة، وتاء التأنيث، ونونَي التوكيد، والضمائر، فيثقل بذلك.

ومنها: أنَّ الأفعال مشتقةٌ من المصادر على القول المشهور - على ما يأتي في موضعه – والمشْتَقُّ فرع على المشتَقِّ منه، فهي إذًا فرعٌ على الأسماء، والفرعُ أثقلُ من

(٣٣٩) المصدر السابق ٢/ ٩٠٣-٩٠٤.

الأصلِ. فلما كان الاسمَ أَخَفَّ ألحقوه زيادة مؤذنة بالخفة، وهي التَّنوين، وسُمِّيَ بمصدر نَوَّن إذا كُتِبَ نونًا، ليقع الفرق بينه وبين النُّون المتحركة»

ولا تكادُ صفحةٌ تخلو من العِلَّة، وقد تتعدد في الموضع الواحد كقوله[٣٤٠]: «فإنّ قيل: لم حُذِفَ منه الجر والتَّنوين؟. قلنا: لأَنَّه أشبهَ الفعل، فمنع بعض ما لا يدخل الفعل، إذ لولا ذلك لأفضى إلى تعطيل هذا الشَّبه. فإن قيل: لِمَ اختَصَّ بهذا الحذف الخاص؟ فالجواب: لأَنَّه اكتسب بالمشابهة للفعل ثقلاً، فمنع ما لا يدخل الفعل لثقله، وهو التَّنوين على ما نقرره، ولا تسلب عنه معاني الأسماء من كونه فاعلاً وغير ذلك، لأَنَّا حينئذٍ نكونُ قد أخرجناه عن حقيقته».

ومن ذلك ما نقله القرافي عند حديثه عن وقوع الفعل بعد (إلاَّ)، قال[٣٤١]: «قال ابن عمرون: (ووقوع الجملة بعد (إلاَّ) يختصُّ بالاسمية وما شابه الاسم؛ لأَنَّ الاستثناء إخراج، وإخراج ما لا يشبه الاسم لا يتحقَّقُ؛ فلو قلت: ما زيدٌ إلاَّ قام على أَنْ تجعل (قام) خبرًا لم يجز، ولو قلت: إلاَّ يقوم صحَّ لشبه المضارع بالاسم».

وأكتفي بهذين المثالين لوضوح هذه الظاهرة خصوصًا في (باب ما ينصرف وما لا ينصرف).

الفصل الخامس: موقفُهُ من الضَّرورةِ الشِّعريَّةِ

للشِّعْرِ لغةٌ خاصَّةٌ تجوز للشَّاعر دون النَّاثر؛ لأَنَّ ضرورةَ الشِّعرِ تبيحُ مِمَّا يحظره النَّثْر؛ لأَنَّ الشِّعْرَ لما كان كلامًا موزونًا، فالزيادة فيه والنَّقْص منه يخرجه عن الوزن،

(٣٤٠) التعليقة (شرح المقرّب) ٢/ ٩٠٥.

(٣٤١) الاستغناء ١٧٤.

ويحيله عن طريق الشِّعر المقصود مع صحَّةِ معناه استجيز فيه - لتقويم وزنه - ما لا يُسْتَجَازُ في غير الشِّعر، وليس المرادُ الإخلالَ بأصولِ العربيةِ وقواعدِها. ومتى وُجِدَ هذا في الشِّعر كان ساقطًا، وقد ورد في كلامه ما يكشف عن موقفه، من ذلك قوله[٣٤٢]: «... وأنشد أبو الحسن قول العجَّاج[٣٤٣]:

جذب الصَّرَايِيِّنَ بالكُرورِ

فجمع (صرار) مثل (حسان) على (فعاعيل) شبه بـ (كلاب) وكلاليب وجمع بالواو والنُّون، ويدل على أَنَّ صُرَّارًا واحدٌ، قول الفرزدق[٣٤٤]:

أشَارِبُ خَمْرَةٍ وخَدِينُ زِيرٍ وصَرَّاء لفَسْوتِهِ بُخَارُ

فشاذٌّ لا يُعَوَّلُ عليه، وَوُجِّهَ مع شذوذه أَنَّه شبه بالآحاد فأجري عليه حكم الآحاد؛ ولذا قال بعضُهم: إِنَّهم صرفوه، وحمل عليه قوله تعالى[٣٤٥]: ﴿قَوَارِيرَ﴾. قال الأخفش: (سمعنا من العرب من يصرف هذا الجنس وجميعَ ما لا ينصرف)، وهذه لغةُ الشِّعر إلا أَنّهم اضطرَّوا إليه في الشِّعر فصرفوه، فجرت ألسنتُهُم على ذلك. وقال ابنُ الحاجب: (ولكون علة الجمع لم تبلغ مبلغَ غيرِها جاء صرفُها كثيرًا في الشِّعر وفي

---

(٣٤٢) التعليقة (شرح المقرب) ٢/ ٩٥٤-٩٥٦.

(٣٤٣) بيت من الرجز، في ديوان العجاج ص ١/ ٣٥٠ الصراري: المِلَّاح، وجمعه صراريون، والكَرّ: الغليظ وهو حبل شراع السفينة والحبل الذي يصعد به على النخل وجمعه: كرور. ويروى (جذب) بفتح الباء وضمّها، قال ابن منظور: وصواب إنشاده بالرفع؛ لأنّه فاعل لفعل في بيت قبله: (لأْيًا يُئَانيه عن الحُؤُورِ). والشاهد في قوله: (الصراريين) حيث جمع صاريًا على (صراء) ثم جمع صراء على (صراري) ثم جمعه على (صراريين) بالواو والنون.

(٣٤٤)بيتٌ من الوافر، في ديوان الفرزدق ص ٣٨٨ (الصاوي)،واحتجَّ به على أنَّ (صُرَّاء)مفرد.

(٣٤٥) سورة الإنسان: ٧٦/ ١٥.

الكلام في الفواصل وللتناسب مثل: ﴿سَلاسِلا وَأَغْلالاً﴾[٣٤٦]، ومثل ﴿قَوَارِير﴾[٣٤٧] الثَّانِي حتَّى توهَّمَ بعضُهُم أَنَّ منعَ الصرف بها غيُر مُتَحَتِّمٍ)».

وقوله[٣٤٨]: «قوله: (إلاَّ إذا اضْطَرَّ الشاعر فصرف).

محمد: قوله: (إلاَّ إذا اضْطَرَّ الشَّاعر) مستثنى من قوله: (والاسم يمتنع من الصَّرف إلاَّ إذا اضْطُرَّ الشَّاعر إلى الصَّرف)؛ لأَنَّ ضرورةَ الشعر تبيحُ ما يحظره النَّثْر على ما هو مضبوطٌ في (أماليه)؛ لأَنَّ الشِّعر لما كان كلامًا موزونًا، فالزيادة فيه والنَّقص منه يخرجه عن الوزن، ويحيله عن طريق الشِّعر المقصودِ مع صحة معناه استجيز فيه - لتقويم وزنه - ما لا يستجاز في غير الشِّعر، وليس في شيءٍ من ذلك رفعُ منصوبٍ، ولا نصبُ مخفوضٍ، ولا لفظٌ يكون المتكلِّمُ به لاحنًا. ومتى وجد هذا في الشِّعر كان ساقطًا، ولم يدخل في ضرورة الشِّعر، وهذا أصلٌ يقَرَّرُ به ما يجوز للضرورة، وجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر، وهو من أحسن الضرورات؛ لأَنَّه رَدٌّ إلى أصل، ولم يُعْبَأْ بالعارض. والدَّليل على ذلك أَنَّ ما لا أصلَ له في التَّنْوين لا يجوز للشَّاعر تنوينه كالفعل، ولأَنَّه يجوز للشَّاعر العملُ بالقِيَاسِ المهجور، وصَرْفُ غير المنصرف عملٌ بالقياس المهجور، إلاَّ ما كان فيه ألف التأنيث المقصورة كـ (حبلى)، فإِنَّه إذا نُوِّنَ حُذِفَتْ الألف فلم يحصل بذلك نفعٌ في ذلك؛ لأَنَّك زدت التَّنْوين وحذفت الألف فلم يربح إلا كسر قياس، فلذلك لا يُصْرَفُ، واستثنى الكوفيون (باب أفعلَ منك)، واحتجُّوا بأَنَّ (منك) يجري مجرى الإضافة والألف واللام، وقد أبطلنا أن يكون (منك) الموجب لمنع الصَّرف، وإذا نَوّنْتَ غيَر المنصرف في

---

(٣٤٦) سورة الإنسان: ٧٦/ ٤.

(٣٤٧) سورة الإنسان: ٧٦/ ١٥.

(٣٤٨) التعليقة ٢/ ٩٨٢-٩٨٧. وقد تقدّم هذا النَّصّ مخرَّجًا.

موضع الجر حركته بالكسرة؛ لأَنَّك ترُدّه إلى أصله، فتحركه بالحركات الثلاث، قال امرؤ القيس:

ويــومَ دَخَلْــتُ الخِــدْرَ خِــدْرَ عُنَيْــزَةٍ ... ...

لما نوَّن (عُنيزَة) وهي مجرورة بالإضافة.

قوله: (وَأَمَّا السَّببُ فَغَيرُ مانعٍ أبدًا)

محمد: السَّبَبُ الواحدُ لا يمنع الصَّرف في حال الاختيار؛ لأَنَّه إذا كان في الاسم سببٌ واحدٌ يكون متردِّدًا بين الأصل والفرع، فلم يرجِّح السَّبَبَ الواحد، فغلب الأصل لأصالته.

قوله: (وما تعلق به الكوفيون في إجازة منعه في الشِّعر فليس بثبت).

مذهب أكثر البصريين منعُ عدمِ صرف ما ينصرف، والأخفش، وأبو علي، وابن برهان، وجماعة من البصريين يختارون مذهب الكوفيين هنا. حُجَّةُ من لا يُجَوِّزُ: ليس فيه ردٌّ إلى الأصل، فلا يجوز. الجواب: أَنَّه ليس كل ما فيه رَدٌّ إلى الأصل يجوز بدليل (أَنْبَأَ) و (نَبَّأَ) فرعان، ولا يجوز استعمال (نبأ) في الشِّعْر، ولا يمتنع كُلُّ ما ليس فيه رَدٌّ إلى أَصْلٍ، بدليل أَنَّ حذفَ الواو في قوله:

فَبَيْنَــاهُ يَشْــرِي رَحْلَــهُ قَــالَ قَائِــلٌ لِمَــنْ جَمَــلٌ رِخْــوُ المِــلَاطِ نَجِيــبُ؟

مُجْمَعٌ عليه، وليس فيه رَدٌّ إلى أصل. فإنْ قيل: حذفُ الواوِ أيْسَرُ من حذْفِ التَّنوين؛ لأَنَّ التَّنوين دخل لمعنى؛ فحذفه مخلٌّ بذلك المعنى، ولِمَا ذكرنا، لَمَّا التقى الساكنان في: (عصًا) و (قاضٍ) حذف حرف العلة، وبقي التنوين. والجواب: لا نُسَلِّمُ أَنَّ حذفَ الواوِ أيسرُ، وما ذكر معارضٌ بقراءةِ مَنْ حذفَ التَّنوين في قوله تعالى[٣٤٩]:

(٣٤٩) سورة التوبة ٩/ ٣٠.

﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ﴾ - تعالى الله عن قولهم -، فحذف التنوين وإن كان لمعنى، وذا فِعْلُ الشَّاعر فيما أنشده سيبويه[٣٥٠]:

فَألفَيْتُـــــه غَيْـــــرَ مُسْـــــتَعتبٍ ولا ذَاكِـــــرِ اللهَ إلاَّ قلـــــيلاَ[٣٥١]

فحَذَفَ تنوين (ذاكر) لما التقى ساكنان، ونَصَبَ اسم الله - تعالى -، وهو غير ضرورة بالإجماع. فإنْ قيل: حذف التَّنوين يوقع لبسًا بغير المنصرف[٣٥٢]. الجواب: أنَّ هذا هو المتعيِّن؛ لأَنَه إِنَّما رجح إذا كان لمعنى؛ لأَنَّ حذفه يلبس على أَنَّه مُعَارَضٌ بمثله، فَإِنَّ صَرْفَ ما لا ينصرف جائزٌ في الشِّعر بالإجماع، وإن كان يلبس بالمنصرف[٣٥٣]. فإن قال: لِأَنَّ فِيهِ رَدًّا إلى الأصل. فالجواب: ما تقدم، والجواب عن اللبس في المكانين: أَنَّ حالَ الاختيار ينفي اللبس، مع أنَّ حذفَ واو ضمير المرفوع في (هو)[٣٥٤] ربما أوقع لبسًا في نحو: (زيد الجيش غزا هو)، فـ (هو) توكيد للمضمر في (غزا)، وإذا حذف الواو ربَّمَا أَلْبَسَ بالمنصوب، وهذا لا يخص ما فيه علة واحدة، بل يجوز وإنْ لم يكن فيه شيءٌ من الأسباب، ومن المعلوم أنّ مذهبَ الكوفيين منعُ صرفِ ما ينصرف مطلقًا، والزَّمخشري قيَّدَه بما فيه سببٌ واحدٌ.

وأمَّا الرِّوايةُ فقد روى الكوفيُّون عدة أبيات فيها مَنْعُ صَرْفِ ما ينصرف. منها من أبيات الحماسة:

---

(٣٥٠) الكتاب ١/ ١٦٩.

(٣٥١) سبق تخريجه ص ٥٣.

(٣٥٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٩٠.

(٣٥٣) انتهى النَّص المكرر.

(٣٥٤) في البيت السابق.

فأَوْفَضْــنَ عَنْهــا وَهِــي تَرغُــو حُشَاشَــةً بِـذِي نَفْسِـها والسَّـيْفُ عُـرْيَانُ أَحْمَـرُ[٣٥٥]

فمَنَعَ (عريان) من الصَّرفِ وهو مُنْصَرِفٌ، ومنها قول العباس بن مرداس[٣٥٦]:

... ... يَفُوْقَــــانِ مِـــــرْدَاسَ فِي مَجْمَـــــعِ

فلم يصرف (مرداس)، وهو أبوه، وقد أجبت عن بيت العباس بجوابين:

قالوا: يحتمل أن يكون جعله قبيلة؛ لتَقَدُّمِهِ وكثرَةِ أتْبَاعه.

والآخر: الطَّعْنُ في الرِّوَايَةِ، وأنَّ الرِّوَايةَ الصَّحِيحة:

... ... يَفُوْقَــــانِ شَـــيْخِيَ فِي مَجْمَـــــع

وشيخه هو (مرداس).

والطَّعْنُ في الرِّوَايَةِ ليس بسهلٍ؛ لأَنَّ قُبْحَ بابِ التَّكْذِيبِ لا ينفي لأحدٍ معه روايةً، وإِنَّما يطلب برواية العدل، وقد حصلت، فقد رواه مسلم في (صحيحه)، وناهيك به في الصِّحَّةِ.

ثنا الشَّيخ الصَّالح الثِّقة الأمين الحافظ أبو محمد، عبد الرحمن بن عبد الله بن علوان الأسدي في سنة خمسَ عشرةَ وستمائة بسماعه عن مشايخه الأربعة، منهم: الشَّيخ الثِّقَة سراج الدين أبو بكر محمد بن علي بن ياسر الأنصاري الجياني، عن أبي عبد الله محمد بن الفضل الفراوي، عن عبد الغافر بن محمد الفارسي، عن الجلودي، عن إبراهيم بن سفيان، عن الإمام مسلم يرفعه إلى العباس بن مرداس:

أَتَجْعَــــلُ نَهْــــبِي ونَهْــــبَ العُبَيْــــ ــــدِ بــــيْنَ عُيَيْنَــــةَ والأقــــرعِ؟

---

(٣٥٥) سبق تخريجه ص ٣٧.

(٣٥٦) سبق تخريجه ص ٣٧.

فمَـــا كـــانَ حِصْـــنٌ ولاَ حَـــابِسٌ يَفُوقَـــانِ مِـــرْدَاسَ في مَجْمَـــعِ

ومَـــا كُنْـــتُ دونَ امْـــرِئٍ منهمـــا ومَـــنْ يُخْفـــضِ اليـــومَ لا يرفـــعِ

فليت الرِّوَايةَ الأخرى تعادلُ هذه في الصِّحَّةِ، وإن كان الطَّعْنُ لأنَّه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء فذا شأْنُ الضَّرورة.

وقيل: إنَّ روايةَ (شيخي) تنفي روايةَ (مرداس)؛ لأنَّه لو كان جائزًا لما عدل عنه، لكونِهِ أقعدَ في المعنى. والجواب[٣٥٧]: أنَّ الشاعر الفصيح ربما عدل عن مثله كراهة ارتكاب الضرورة، مع أنّا لا نُسَلِّمُ أنَّه أقعَدُ. وقال شيخي ابنُ يعيش[٣٥٨]: (إنَّ النُّصُوصَ الواردةَ ليس ردُّها بالسَّهْل... فللضَّرُورة اعتبر مطلق الثِّقَل، وفي الاختيار اعتبر ثِقَلٌ مخْصُوصٌ، وإذا اعتبرت النُّصُوصَ في هذا كان أكثرها أعلامًا فالصَّرف امتنع للضَّرورة لسببٍ واحدٍ من سببين، فلو جاء مثل: (فرس) و (رجل) وأريد مَنْعُهُ الصَّرفَ للضَّرورة لم يجز عندي)»[٣٥٩].

ويرى أنَّ الضرورةَ لا تُعَدُّ دليلاً؛ لذا ردَّ قولَ الكوفيين: إنَّ (سوى) تخرجُ عن الظرفيّة إلى الاسميَّة مستدلِّين بجواز دخول حرف الجرِّ عليها كما يدخل على (غير)، وأنشدوا قول الشَّاعر[٣٦٠]:

تجـــانَفُ عَـــنْ جَـــوِّ اليَمَامَـــةِ نَاقَـــتِي ومَـــا قَصَـــدَت مِـــنْ أَهْلِهَـــا لِسِـــوَائِكَا

وقول الآخر[٣٦١]:

---

(٣٥٧) وهو جواب ابن الحاجب كما تقدّم. (الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٩).

(٣٥٨) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٩١- بتصرفٍ يسير-.

(٣٥٩) تقدّم هذا النَّصُّ مخرّجًا عند الحديث عن (دقَّته وتوثيقه...)

(٣٦٠) للأعشى ميمون بن قيس، ديوانه ١١.

وكُــلُّ مــن ظــنَّ أنَّ المــوتَ مُخْطِئُــهُ معلــلٌ بســواءِ الحــقِّ مكــذُوبُ

قال: «ولا دليلَ فيه، لقلَّته وشذوذِهِ، وامْتِنَاعِهِ في سعةِ الكلامِ وحالةِ الاختيارِ، فهو من قبيلِ الضَّرُورَةِ»[٣٦٢].

الفصل السادس: عنايَتُهُ بالمصطلحاتِ والحدودِ

حَشَدَ ابنُ عمرون العديدَ من المصطلحات النَّحويّة في هذا البابِ، ولكنَّهَا كلَّها بَصْرِيّة، فلم أقف عنده على مصطلحٍ كوفيٍّ كغيره من النَّحويين، بل ردَّدَ مصطلحاتِ البصريِّين كالصَّرف والجر وغيرهما، فلعلّ هذا لشهرتها، وكثرة تداولها، وهذا أمرٌ يثير العجب؛ ذلك لأنَّ تداخل المصطلحات وقع عند كبار النَّحويين كسيبويه، والخليل، والمبرد وغيرهم.

كما عني بتعريف الحدود والمصطلحات، وهذا كثير، كالصرف، والأمكن، وغيرهما.

قال[٣٦٣]: «وسُمِّيَ - أيضًا - صرفًا؛ لأنَّه صرف الخفيف عن حكم الثقيل، فصرفوا اسمًا بأن أعطوه التَّنوين. وقيل: سُمِّيَ صَرْفًا؛ لأَنَّه صوتٌ يتبع الاسم، فهو مأخوذٌ من صرف القعو، وهو صوت البكرة[٣٦٤]، قال الشاعر:

... ... لـهُ صَـرِيفٌ صَـريفَ القَعْـوِ بالمسَـدِ[٣٦٥]

---

(٣٦١) لأبي دؤاد الأيادي، شعره ٢٤، نقلًا عن حاشية الاستغناء ١١٧.

(٣٦٢) الاستغناء ١١٧-١١٨.

(٣٦٣) التعليقة (شرح المقرّب) ٢/ ٩٠٤-٩٠٥.

(٣٦٤) ينظر: (اللسان – صرف).

وقيل: مأخوذٌ من الصَّرفِ، وهو الخالصُ، فكأنَّ الاسمَ تخلَّص وامتاز عن غيره[٣٦٦].

وقيل: من صريف النَّابِ، وهو صوتُ وقْعِ أنيابِ البعيرِ المسنِّ بعضها على بعض[٣٦٧].

وذهب بعضُ النّحاة: إلى أنَّ الصَّرفَ التَّنوين مع الجرِّ، قال: لأَنَّهُ زيادةُ تصريفٍ، ولو كان كما قال لكان تَصْرِيفًا لا صَرْفًا»

وقال في تعريف الأَمْكَنِ[٣٦٨]: «قوله: (الأَمْكَنُ) هو أَفْعَلُ من قولهم: مَكُنَ مَكَانَةً، وهو الذي لم يشابه الفعل من وجهين، فهو أقوى ممَّا أشبهَ الفعلَ من وجهين فَنَقَصَ تَمَكُّنَهُ، فالأَمْكَنُ أَرْسَخُ قَدَمًا مِنْ غَيرِهِ، أي: أثبتُ في مكانِهِ من الاسمية، ومِيْمُ المكان أصليَّةٌ، ولا نَظَرَ إلى قولِ مَنْ أَخَذَهُ من الكَوْنِ، وحَكَمَ بزِيَادَةِ المِيْمِ، لقولِ العربِ: تَمَكَّنَ، ولو كان من الكَوْنَ لقِيلَ: تَكَوَّنَ، وأما تَمسْكَن وتَمدْرَعَ فلا

---

(٣٦٥) عجز بيت من البسيط، وقائله النابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها لعمرو بن هند، في ديوانه ص ١٦، وصدره:

(مَقْذُوفَةً بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَازِلُهَا)

والشاهد فيه قوله: (صريف) فإنه مأخوذ من صَرْف القعو، وهو صوت البكرة، وفيه شاهد آخر وهو نصب (صريف) على المصدر التشبيهي والعامل فيه مضمر دَلَ عليه ما قبله أي: يصرف صريف القعو.

(٣٦٦) فتخلَّص من شبه الفعل بالتنوين، وامتاز به من غير المنصرف. (المحصل في شرح المفصل- رسالة – ص ٤٢٦).

(٣٦٧) المفردات للراغب الأصفهاني ص ٢٨٠.

(٣٦٨) التعليقة (شرح المقرّب) ٢/ ٩٠٩.

اعتدادَ به لقِلَّتِهِ، ولأَنَّهم قالوا في جمعه: أَمْكِنَةٌ، وذا نَصٌّ على أَنَّهُ فَعَالٌ مثلُ زمانٍ وأزمنةٍ، والأَمْكَنُ بعضُ المتَمَكِّنِ؛ لأنَّ الأَمْكَنَ المنصرفُ والمتَمَكِّنَ المعربُ»[٣٦٩].

ومن مظاهِرِ هذه العنايةِ بيانُ الفرقِ بينَ المصطلحاتِ كما في نقلِهِ كلامَ النَّحْوِيينَ في الفرق بين العدل والاشتقاق، قال[٣٧٠]: «وقال أبو علي[٣٧١]: (كان ينبغي أن يقعَ الاشْتِقاقُ لـ (عُمَرَ) من المصدر الذي اُشْتُقَّ منه (عامر) فلما اُشْتُقَّ (عُمَرَ) من (عامر) سُمِّيَ معدولاً، ولو كان على القياس مشتقًا من المصدر لسُمِّيَ مُشْتَقًّا).

وقال شيخي مُوَفَّقُ الدِّينِ بنُ يَعِيش[٣٧٢] - رحمه الله -: (الفرق بين العدل والاشتقاق الذي ليس بعدلٍ أَنَّ الاشتقاقَ يكون لمعنى آخرَ أُخِذَ من الأول كـ (ضارب) من الضرب، فذا ليس بعدلٍ؛ لأَنَّهُ اُشْتُقَّ من الأصل لمعنى الفاعل، وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب.

والعدل هو: أن تريد لفظًا ثم تعدل عنه إلى لفظٍ آخَرَ، فيكون المسموع لفظًا والمراد غيره، والمعدول بابه السماع، ألا ترى أَنَّهم لم يقولوا في: (مالك): (مُلك) كما قالوا: (عُمر)، وهو قبيل المرتجل؛ لأَنَّه يغير في أصل حال العلمية، فلو نُكِّرَ انصرف)».

---

(٣٦٩) هو قول العكبري المتبع في (شرح اللمع لأبي البقاء العكبري – رسالة – ص٢٩، نقلًا عن هامش المحصل في شرح المفصل-رسالة- ص ٤٥٤، ونسبه إليه الأندلسي، وينظر: (اللسان – مكن-). قال الأندلسي: ((شاذٌّ، فلا ينبغي أن يحمل عليه)). (المحصل في شرح المفصل- رسالة – ص ٤٥٤).

(٣٧٠) التعليقة (شرح المقرّب) ٢/ ٩٣٨.

(٣٧١) المسائل المنثورة ٢٥٦، والإيضاح العضدي ٣١٠. وينظر: (شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٩٩).

(٣٧٢) شرح المفصل ١/ ٦٢، والمعدول تقديرًا ليس له قياس يستدلُّ به على عدله، ولو لم تمنعه العرب من الصرف لم يحكم بعدله، لكنَّهم لما منعوه علم؛ لأنّه لا يكون إلاّ لعلّتين، ولا تكفي العلميّة للمنع، ومنعه إن لم يقدّر عدله خرم للمعلوم من القواعد. (شرح المقدّمة الكافية ١/ ٢٧٥).

الخاتمة

كشفت الدراسة جملةً من الأمور حول منهج أبي عبد الله بن عمرون فيما أُثِرَ من نصوصٍ من كتابه المفقود (شرح المفصَّل)، وأهمُّها:

- إمامة ابن عمرون في النَّحو والتَّأليف، فحضور الرجل، وما أبداه من اعتدادٍ بفكره يُظْهِرُ قوَّةَ شخصيّته كما أظهرت ذلك ردوده، وترجيحاته، واستدلالاته.

- وبالإضافة إلى ذلك فإنّ كثرة مسائله واستطراداته المفيدة، وعنايته بالخلاف النحوي، وتعدد مصادره وتنوُّعها من الرجال والكتب يكشف غزارة علمه، وسعة اطّلاعه، وإفادته من السالفين من أئمّة النحويين وغيرهم من المفسرين واللغويين والقرّاء.

- كما أظهر احتكامه إلى الأصول النَّحويَّة في كثير من المسائل واستدلاله بالمسموع، وتعليلاته عقليةً فذّةً وظَّفَتْ هذه الأدلة لخدمة العربية.

- وبيَّنتْ لنا دقته وتوثيقه للمنقول أنّ ابن عمرون من الأئمة المحقِّقِين المدقِّقِين فيما ينقلون، كلُّ هذا مع وضوحٍ في العبارة، وحرصٍ على تقديم الأفكار للقارئ بأسلوبٍ مرتبِ الأفكار، سهلِ الألفاظ؛ وذلك بنهجه لطرق تعين على فهم القارئ.

- وبانَ لنا من خلال ما تقدّم حرصُه على الاعتدال والإنصاف، وعدم التكلُّف والتحيّز. كلُّ هذا وغيره مما تكشفه هذه الدّراسة يشهد بإمامة ابن عمرون، وحرصه على استقصاء المسائل وعدم التكلُّف أو التحيّز، والاجتهاد في نفع القارئ مع قلّة ما وصل من تراثه.

فهارس البحث

أولاً: فهرس المصادر والمراجع:

١- المخطوطة:

[١] *التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل:* لأحمد بن عمار المهدوي: مصورة عن نسخة مكتبة المتحف البريطاني تحت رقم (٩٠٥٩).

[٢] *شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي:* مصورة عن نسخة دار الكتب برقم (١٣٧) نحو.

٢- الرسائل:

[٣] *الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني:* لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، رسالة ماجستير - قسم اللغة العربية –كلية اللغة العربية، إعداد: محمد حسن محمد إسماعيل، ١٣٩٤هـ، دار المصطفى للنسخ والتصوير.

[٤] *التنبيه على شرح مشكلات الحماسة:* لابن جنّي، أبو الفتح عثمان، ت: يسري القاسمي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلّية الآداب.

[٥] *الخاطريَّات لابن جني رسالة ماجستير:* لسعيد محمد عبد الله القرني ١٤١٧هـ جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية.

[٦] *شرح الجزولية:* لأبي الحسن علي بن محمد الأَبَّذِيّ (من أول باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف) تحقيق: حسن نفاع نويفع الحربي، جامعة أم القرى -كلية اللغة العرية، ١٤٢٣هـ.

[٧] *شرح الجمل في النحو:* لعبد القاهر الجرجاني، ت: خديجة محمد حسين باكستاني، جامعة أمّ القرى، الدراسات العربية، فرع النحو ١٤٠٧هـ.

[٨] *شرح الكافية في النحو:* لتقي الدين منصور ابن فلاح لابن فلاح اليمني، تحقيق: نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، جامعة أمِّ القرى ١٤٢١هـ.

[٩] *شرح جمل الزجاجي:* لأبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تقديم وتحقيق: د. علي توفيق الحمد، ١٤٢٩هـ.

[١٠] *المحصل في شرح المفصل:* للأندلسي، ت: عبد الباقي عبد السلام الخزرجي، ١٤٠٢هـ، كلية اللغة العربية – الأزهر.

٣- الكتب:

[١١] *ابن عمرون النحوي آراؤه واجتهاداته:* د. إبراهيم بن صالح الحندود، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ. مطبعة سفير – الرياض.

[١٢] *أدب الكاتب:* لابن قتيبة: ت. د. محمد بن أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت ١٤٠٥هـ.

[١٣] *ارتشاف الضرب من لسان العرب:* لأبي حيان، ت. د. رجب محمد عثمان، د. رمضان عبد التواب، نشر مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة ط١، ١٤١٨هـ.

[١٤] *الاستغناء في أحكام الاستثناء:* لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي: ت. طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

[١٥] *إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين:* لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، ت. د. عبد المجيد دياب، ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، طبع شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض ٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

[١٦] *الاشتقاق:* لأبي بكر بن دريد: ت. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٨م.

[١٧] *الأصول في النحو:* لأبي بكر بن السراج، ت. د. عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ.

[١٨] *إعراب القرآن:* للنحاس، ت. د. زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ١٤٠٥هـ.

[١٩] *إنباه الرواة على أنباه النحاة:* لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ.

[٢٠] *الانتصار لسيبويه على المبرد:* لأبي العباس بن ولاّد، ت. د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١ ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

[٢١] *الإيضاح العضدي:* لأبي علي الفارسي، ت. د. حسن شاذلي فرهود، ط٢، دار العلوم، ١٤٠٨هـ

[٢٢] *الإيضاح في شرح المفصل:* لأبي عمرو بن الحاجب، ت. د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.

[٢٣] *برنامج ابن جابر الوادي آشي:* لشمس الدين محمد بن جابر الوادي آشي، ت: د. محمد الحبيب الهيلة، تونس، ١٤٠١هـ. نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة.

[٢٤] *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:* للحافظ جلال الدين السيوطي، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٣٨٤هـ.

[٢٥] *بلاد الشام قبيل الغزو المغولي:* لعلي محمد الغامدي، مكتبة الطالب الجامعي – مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ.

[٢٦] *البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:* لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت. محمد المصري، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، جمعية إحياء التراث الإسلامي.

[٢٧] *البيان في شرح اللمع:* للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (المتوفي ٣٥٣هـ) دراسة وتحقيق د. علاء الدين حَمْوِيّة. دار عمار للنشر والتوزيع – عمّان. ط١، ١٤٢٣هـ.

[٢٨] *تاج اللغة وصحاح العربيّة:* لإسماعيل بن حمّاد الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، نشر دار العلم للملايين، ط ١/ ١٤٠٤هـ.

[٢٩] *تاريخ آداب اللغة العربية:* لجرجي زيدان، دار مكتبة الحياة – بيروت، ١٩٨٣هـ.

[٣٠] *تاريخ الأدب العربي:* د. عمر فروخ، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٨٤هـ - بيروت.

[٣١] *تاريخ الأدب العربي:* لبروكلمان، ترجمة: د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ط٢.

[٣٢] *تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام:* للذهبي، مطبعة السعادة، ١٣٦٩هـ.

[٣٣] *تبصير المنتبه بتحرير المشتبه:* لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: علي بن محمد البجاوي، ومراجعة علي بن محمد النجار، الدار المصرية للتأليف.

[٣٤] *التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)*: لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت. د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

[٣٥] *تذكرة الحفاظ*: لشمس الدين الذهبي، أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة - مصر.

[٣٦] *تذكرة النحاة*: لأبي حيان الأندلسي: ت. د. عفيف عبد الرحمن، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦هـ

[٣٧] *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*: لابن مالك، ت: د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

[٣٨] *التصريح على التوضيح*: للشيخ خالد الأزهري، محمد باسل السود، محمد علي بيضون – عالم الكتب – بيروت، مكتبة الباز، ط ١، ١٤٢١هـ.

[٣٩] *التعريفات*: للشريف علي بن محمد الجرجاني: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

[٤٠] *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد*: للدماميني، ت. د. محمد المفدّى، ط١ ١٤٠٣هـ.

[٤١] *التعليقة على كتاب سيبويه*: لأبي علي الفارسي، ت. د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ -١٤١٧هـ/ ١٩٩٠ -١٩٩٦م.

[٤٢] *تكملة إكمال الإكمال*: لمحمد بن عبد الغني البغدادي، أبي بكر، نشر جامعة أم القرى – مكة المكرمة ط١، ١٤١٠هـ، تحقيق: د. عبد القيوم عبد ربّ النبي.

[٤٣] *تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب (شرح الكتاب)*: لأبي الحسن بن خروف، ت. خليفة محمد بديري، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط١، ١٩٩٥م.

[٤٤] *توجيه اللمع شرح كتاب اللمع*: لابن جنّي، لأحمد بن الحسين بن الخباز، ت: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ط ١/ ١٤٢٣هـ.

[٤٥] *توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم*: لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله القيسي، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٩٩٣م، ط١، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي.

[٤٦] *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*: للمرادي (ابن أم قاسم)، ت. د. عبد الرحمن سليمان، ط٢، ١٣٩٧هـ، مكتبة الكليات الأزهرية.

[٤٧] *التيسير في القراءات السبع*: لأبي عمرو الداني، ت. أوتويرتزل، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤٠٦هـ.

[٤٨] *الجواهر المضية في طبقات الحنفية*: لعبد القادر بن أبي الوفاء القرشي، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، مطبعة الحلبي، القاهرة ١٣٩٨هـ.

[٤٩] *الحجة في القراءات السبع*: لابن خالويه، ت. د. عبد العال سالم مكرم، ط٥، مؤسسة الرسالة، ١٤١٠هـ.

[٥٠] *الحجة للقراء السبعة*: لأبي علي الفارسي، ت. بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٧هـ. خزانة الأدب

[٥١] *الخصائص*: لابن جني ت: د. عبد الحميد هنداوي، منشورات بيضون، دار الكتب العلمية بيروت ط١، ١٤٢١هـ.

[٥٢] *خطط الشام:* محمد كرد علي، مكتبة النوري بدمشق، ط٣، ١٤٠٣هـ.

[٥٣] *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:* للسمين الحلبي (أحمد بن يوسف)، ت. د. أحمد بن محمد الخراط، ط١، دار القلم، دمشق ١٤٠٦هـ.

[٥٤] *درة الغوّاص في أوهام الخواص:* تصنيف أبي محمد القاسم بن علي الحريري: دراسة وتحقيق د. الشريف عبد اللّه بن علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

[٥٥] *الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية:* لأحمد بن الأمين الشنقيطي، ت. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

[٥٦] *ديوان أبي الأسود:* ت: حسن آل ياسين، مطبعة المعارف –بغداد، ١٣٨٤هـ.

[٥٧] ديوان الأعشى، دار صادر.

[٥٨] –*ديوان العباس بن مرداس السلمي:* ت. يحيى الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد، ١٣٨٧هـ.

[٥٩] *ديوان العجاج:* رواية وشرح الأصمعي، ت. د. عزة حسن، مكتبة دار الشروق، بيروت.

[٦٠] *ديوان النابغة الذبياني:* ت. عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٠٥هـ، وتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ط٢.

[٦١] *ديوان جرير بن عطية الثقفي:* بشرح محمد بن حبيب، ت. د. نعمّان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.

[٦٢] *ديوان ذي الرمة:* (جمع: بشير يموت)، المطبعة الوطنية، ١٣٥٣هـ.

[٦٣] *ديوان رؤبة بن العجاج:* تصحيح وترتيب وليم بن الورد ط١، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٩م.

[٦٤] *ديوان عبيد اللّه بن قيس الرقيات:* ت. د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٤٠٦هـ.

[٦٥] *السبعة في القراءات:* لابن مجاهد، ت. د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، الرياض، ١٤٠٠هـ.

[٦٦] *سر صناعة الإعراب:* لابن جني، ت. د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.

[٦٧] *سفر السعادة وسفير الإفادة:* للإمام علم الدين السخاوي، ت. د. محمد أحمد الدالي، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق.

[٦٨] *سنن ابن ماجه:* ضمن الموسوعة: ت. محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، دار سحنون.

[٦٩] *سير أعلام النبلاء:* لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ت. شعيب الأرناؤوط، علي أبو زيد،. ود. بشار معروف، د. محيي هلال السرحان، ط٦، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت. وطبعة عام ١٤٢٢هـ.

[٧٠] *شذرات الذهب في أخبار من ذهب:* لابن عماد الحنبلي: ط٢، ١٣٩٩هـ، دار المسيرة، بيروت.

[٧١] *شذرات الذهب:* لابن العماد أبي الفلاح عبد الحيّ بن أحمد العكري، وأخرى إعداد محمود الأرناؤوط، إشراف: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت ط١، ١٤١٦هـ.

[٧٢] *شرح أبيات سيبويه:* للسيرافي (أبي محمد يوسف بن أبي سعيد)، ت. د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩م.

[٧٣] *شرح التسهيل:* لابن مالك، ت. د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط١، مصر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م

[٧٤] *شرح الجمل:* لابن عصفور: ت. د. صاحب أبو جناح، ط (١)، بغداد ١٤٠٠هـ.

[٧٥] *شرح الحماسة:* للخطيب أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي، بولاق ١٢٩٦هـ -عالم الكتب -بيروت.

[٧٦] *شرح الحماسة:* للخطيب التبريزي، عالم الكتب، بيروت.

[٧٧] شرح الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي، ت: أحمد أمين، عبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، ١٩٦٧م.

[٧٨] *شرح الفصيح:* لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق: إبراهيم بن عبد الله الغامدي، نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ١٤١٧هـ.

[٧٩] *شرح ألفية ابن مالك:* لابن الناظم، ت. د. عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

[٨٠] *شرح ألفية ابن مالك:* لابن عقيل: ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، دار الفكر ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

[٨١] *شرح الكافية الشافية:* لابن مالك، ت. د. عبد المنعم هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ.

[٨٢] *شرح الكافية:* لرضي الدين الاستراباذي: ت. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

[٨٣] *شرح اللمع في النحو:* للقاسم بن محمد الواسطي، ت: د. محمد رجب عثمان، ود. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الشركة الدولية للطباعة – مصر، ط١، ١٤٢٠هـ.

[٨٤] *شرح اللمع:* لابن برهان العكبري: لعبد الواحد بن علي الأسدي، ت: فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، قسم التراث العربي، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

[٨٥] *شرح اللمع:* لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني، ت: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية -عمادة البحث العلمي، ط ١/ ١٤١٠هـ.

[٨٦] *شرح المفصل:* لابن يعيش: طبع عالم الكتب، بيروت ومكتبة المثنى بالقاهرة.

[٨٧] *شرح المقدمة الجزولية الكبير:* لأبي علي الشلوبين: ت. د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

[٨٨] *شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب:* لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، ت. جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مركز البحوث والدراسات بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط١، ١٤١٨.

[٨٩] *شرح المقرّب المسمّى التعليقة:* للعلامة بهاء الدين بن النحاس الحلبي، تحقيق: د. خيري عبد الراضي عبد اللطيف، ط ١، ١٤٢٦هـ، دار الزمان للنشر

[٩٠] *شرح الوافية نظم الكافية:* لابن الحاجب: ت. د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب في النجف، ١٤٠٠هـ.

[٩١] *شرح جمل الزجاجي:* لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف، تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، مكّة المكرمة ١٤١٩هـ.

[٩٢] *شرح درّة الغواص:* شهاب الدين الخفاجي: تحقيق وتعليق عبد الحفيظ فرغلي القرني، ط١، ١٤١٧هـ، دار الجيل، بيروت، مكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة.

[٩٣] *شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ:* ابن مالك: ت. عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٧هـ.

[٩٤] شعر الجهاد في الحروب الصليبية، د. محمد علي الهرفي، ط١، دار النصر، شبرا - مصر ١٩٧٩هـ.

[٩٥] *شعر الكميت بن زيد الأسدي:* جمع وتحقيق د. داود سلوم، بغداد، ١٩٧٠م

[٩٦] *شفاء العليل في إيضاح التسهيل:* لأبي عبد اللّه السلسيلي، ت. د. الشريف عبد اللّه البركاتي، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.

[٩٧] *صحيح البخاري:* لأبي عبد الله محمد إسماعيل الاريني: ت. د. بدر الدين جتين آر، ضمن موسوعة الكتب الستة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، دار سحنون بتونس، وطبعة المطبعة الأميرية. بالقاهرة

[٩٨] *صحيح مسلم:* ت. محمد فؤاد عبد الباقي، موسوعة الكتب الستة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، دار سحنون بتونس، وصحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية ومكتبتها بالقاهرة ١٣٤٩هـ.

[٩٩] *طبقات الشافعية:* لابن قاضي شهبة: تصحيح د. عبد العليم خان، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

[١٠٠] *طبقات المفسرين:* للداودي (محمد بن علي بن أحمد): دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، مراجعة لجنة من العلماء بإشراف دار الكتب.

[١٠١] *طبقات فحول الشعراء:* لمحمد بن سلام الجمحي: ت. محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، مطبعة المدني، ١٩٧٤م.

[١٠٢] *عمدة القارئ شرح صحيح البخاري:* لمحمود بن أحمد العيني ت: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ

[١٠٣] *غاية النهاية في طبقات القراء:* لأبي الخير محمد بن محمد الجزري: دار الكتب العلمية، ببيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٢هـ.

[١٠٤] *الفصيح:* لأحمد بن يحيى (ثعلب)، تحقيق: د. عاطف مدكور، دار المعارف، مصر، ١٩٨٣م.

[١٠٥] *فوات الوفيات:* لمحمد بن شاكر الكتبي، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٧٤م، ت: محيي الدين عبد الحميد، طبع: مصطفى محمد، القاهرة ١، ١٩٥١م.

[١٠٦] *قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل:* لمحمد الأمين المحبّي، ت: عثمان الصيني، مكتبة التوبة – الرياض ط١، ١٤١٥هـ.

[١٠٧] *الكافية:* لابن الحاجب، تحقيق: د. طارق نجم، مكتبة دار الوفاء، جدّة ١٤٠٧هـ.

[١٠٨] *الكامل في التاريخ:* لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد المعروف بابن الأثير: دار الفكر، بيروت ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

[١٠٩] *الكتاب:* لسيبويه: ت. عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.

[١١٠] *الكشاف:* لأبي القاسم الزمخشري: دار المعرفة، بيروت، وطبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

[١١١] *اللباب في علل البناء والإعراب:* لأبي البقاء العكبري: ت. غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

[١١٢] *لسان العرب:* لابن منظور: دار صادر، بيروت.

[١١٣] *ما يحتمل الشعر من الضرورة:* لأبي سعيد السيرافي، ت: د. عوض حمد القوزي، دار الفرزدق بالرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

[١١٤] *ما ينصرف وما لا ينصرف:* للزجاج، ت. هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩١هـ.

[١١٥] *مجالس العلماء:* لأبي القاسم الزجاجي: ت. عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، الناشر، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض.

[١١٦] *مجمل اللغة:* لابن فارس، ت: زهير عبد المحسن سلطان – بيروت، ١٤٠٦هـ.

[١١٧] *المخصص:* لأبي الحسن بن سيده: دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.

[١١٨] *المرتجل:* لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق ١٩٧٢هـ.

[١١٩] *المسائل المنثورة:* لأبي علي الفارسي: ت. مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، دار المعارف.

[١٢٠] *المساعد على تسهيل الفوائد:* لابن عقيل، ت. د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ.

[١٢١] *مسند الإمام أحمد:* دار المعارف القاهرة، ١٣٩٥هـ

[١٢٢] *معاني القرآن:* للفراء، ت. أحمد نجاتي، ومحمد النجار، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.

[١٢٣] معجم *البلدان:* لياقوت الحموي: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

[١٢٤] معجم *المؤلفين:* لعمر رضا كحالة: مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.

[١٢٥] معجم *المصطلحات النحوية والصرفية:* د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة؛ دار الفرقان ط١، ١٤٠٥هـ.

[١٢٦] *المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية:* د. إميل بديع يعقوب: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

[١٢٧] معجم *ما استعجم:* للبكري، ت. مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت.

[١٢٨] *المعرَّب من الكلام الأعجمي:* لأبي منصور الجواليقي: ت. د. ف. عبدالرحيم، ط١، بيروت ١٤١٠هـ -

[١٢٩] *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:* لابن هشام الأنصاري: ت. د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط ٥، دار الفكر، بيروت

[١٣٠] *المفردات في غريب القرآن:* للراغب الأصفهاني: ت. محمد سيد كيلاني، مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٣٨١هـ.

[١٣١] *المفصل في علم العربية:* لأبي القاسم الزمخشري ت. السيد محمد بدر الدين النعساني، ط٢، دار الجيل، بيروت.

[١٣٢] *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:* للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم لقرى، مكة المكرّمة.

[١٣٣] *المقتصد في شرح الإيضاح:* لعبد القاهر الجرجاني: ت. د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق ١٩٨٢م.

[١٣٤] *المقتضب:* لأبي العباس المبرد: ت. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

[١٣٥] *المنتخب من معجم شيوخ السمعاني:* تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبدالقادر، ط١، ١٤١٧هـ، دار عالم الكتب بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

[١٣٦] *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم:* لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الهند ١٣٥٨هـ.

[١٣٧] *المنصف:* لأبي الفتح بن جني: ت. إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط (١)، مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٣هـ.

[١٣٨] *النشر في القراءات العشر:* لابن الجزري: صححه وراجعه علي بن محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

[١٣٩] *هدى مهاة الكلتين:* لبهاء الدين بن النحاس ت: د. تركي العتيبي، ط١، ١٤١٤هـ، مطبعة المدني بالقاهرة.

[١٤٠] *هدية العارفين:* لإسماعيل باشا البغدادي، د ار إحياء التراث العربي ببيروت، لبنان ١٩٥١م.

[١٤١] *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:* لجلال الدين السيوطي، ت. الأستاذ عبد السلام هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

[١٤٢] *الوافي بالوفيات:* للصفدي اعتناء س. ديدر بنغ، ط، ٢ ١٣٩٤هـ.

[١٤٣] *الوافي بالوفيات:* للصفدي: استانبول، ١٩٣١هـ.

[١٤٤] *الوافي بالوفيات:* للصفدي: تحقيق: مجموعة من المحققين العرب والألمان، دار النشر فرانز شتانز بقيسبايدن، جمعية المستشرقين الألمانية، ١٣٨١-١٤٠١هـ.

[١٤٥] *الوافية نظم الشافية:* للنيساري، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكّية، مكة المكرمة، ط ١/ ١٤١٥هـ.

[١٤٦] *الوسيط في تفسير القرآن المجيد:* لأبي بكر الحسن الواحدي: ت. عادل أحمد عبد الموجود وأصحابه، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٩٤م.

[١٤٧] *الوفيات:* لابن قنفذ (أبو العباس أحمد بن حسن بن علي الخطيب): ت. عادل نويهض، طبع دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

"Abi Abdulla Bin Amroun's Methodology with regard to what is traced from his book: (Sharh al-Mufassal)"

Dr. Muhammad Bin Ibrahim Bin Saleh Al-Mirshid
Department of Arabic and Literature,
Qassim University.

Abstract. This study has been made to reveal the most important methodologies of Imam & Scholar (Ibn Amroun) with regard to what has been concluded from his book titled (Sharh Al-Mofasal). He is the remainder of this science and the Arabian scholars as his inheritage run out except his views and statements transferred by his successors.

Ibn Amroun's name is: Mohammed Bin Mohammed Bin Ali Bin Abi Saeed Bin Amroun Jamaluddin Abo Abdullah Alhalabi Alnahawi. He nicknamed "Aba Abdellah" and "Jamaluddin".

He was born nearly in 596 H and died in 649 H.

One of his inheritage is the chapter titled (What can be morphologized and what can't be) which is a part of his lost book (Sharh Al-Mofasal) which was kept by his student "Bahauddin Bin Al-Nahas Alhalabi who dies in 698 H, author of a book titled (Sharh Al-Moqarab) which is called (Al-Ta'leeqah) and he reported it completely in addition to contents scattered in some books.

I tended to care for this inheritage, so I made this study to identify his most important methodologies and highlighten this rarely-studied scholastic personality because of the little inheritage we came to, so to reveal the ambiguity of this personality is one of this study most motivations.

I have started with an introduction includes a brief life-history of Ibn Amroun, his era which was crowded with events and temptations in addition to the factors which have impact on his personality. After that I showed the features of his topic presentation which drew my attention in six summarized chapters but reveal his personality and his methodology of topic presentation. I talked about his phrasing in terms of clarity or lack of it, his method to make the reader get his idea in spite of complexity and richness of his phrasing. It has appeared that he was keen to make his phrasing clear and introduce his ideas to the reader in orderly method and easy phrases through adoption of some methods which help the reader to get his ideas.

I also treated the feature of digression and its most important properties and nature. This study revealed that this feature was present because of his frequent questions, his concern of grammatical controversy, his keen on fact-finding, multiple and diverse sources of persons and books. This reveals the wealth of his knowledge, his learning from the ancestors Masters of grammarians , other interpreters, linguists and readers, so his digression was useful.

I have showed the high level of Ibn Amroun in Grammar & writing. His sharpness and count for his ideas shows his character strength as we find in his answers, strong probabilities and deductions.

This study revealed his accuracy and authentication of what reported which indicate that Ibn Amroun is one of the Master Scholars who studied what they reported. He was mostly keen on attribution of views and evidences, so he attributed the views to their Sayers and cared for (Sanad) in some points. We have found through this study his keen on fairness of rules and views as well as non-affectation or advocacy of tendency. Who consider his phrasing, he will find a lot of views and new non-precedent tendencies which indicate his accuracy of consideration and creativity.

This study revealed his situation towards the grammatical fundamentals: acceptance by usage in its kinds, consensus, analogy as it showed that he invoked to that he invoked to these fundamentals in many issues, to what accepted by usage and to what consented. He also accept or refuse based on consistence or non-consistence with analogy although he thinks that acceptance by usage is preferred to analogy. We found that he cared for justification for rules, views, tendencies and precedence which indicates that he had a unique mentality used these evidences to serve Arabic Langue.

It showed also his situation towards poetry as he declared it in more positions. What is valid for poetry is not valid for prose but shouldn't have anything contrary to the agreed Grammar. He cared also for terminologies and limits.

All of this and the other things revealed by this study is a proof of the Mastership of Ibn Amroun and his diligence to help the reader. This reveals the reason for frequent reports about him in spite of rarely-inherence we came to.

Finally, I ask Allah for this study to be one of those equitable towards this rarely- known science and to bring some milestones of his personality.

I also ask Allah (Glorified and Exalted) straightforwardness in saying and working.